

يسعى طاقم شؤون المرأة الى
تعزيز الدور السياسي والاجتماعي
للمرأة بهدف تحقيق العدالة
الاجتماعية استناداً إلى وثيقة
الإستقلال.

طاقم شؤون المرأة

صوتنا

13 August NO 310

١٣ آب العدد ٣١٠

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

2009

صحيفة تصدر كل اسبوعين تعنى بقضايا المجتمع

صوتنا

قانون الأحوال الشخصية وأولوية إصلاحه

نأمل أن تعاد اللحمة لأجزاء الوطن المقسم، كي يلتئم شمل المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب. ويتابع الملفات المتراكمة من العديد من القوانين، التي يجب نقاشها وإقرارها. تسعى الحركة النسوية الفلسطينية أن يكون قانون الأحوال الشخصية، على قائمة تلك القوانين التي ستناقش.

قد يقول قائل لماذا قانون الأحوال الشخصية بالتحديد، وما أهميته مقارنة بقوانين أخرى قد تكون أكثر تأثيراً في حياة النساء مثل قانون العمل، التأمينات الاجتماعية أو الأحوال المدنية... الخ. بالرغم من أهمية القوانين المذكورة، إلا أنها في معظمها تطبق على شرائح محددة من النساء، مثل العاملات أو اللواتي بحاجة لدعم اجتماعي. الفارق هنا أن قانون الأحوال الشخصية يطبق على جميع النساء، العاملات ومنهن وغير العاملات، المحتاجات وغير المحتاجات، الكبيرات والصغيرات... الخ. إذن هو القانون الذي يؤثر على الحياة الخاصة لكل النساء، ودون استثناء. قد يقول قائل أيضاً أن الحركات النسوية في العالم العربي تركز على إصلاح هذا القانون، دون غيره، لاستناده على الشريعة الإسلامية، وأكد أشكال الصراع أو المماحكة مع الحركات الإسلامية المنتشرة بقوة في العالم العربي. هذا القول أيضاً يجانب الصواب، أولاً لأن الحركات النسائية والنسوية العربية، تطالب بتعديل قوانين الأحوال الشخصية منذ أكثر من عقد من الزمان، وقبل ظهور الحركات الإسلامية في حينه. كانت معظم مطالبات الحركات النسوية تتجه للدولة للمطالبة بإصلاح القانون وتعديله، وهو ما أدى لتجاوب عديد من الدول مع هذه المطالبات، مثل الدولة التونسية، العراقية (وقت حكم البعثيين)، وحالياً المغربية، والى حد ما الدولة المصرية.

أما المصوغات الأساسية التي تستوجب إصلاح قانون الأحوال الشخصية وتعديله، فتتعلق بتغيير واقع النساء في القرن الواحد والعشرين، وعدم مواكبة التفسيرات المختلفة لقوانين الأحوال الشخصية لمطالبات هذا الواقع. فإذا كانت نصوص القوانين الحالية تقوم على إعالة المرأة من الرجل، فما القول في النساء العاملات، واللواتي يقمن إما بإعالة عائلاتهن (بسبب البطالة أو عجز الزوج)، أو المساهمة في إعالة عائلاتهن بسبب عدم كفاية دخل الزوج. ما حكم القانون هنا في حالة حدوث طلاق لهؤلاء النساء، هل يعترف القانون بمدى مساهمتهن المادية لإعاشة الأسرة وتأمين مستقبلها، وكيف بالإمكان حساب هذه المساهمة، القانون الحالي يصمت أمام هذا الواقع.

يبیح القانون الحالي أيضاً تعدد الزوجات دون قيد أو رادع، هنا أيضاً نجد تكرار القول أن هذا حق أعطاه الشرع للرجل، ولكن مع قيود. السؤال هنا أين هي هذه القيود، لقد أصبح تعدد الزوجات، لأسباب معظمها سفيه ولا يستند على أي واقع علمي أو مدروس، سيفا مسلطاً على رقاب النساء. فهل من «الحق» أن تعيش ابنة الستين والسبعين، حياة كلها قلق ومهانة وإذلال، فقط لأن العمر تقدم بها وترك الزمن بصماته على جسدها. هل من «الحق» أن يفرض على امرأة في السبعين أو الثمانين أحياناً امرأة أخرى تصغرها سناً بكثير، بعد أن أفنت زهرة شبابها في تربية أطفالها وخدمة أسرتها وزوجها، هل من العدل أن تترك الزوجة الأولى نفس ما تركته الزوجة الثانية، رغم أن الأخيرة قد لا تكون أمضت إلا أشهراً أو سنوات قليلة مع الزوج. وفق طاقم شؤون المرأة الكثير من حالات نساء فقدن أبنائهن في سبيل الوطن، وأخذ أزواجهن تعويضات هؤلاء الشهداء ليتزوجوا بأخرى، إما بحجة «تخفيف مصابهم»، أو «التعويض الابن المفقود بأخر»... الخ.

وأخيراً، هل يأخذ القانون الحالي بحالات مراهقة الرجال بعد سن الخمسين، والتي زاد منها انتشار الفضيائات المختلفة وما تقدمه من ثقافة تدور حول جسد المرأة المغنجان والمثيرة، هل يأخذ القانون الحالي بأساطير، غير مؤسسة على أي حقيقة علمية، أن شهوة الرجال أقوى من شهوة النساء، وأن الرجل «لا يتقدم» جنسياً بتقدم سنه، بينما المرأة تنتهي حياتها الجنسية بعد «سن اليأس». هذه الأساطير وغيرها هي ما يقوم عليها قانون الأحوال الشخصية الحالي، ما يستدعي وقفة جدية من الجميع، أولاً لدحض هذه الأساطير، وثانياً تعديل وإصلاح القانون لكي لا يدعم القانون سفاهة البعض أو «خرف» البعض الآخر.



طاقم شؤون المرأة



مؤتمر فتح... خطوة أولى

النساء في غزة يستنكرن التمييز العنصري ضدهن

خاص / صوت النساء

لم تكتمف م . غ بهذا الحد، بل رفعت شكوى إلى وزارة السياحة، وأبلغتهم بما حدث، وأخبرتنا أن الوزارة تدخلت ووجدت فعلاً أن هناك قرار موجود من المباحث العامة بهذا الخصوص، الأمر الذي أثار استياء أصحاب المطاعم السياحية، وتذمروا من هذا القرار الذي كلفهم كثيراً، بعد أن خسروا عدداً من الزبائن نتيجة القرار. وأفاد محمد وهو يعمل جرسوناً في مطعم، أنه لمجرد إبلاغ الزبائن بالقرار كانوا يتركون الطاولة ويغادرن المطعم، مبدئين اعتراضهم الشديد على القرار الجائر بحق النساء فقط، وقد خسرننا زبائننا نتيجة هذا القرار، وكما تشاهد المطعم يبدو خالياً، بالإضافة إلى أن كثيراً منهم تساءلوا هل القرار شمل الرجال؟ ولماذا يقصدوننا نحن النساء فقط؟

عدد من أصحاب المطاعم رفضوا الحديث معنا عن هذه القضية، واعتبروها زويدة مرت مع هبوب أول عاصفة ريح، خصوصاً بعد تدخل وزارة السياحة، التي عملت على تعليق القرار، وعودة المياه إلى مجاريها ولكن بتحفظ شديد، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل سيعاد نشر القرار في وقت لاحق؟ ولماذا هذا التمييز السائد والجائر بحق المرأة؟ في ظل الاتفاقيات الدولية التي كفلت حقوقها الشرعية والقانونية.

ونوه إلى أننا تطرقنا لهذه القضية كان من زاوية التمييز ضد المرأة، مع العلم بأننا نحارب التدخين لكلا النوع الاجتماعي، ونعتبره عادة سيئة اجتماعياً وصحياً.

المرأة فقط، بغض النظر عن اعتبار التدخين سلوك سيء وعادة يرفضها المجتمع، وأضافت قائلة: «يجب تعميم القرار على الجميع، وليس الإقتصار فقط على المرأة، لأن المرأة كيان اجتماعي يجب أن تحظى بحقوقها الكاملة، بعيداً عن التمييز السائد ضد النوع الاجتماعي، وأشارت إلى أن هناك قضايا وقوانين تخص المرأة، يجب إعادة النظر فيها أولاً كقانون العقوبات وقضايا القتل على خلفية الشرف، بدلاً من التطرق إلى سلوكيات الناس».

تطرق جريدة «صوت النساء» لهذه القضية الهامة، والتي اعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من القضايا الأساسية للتمييز السائد ضد المرأة في غزة، خصوصاً بعد قرار الحكومة المقالة فرض الحجاب على النساء المحاميات في غزة، وبدأت تحقيقاً واسعاً حول القضية ومن يقف وراءها، وبعد تجول مراسلها في عدد من المطاعم لمتابعة القضية، قالت م . غ مديرة إحدى المطاعم المشهورة في غزة: «توجه إلينا مجموعة من الشبان بلباس مدني يحملون أسلحة خفيفة، وعرفوا عن أنفسهم أنهم من المباحث العامة، وأن لديهم قراراً بمنع المرأة من تدخين الأرجيلة في المطعم الذي يوجد بداخله كوفي شوب، وأبلغتنا أن القرار كان شفوياً» وأضافت مديرة المطعم: «قمت على الفور بالاتصال بجمعية أصحاب المطاعم، وأخبرتهم بالقرار الذي تلقيناه، فوجدت أن الجمعية قد تلقت شكاوي من عدة مطاعم بهذا الخصوص، «وابلغوها أن إدارة الجمعية تعمل اتصالاتها مع الجهات المسؤولة في غزة، للتأكد من صحة القرار ومن يقف وراءه».

إضاءات نسوية

تعودت نادين أن ترتاد المطاعم السياحية في غزة، بحكم عملها في المجال الإعلامي، والذي يتطلب منها وقتاً وجهداً أكبر، لتأخذ من وقتها الثمين عدة دقائق، تستغلها في تناول طعام الغذاء والراحة، وجلست كعادتها اليومية على الطاولة، وبعد أن تناولت طعام الغذاء، انتظرت الجرسون أن يأتي لها بالأرجيلة مثل كل يوم في ذلك الموعد، ولكن هذه المرة أبلغها الجرسون في أحد مطاعم غزة السياحية، بمنع تنزيل الأرجيلة للنساء على الطاولة، بقرار من الحكومة المقالة في غزة، ففرحت ورحبت بالأداء المتميز للحكومة المقالة في غزة، واعتبرتها خطوة جريئة اقتداءً بالدول التي منعت التدخين في الأماكن العامة، حفاظاً على البيئة، ووقاية صحية لأفراد المجتمع، ومساهمة إلى جانب أنظمة المجتمع في السلوك التربوي. وفجأة تلفتت حولها، فرأت مجموعة من الأشخاص يجلسون على طاولة في المكان المخصص للشباب، وبينهم ثلاث أرجيل، فنادت الجرسون مرة أخرى، وطلبت منه أن تقابل المسؤول عن المطعم، وأبلغته بما حدث، فأخبرها «أنهم تلقوا رسالة شفهية من مجموعة أشخاص مسلحين يرتدون اللباس المدني، عرفوا أنفسهم على أنهم من المباحث العامة، ويحملون قراراً شفوياً، مفاده منع النساء من تدخين الأرجيلة في المطاعم الكوفي شوب والأماكن العامة».

على الفور تركت المكان، وأثناء خروجها اتصلت بي تلفونياً وأخبرتني بما حدث معها، واعتبرت الأمر تمييزاً واضحاً ضد حقوق المرأة، لأن القرار اختص

لاعب ومدربة اليوغا غادة واكد

فوائد عديدة يكتسبها كل من يمارس لعبة اليوغا

تيسير جابر

بدأ الإقبال على ممارسة لعبة اليوغا بتضاعف، من خلال الدورات المكثفة التي تعقدتها الأندية والجمعيات وبعض المؤسسات الأخرى. واللافت للنظر أن هناك إقبالاً من السيدات اكتشفناه خلال زيارتنا لعدد من المراكز والصالات، ولقائنا مع مجموعة من السيدات والمشرفات، وارتأينا أن نتحدث مع إحدى المدربات وهي الأنسة غادة واكد، للحديث عن هذه الرياضة الغنية بالفوائد الصحية.

■ بداية، ماذا نقراً في بطاقتك الشخصية؟

غادة واكد، ٢٩ عاماً، أستاذة يوغا، لاعبة كيك بوكسينغ، إضافة إلى أنني لا زلت أتابع دراستي الجامعية.

■ بدايتك مع اليوغا كيف جاءت؟

منذ صغري وأنا أمارس لعبة الجمباز، وهي بالمناسبة قريبة جداً من اليوغا، إضافة إلى ممارسة بعض الألعاب الرياضية الأخرى، مثل الجودو والكراتيه والتايكواندو وغيرها، أما اليوغا فلم تكن تستهويني، ولكن شاءت الظروف أن أتعلمها وأمارسها ومن ثم أقوم على التدريب.

■ وهل وجدت صعوبة في تعلمها؟

لا بالعكس، كنت أشعر أنها أسهل كثيراً من التمارين التي أقوم بها في الألعاب الرياضية الأخرى.

■ كم من طالبة تقومين الآن بتدريهن؟

هن كثر، أقوم بتدريب سيدات في بيوتهن وفي منزلي وفي الصالة.

■ هل تواجه صعوبة في التدريب خاصة مع المبتدئات؟

لا شك أن لكل بداية صعوبة، خاصة أن كل واحدة تريد أن أعطيها تمارين شخصية، وكذلك كثرة الأسئلة، ولكن الحمد لله الأمور الآن جيدة والمدربات متفهمات.

■ ما هو أصعب شيء في اليوغا؟

ليس هناك صعوبة ولكن تعليم عملية التنفس من البطن تكون صعبة في البداية، ثم تصبح عادية؟

■ هل تعتبر اليوغا لعبة رياضية؟

نعم خاصة أن كل الحركات التي تقوم عليها رياضية.

■ وما هي هذه الحركات؟

هناك حركات تسمى الشجرة، وأخرى النس، الجمل، رامي السهام، القوس، الكوبرا (الأفعى) رأس البقرة، الغراب، الفراشة، اللوتس (الوردة) وغيرها.

■ وبماذا تفيد هذه الحركات؟

تفيد لأمراض الصدر والظهر والمعدة والذي يعاني من أزمة في التنفس، الكآبة، المراهقة، الغد، القلق، التركيز، الإسماك، البدانة، الشجاعة، الإبداع، القدرة الجنسية، عروق الدوالي وغيرها من الأمراض.

■ بمعنى هناك فوائد نفسية وصحية للجسم؟

لا بد هنا أن أشير إلى أن كلمة يوغا تعني ربط أو دمج الفكر والجسم معاً، وهي كلمة سنسكريتية اللغة. فاليوغا تعتمد على مقولة «العقل السليم في الجسم السليم»، وتؤدي إلى حالة توازن بين الفكر والجسم. فمعظم الناس، خاصة الموظفين يعانون من مشاكل وأوجاع الظهر والرقبة والرأس والإرهاق والضغط وغيرها.

واليوغا تفيد في معالجة هذه الأوجاع بنسبة كبيرة، شرط ممارستها بطريقة صحيحة، أي باتباع دورة تدريب خاصة، ونظام غذائي مدروس. كما أنها تساعد أيضاً على الوقاية من المشاكل الصحية التي تغزو الجسم مع الوقت، وأنا هنا أفضل دروس اليوغا لكافة أفراد العائلة الواحدة، خاصة في زمن تفكك العائلة، فالتواصل



في الصباح الباكر، أنا مثلاً أقوم بعمل تمرين، وفي المساء أي قبل النوم أجزى تمرين آخر حتى أشعر بالراحة النفسية، فعندما يرتاح الجسم يرتاح معه العقل.

■ هل هناك شروط معينة لممارستها؟

لا شروط في ممارستها، ويستطيع كل شخص القيام بتمارينها، وللعلم فإن الأطباء يستعينون بها في علاج مرضاهم في المستشفيات.

■ لماذا حسب رأيك هذا الإقبال الكبير من طرف النساء على ممارسة اليوغا؟

قمت بتوجيه هذا السؤال لهن في بداية التمارين، وكانت الإجابات مختلفة، فهناك من ترغب بتخفيف الوزن، وأخرى للياقة البدنية وللراحة والنشاط، وبعضهن للمحافظة على رشاقتهن.

■ يقال إن هناك علاقة بين هذه الرياضة والديانة خاصة الديانة الهندية، حتى أن البعض كفر من يمارسها؟

لا، لم تصل إلى درجة التكفير، ولم أسمع أن هناك من يقول هذا الكلام، وهذه اللعبة لا علاقة لها بالدين، ولا تفرض عليك دين معين، وهي بالمناسبة تشبه الصيام، وخاصة تنظيف الجسم، أما قضية الديانة فتعتمد على الشخص نفسه، وفلسفتها في الهند تقول: «إن الجسم والعقل من هذا العالم».

■ حسب معلوماتك، منذ متى تم اكتشاف هذه اللعبة وممارستها؟

هذه اللعبة نشأتها كانت في الهند قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ولها ثمانين تمريناً، وكل تمرين له خطوات معينة.

■ لماذا لا يوجد لها مسابقات مثل باقي الألعاب الأخرى؟

هي ليست رياضة نتائج للميداليات والكؤوس، بل هي تمارس للفائدة الصحية، والمهم هنا أن يشعر الممارس أن لا منافس له ليأخذ التمارين حسب راحته ووضع الصحي.

■ لأي مدى تسيطر اليوغا على حياتك؟

الآن اليوغا أصبحت كل حياتي، وهي الصديق الذي لن أتخلي عنه مدى العمر، لكن بالتنسيق بينها وبين أمور الحياة الأخرى كافة، لأنها تعطيني القوة والصحة والرشاقة والهدوء النفسي.

■ كلمة أخيرة؟

أختم حديثي بهذه المقولة: «نحكم على ذواتنا بما نشعر أننا قادرون على تحقيقه، فيما يحكم علينا الآخرون بما حققناه فعلاً».

الفكري الجماعي بين أفراد العائلة الواحدة تأثيره الإيجابي في صحة تكوين العائلة وعلى تمتين الروابط فيما بينها.

■ هل من قواعد أساسية لممارسة اليوغا؟

شروط اليوغا ليست صعبة، ولا تتطلب سوى الامتناع عن تناول الطعام قبل ثلاث ساعات من ممارسة حركات اليوغا، حتى تكون المعدة خاوية، ومن المفضل ارتداء الثياب القطنية المريحة، بالإضافة إلى تأدية هذه الحركات في جو نظيف غير ملوث في الطبيعة، مع الاعتناء على طبيعة طعام صحي.

■ هل جلسات التأمل جزء من اليوغا؟

نعم، إنها جزء من هذه الرياضة، التي تشعبت كثيراً حول العالم، فكل مدرسة اختارت طريقة معينة، فمنها من قررت التركيز على تمارين الفكر، وأخرى قررت الوصول إلى حالة دمج وتواصل بين الفكر والجسم.

■ هل من الضروري على من يريد ممارسة اليوغا التعرف على فلسفتها؟

يفترض ذلك، والغاية هي توضيح مفهومها وفوائدها الذهنية والجسدية.

■ لنعود إلى موضوع التنفس من البطن، كيف يتم ذلك؟

التنفس من البطن هو أساس لعبة اليوغا، فكما تعلم أن الإنسان يتنفس كل ثانية وبطريقة معينة، لذا يجد صعوبة في طريقة تغيير التنفس، وهو بالمناسبة سهل تعلم هذه الطريقة.

■ الإقبال على ممارسة اليوغا عادة من المتزوجات أو الأنسات؟

نسبة كبيرة منهن من المتزوجات.

■ هل اليوغا مرتبطة بسن معين؟

لا، على العكس فالطفل من عمر خمس سنوات بإمكانه ممارسة هذه الرياضة، وكذلك بإمكان الأشخاص الذين تجاوزوا سن السبعين أيضاً ممارسة هذه الرياضة، بالقدر الذي يستطيعون، كما أنه بإمكان المرأة الحامل ممارسة هذه الرياضة بإشراف مختص في اللعبة، لأن هناك حركات معينة يجب أن تمتنع عن تأديتها، واليوغا هي من أنواع الرياضة القليلة التي تتوجه لعامة الناس، بمن فيهم الإنسان المقعد والمريض، وذلك عبر ممارسة هذه الرياضة فكراً وهي ما تسمى بالمنتيل يوجا.

■ كم ساعة تمارسين هذه اللعبة يومياً؟

ساعة واحدة أمارسها بصفة شخصية.

■ في أي الأوقات يفضل ممارستها؟

أطفالنا يفقدون الثقة في قدرتنا على حمايتهم

رشا فرحات

لم يكن لؤي هكذا قبل عام، أسئلته في ازدياد ممل، وشروده في ازدياد أكبر، وذلك منذ إصابة والدته في الحرب الأخيرة على غزة، ولكنها الآن أصبحت في وضع جيد، لكن وضع لؤي مقلق، فهو ما زال على وضعه الغريب من الشرود والتنحي جانباً، بماذا يفكر، لكم تمنيت أن أعود لأصبح في مثل عمره، لأعلم تماماً بماذا يفكر الآن، لا أدري لماذا أصبحت أشعر بأنني لم أعد مهما في حياته. يتقدم لؤي ليسأل سؤاله المعتاد: «من أقوى يا بابا أنت أم الأسد؟»، وأنا أعاود الضحك، ثم أجيبه: «حتى لو كان الأسد قويا، فهو في النهاية حيوان يا لؤي وساتغلب عليه بالتأكيد، لأنني امتلك عقلاً، هو بلا شك أكبر من عقل الأسد، والعقل هو الذي سيتغلب في النهاية»، فيرد فادي رداً مرجحاً: «ولكن الطائرات الإسرائيلية لا تمتلك عقلاً، وهي بالرغم من ذلك تفوقت عليك، واستطاعت أن تصيب أمي، لماذا لم تدافع عنها أيها القوي؟»، ويفر فادي من المكان دون انتظار لسماع الإجابة.

جميعهم متألمون

ليس الأمر مقتصرًا على لؤي، فهناك المئات من الأطفال قد تعرضوا إلى صدمات نفسية، خلقت بداخلهم شعوراً باليأس وفقداناً للثقة في آباءهم وأمهاتهم، وإحساساً بالخوف المسيطر، واليقين بأن الطائرات الإسرائيلية ستأتي ذات صباح لتقتلهم أو أحداً من أحببتهم، وقد انعكس هذا الخوف على الكثير من الآباء، الذين تحفظوا من مشاركة أبنائهم في كثير من النشاطات الصيفية لهذا العام، خوفاً من حدوث أي حرب أو هجمات إسرائيلية محتملة، خصوصاً مع ازدياد الإشاعات عن ذلك، وقد حاول الكثير من الآباء أن تكون تلك النشاطات الطلابية الصيفية، قريبة من مقر سكناهم، أو في أندية أو مدارس ملاصقة لبيوتهم تماماً، وإذا كان الآباء قد تعاملوا مع الأمر ببساطة وراحة، فإن كثيراً من الأطفال رفضوا الذهاب أو المشاركة خوفاً من مغادرة المنزل إلى مكان لا رجعة منه. ويعتبر الخوف من الأمراض الفتاكة ذات العواقب الوخيمة، وهو من الأسباب الرئيسية للكثير من الأمراض العضوية والنفسية والروحانية. والخوف هو مرض روحاني بحت، ولكنه مسبب لأمراض عضوية ونفسية أيضاً.

إحصائيات دقيقة

في تقرير أجرته دائرة التدريب والبحث العلمي التابعة لبرنامج غزة للصحة النفسية، الدراسة حول تأثير هدم البيوت على الصحة النفسية

مجرد تكييف خاطيء!!!!

سرين حوسو

س (فتاة من إحدى القرى الفلسطينية لم تكن قد أكملت ربيعها الثاني عشر عندما اغتصبت، وربيعها السادس عشر عندما قتلت. اغتصبها (حامي العرض والشرف) والدها، وقتلها أخوها حافظاً على العرض والشرف، نبذها المجتمع وشتتها ميتة مجرد قتلها!!!! أصيبت س بوعكة صحية فهذهبت بصحبة والدتها للمشفى، الذي بدوره تحفظ عليها لحين وصول الجهات المسؤولة للتحقيق بملايسات الحالة، والتي ظهر حينها أن الفتاة حامل وأنها غير متزوجة.

بعد تعهد عادت (س) إلى البيت، وحينها كان معلوماً أن والدها هو من تسبب بالحمل، أيام قليلة قتلت س من قبل من كانت تلعب وتلهو معه حين كانا طفلين، أخوها، قتلها بدافع حماية شرف العائلة، وربما لو لم يحميها لقتله مجتمعه نبذاً. تستحق القتل والشنق على الدوار، ردد المجتمع المحيط بها.

لم يكن حينها ذكر للمجرم، وكان (س) هي وحدها بطلنة الجريمة.

بقلب محروق لم تجف دمعته، لكن ماذا تفعل؟ تقدمت الأم بشكوى لدى الشرطة، وقاموا بقبولها وتكييفها على أنها جريمة سفاح قربي!! هذه الطامة الكبرى، اغتصبت وقتلت وشتتت وهي ميتة، والآن ظهرت بحسب التكييف الخاطيء، أنها مارست الجنس مع والدها بإرادتها.

تم التكييف الخاطيء للجريمة، فعندما تكييف جريمة الاعتداء الجنسي داخل الأسرة، على أنها سفاح قربي، هذا هو أبشع أنواع الظلم.

جريمة سفاح القربي هي وبكل بساطة علاقة جنسية غير شرعية، تتم بتراضي الطرفين، ما بين الأصول والفروع، وهي بحسب القانون الأردني لعام ١٩٦١ الساري في الضفة الغربية، هي جنحة معاقب عليها من سنتين إلى ثلاث سنوات للطرفين. الإعتداء الجنسي داخل الأسرة، هي جناية يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة المؤبدة، والتي قد تصل في بعض الأحوال حسب القانون المذكور إلى حد الإعدام.

ما حصل فعلياً هنا في هذه الحالة هو اعتداء جنسي داخل الأسرة، قام به الأب بحكم سلطته وهيئته، مستغلاً ضعف ابنته القاصر، التي فتحت عينها ووجدت والدها الذي هو من المفترض المسؤول عن أمنها وحمايتها، يمارس الجنس معها، ما موقفاً تجاه الآخرين إن كان الأب يفعل ذلك.

المشكلة التي نواجهها هي ضعف المعرفة والتمييز، ما بين جرائم الإعتداءات الجنسية داخل الأسرة، وسفاح القربي في أوساط المجتمع، وأيضاً في أجهزة الشرطة والنيابة، وذلك أن التعامل مع هذه القضايا يبقى في نطاق العائلة، ويغلف بسرية تامة، بسبب المفاهيم الاجتماعية الموروثة عن شرف العائلة والثقافة الأبوية في المجتمع، وإن خرجت هذه القضايا لخارج نطاق العائلة، تكون الفتاة هي الضحية لعدة مرات قتلاً ونبذاً وتحقيراً من المجتمع، حتى في النهاية يستطيع الأخوة والأقارب العيش بسلام ضمن إطار المجتمع، الذي سيعتبرهم غسلوا عارهم وتخلصوا منها، برأيي أجد القانون أيضاً سبب لموقف المجتمع ضد الفتيات في هذه القضايا، لأنه عندما ذكر هذه الجرائم وضعها تحت باب جرائم الاخلاق والشرف!!!

com.hotmail@sreenhoso

أين الفساد بالضبط؟

عبد الغني سلامة

الأطفال مع دموعهم ومخاطهم وصراخهم، وتُقمع شقاوتهم ويُجبرون على النوم أو الخضوع، إلى أن يحين موعد قدوم الأهالي، فيتم تنظيفهم وتلميعهم، والمربيات مطمئنات لهذا الإهمال، لأن الحضانات لا تخضع لأي مراقبة، والأهالي ممنوعون من دخولها أثناء النهار!!

أما هو في بعض التجار الذين يُسوّقون مواد منتهية الصلاحية أو فاسدة أو مخالفة للشروط الصحية والقوانين السارية!! دون أدنى اعتبار لصحة المواطن أو لسمعة البلد، فالهم لديهم هو الثراء السريع، في حين يعمل مفتش التموين وهو مُحاصر بين قلة الإمكانات وفساد بعض المسؤولين وسطوة التجار وغفلة المجتمع وتسرُّ الجيران، حتى لو كان أطفالنا هم من يدفعون فواتير تجار الموت!!

هل الفساد هو أن يسرق المسؤولون الكبار الموازنات العامة؟ أم هو في الموظفين الصغير الذي يتلصق في واجبه ويهمل دوامه؟ أم أن الفساد هو عدم امتثال السائقين لقواعد المرور؟ أو هو عدم احترام المواطن للشرطي؟ أم عدم تقييد المصانع بالمواصفات القياسية؟ أم هو إهمال المريض في غرفة الطوارئ؟ أم هو رفع الأسعار بلا رحمة ودون منطلق؟ أم ممارسة الغش والاحتيال؟ أم هو في البيئة التي أفسدها البشر بجشعهم؟ أم في الأغذية التي تزخر بالمضافات الكيماوية دون مكيال ولا ميزان؟ والبضائع التي أفسدها المهربون والغشاشون؟ أم في السياسة وقد أفسدها الانتهازيون والمهزومون؟ أم في المؤسسات العامة والخاصة التي تعمل بلا حسيب ولا رقيب!! أم هو المحسوبيات والواسطة والشللية؟ أين هو الفساد بالضبط؟ قد يكون الفساد أي شيء مما سبق ذكره أو جميع ما ذكر، وقد يكون موجوداً في أي فرد وفي أي مستوى وأي مكان، ولكن محاربة الفساد تتطلب أولاً التخلص من عقلية اتهام الآخرين وتبرئة الذات، كما لو أن الفساد هو فقط ما يتعارض مع مصالحنا، أو هو ما نراه في الآخرين فقط، ثم بعد ذلك نقر بأن المنبع الحقيقي للفساد هو الإنسان غير المنتمي واللامبالي والسلبى، الذي يرى الفساد ويتعايش معه.

هل الفساد موجود في المؤسسات الحكومية فقط، وبالذات لدى المستويات العليا؟ أم هو في البيئة غير النظيفة التي تنتج الفساد؟ أم هو في الظروف العامة التي خلقت هذه البيئة؟ وهل مصدره هو الإنسان نفسه؟ أم النظام الذي يعيش فيه هذا الإنسان؟ أسئلة مشروعة تستدعي أولاً تعريف الفساد ثم تحديد مكانه ومصادره قبل الشروع بمحاربتة، وهي أسئلة عامة ولكن عند الحديث عن أوضاعنا بشكل خاص، سيتفرع عنها بالضرورة أسئلة أخرى تفصيلية، مثلاً: هل الفساد في ممارسات بعض منظمات الـ NGO's حيث يتقاضى المدراء رواتب خيالية وغير منطقية، مقارنة بمستوى الرواتب في البلد، ويوفدون خبراء أجانب باجور فلكية للإشراف على مشاريع من الممكن أن يديرها أي مواطن مؤهل عاطل عن العمل، ويعقدون عشرات الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل، التي تُكلف مبالغ باهظة ولا يستفيد منها أحد إلا أصحاب الفنادق المضيئة؟! أم في الشركات الخاصة، حيث يعلنون عن وظائف شاغرة بشروط معينة تم تفصيلها على مقاس من يرغبون بتوظيفهم، وعلى المواطن الذي يتقدم لهذه الوظيفة العيش بأحلام اليقظة أطول فترة ممكنة إلى أن يدبر واسطة.

أما أن الفساد في الحكومة التي يتم فيها ترقية موظفة من الدرجة السادسة إلى درجة مدير، نظراً لما تتمتع به من خلفية ثقافية، بينما الموظفون الأكفاء يراوون مكانهم سنوات طويلة، وحيث المدير العام يحتكر المشاركة في جميع المؤتمرات وورش العمل المتخصصة التي تُعقد في الخارج، حتى لو كانت خارج اختصاصه ولا تفيده بشيء إلا في أجور بدل السفر!! أم في بعض المناطق التي تمتنع عن دفع فاتورة الكهرباء، وحيث يستخدم الأهالي هناك المدفأة الكهربائية ليلاً نهاراً، وفي كل الغرف، وأحياناً لتدفئة الأتفة بين البيوت، وإذا تجرأ مندوب شركة الكهرباء على قطع التيار يصبح عميلاً يتوجب قتله، لأنه يريد النيل من سمود الشعب المرابط!! أم في بعض حضانات الأطفال التي يُترك فيها

إطار مفاهيمي لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في تطبيقه على الحالة الفلسطينية

بقلم: إصلاح جاد

مقدمة:

صدر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٩، وذلك على إثر جلسة عقدها مجلس الأمن حول «النساء والسلام والأمن»، والتي أدت لصدور القرار السابق. لفت القرار الانتباه إلى ضرورة فهم أثر الصراع المسلح على النساء والفتيات، وضرورة أخذ إجراءات مؤسساتية لضمان حماية النساء ومشاركتهن التامة في عمليات السلام. رأى القرار أن هذه المشاركة تساهم في سيادة السلام والأمن في العالم. كما طالب الأطراف المشاركة في الصراعات وبناء السلام أن تتبنى «رؤية جندرية».

اعتبرت العديد من المنظمات والحركات النسوية في العالم، القرار بمثابة انتصار لجهودهن، نظراً لوجود قرار من مجلس الأمن، أعلى هيئة في الأمم المتحدة، ينص على حماية النساء والأطفال في مناطق الصراع والحروب.

انتقد القرار السابق فيما يتعلق بماهية «الرؤية الجندرية»، حيث لم يوضح أية توجهات يجب إتباعها لتحقيق هذه الرؤية أو أية خطوات محددة، كما أنه تم استخدام «الرؤية الجندرية» بتقاطع مع «النساء والفتيات»، دون التنبه للعديد من قضايا النوع الاجتماعي التي تثيرها الحروب والصراعات على كل من الرجال والنساء، وليس النساء والفتيات فقط.

القرار والحالة الفلسطينية

الإطار العام الذي يحكم الحالة الفلسطينية، يشير إلى استمرار كافة أشكال القهر والاضطهاد والعنف الممارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من فلسطين التاريخية، إضافة لأشكال أخرى من التمييز والعنصرية الممارس على من تبقى من الشعب الفلسطيني في داخل مناطق ١٩٤٨، ما يعني أنه في الحالتين ينطبق قرار ١٣٢٥، إضافة لما يمارس من عنف وعدوان على فلسطيني الشتات، خاصة المتواجدين في مناطق حدودية قريبة من إسرائيل، مثل المخيمات الفلسطينية في لبنان والأردن. تتلخص أشكال العنف الممارس على الفلسطينيين بالقتل المتعمد، هدم البيوت، تدمير البنية التحتية المدنية (شبكات طرق، كهرباء، ماء، مجاري، مدارس... الخ)، قلع الأشجار، القتل على الحواجز العسكرية، استهداف المزارعين بعنف الجيش أو المستوطنين أو الأتدنين معاً، منع المرضى والحوامل من الوصول للخدمات الصحية.. الخ.

في ظل الوضع المشار له ترجم القرار ١٣٢٥ فلسطينياً، عن طريق تأسيس هيئة نسوية فلسطينية/إسرائيلية سميت بالهيئة الدولية للنساء **International Women's Commission** ضمت الهيئة ٢٢ شخصية قيادية نسوية إسرائيلية، ونفس العدد فلسطينياً، وكذلك العدد نفسه من وجوه نسوية دولية. تأسست الهيئة عام ٢٠٠٥، وتركز عملها على جولات أوروبية من بعض عضوات الهيئة، جلسات سماع أمام البرلمان الأوروبي، إرسال مذكرات للهيئات الدولية، والمطالبة بعقد مؤتمر دولي لحل «الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي».

الملاحظ على عمل الهيئة النقاط التالية:

- ١- أشارت معظم الأدبيات النسوية لاختلاف مراحل الصراع والعنف تختلف فيها الرؤية «الجندرية» بين كل مرحلة وأخرى على النحو التالي:
 - ١- مرحلة ما قبل اندلاع الصراع، وتتميز بانتشار البطالة، خاصة بين الرجال، وانتشار العنف الداخلي بكافة أشكاله، وعدم الاستقرار السياسي والأمني.
 - ٢- مرحلة الصراع، وتتميز بانتهيار الفاصل بين جبهة القتال والجبهة الداخلية، حيث يصل العنف إلى أماكن العيش المعتادة (البيوت، المدارس، الأسواق، الحقول، الأماكن العامة) ما يحصد كثير من أرواح المدنيين خاصة بين

النساء والأطفال، ويؤثر بشكل سلبي وكبير على انتظام سير الحياة اليومية للسكان المدنيين.

٣- حل الصراع أو بدء عملية السلام، وتتميز بوقف كافة أشكال العنف، والبدء بالتفاوض للوصول إلى حل سلمي للصراع، وعادة ما تطالب النساء بأن تكون جزءاً من هذه العملية، لأخذ حاجات النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، وأيضاً للتسريع في الوصول لحلول سلمية، نظراً لاكتواء النساء والأطفال بنيران الحروب.

٤- مرحلة إعادة البناء وإعادة إدماج من شاركوا في الحروب في الحياة المدنية، وهنا أيضاً ينظر لدور هام للنساء، فلو كن ممن شاركن في القتال، يجب العمل على إعادة إدماجهن في الحياة المدنية وأخذ احتياجاتهن بعين الاعتبار سواء في فرص العمل، المشاركة في مراكز اتخاذ القرار، أن يكن جزءاً من عملية توزيع المصادر والموارد المتوفرة عند إعادة الأعمار.

في الحالة الفلسطينية، ولسبب غير واضح، تم فهم القرار ١٣٢٥، وهماً، بأنه ينطبق على مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، أي مرحلة التفاوض لإيجاد حلول سلمية لانتهاء الصراع، مع الخلط مع مرحلة إعادة البناء والدمج، مع تجاهل تام لمرحلة الصراع نفسها وآثارها المدمرة على كافة مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني. هذا التجاهل كانت تبدو آثاره واضحة وقت زيادة درجات العنف والعدوان الإسرائيلي، والذي كان يسبب تقريباً شل عمل الهيئة الدولية للنساء، وتباعد رؤية الطرف الفلسطيني فيها عن رؤية الطرف الإسرائيلي، الحكومة برؤية «متوازية» لأطراف الصراع، على شاكلة «إدانة العنف من كلا الطرفين.. الخ».

٥- ركزت جهود القيادات النسوية الفلسطينية، على إستراتيجية «المطالبة والمناشدة» للرأي العام، بدلاً من تحريك ضغط دولي مؤثر على جرائم دولة إسرائيل وانتهاكاتها، عن طريق استراتيجيات مقاومة (المطالبة بمقاطعة إسرائيل دولياً، تجريم قيادات إسرائيلية في محكمة العدل الدولية، تحريك إصدار مذكرات توقيف في حق مجرمي الحرب من القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية.. الخ).

٦- ربطت الصوت الفلسطيني بالصوت الإسرائيلي، عن طريق ضم إسرائيلييات في الهيئة، ينتمين للخط السياسي الصهيوني العام، مثل ناعومي خازان وجاليا جولان وأمثالهن، ما اضعف قوة الصوت الفلسطيني عن طريق ربطه بالسقف السياسي، الذي يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية، والمعادي بالطبع للمطالبة بمقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها.

٧- في معظم البيانات والوثائق التي صدرت عن الهيئة، تم استخدام لغة «التوازن» بين الضحية والجلاذ كما ورد، على سبيل المثال، في بيانوجه لقيادات العالم صدر في ٢٠/٩/٢٠٠٦ في نيويورك، والذي طالب بوقف «كافة أشكال العنف، والبدء بأخذ خطوات لبناء الثقة، مثل «تبادل» الأسرى، حرية الحركة للناس والبضائع وهدم جدار الفصل». اللغة السابقة تساوي بين المعتدي والمعتدى عليه، ولا ترى أن الاحتلال هو المسبب الأساسي والوحيد لكافة أشكال العنف.

٨- معظم الوثائق التي صدرت تركز على أن المفاوضات هي الطريق «الوحيد» لحل «الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي»، ما ينزع الشرعية عن أي شكل من أشكال المقاومة العسكرية، والتي أقرتها موائيق الأمم المتحدة للشعوب المحتلة.

٩- تمول الهيئة، يطلب فلسطيني، من قبل منظمة اليونيفيم، وهي الهيئة التي تعنى بقضايا المرأة والتنمية على مستوى العالم، النقطة هنا تتعلق بمدى أولوية تمويل تنقلات ولقاءات نساء إسرائيلييات عضوات في الهيئة الدولية

للنساء، على حساب أولويات تنموية وإغائية قد تكون أكثر إلحاحاً في الإطار الفلسطيني، حيث لن تتمكن الإسرائيليات أو الدوليات، أن يطلبن تمويل تنقلاتهن وسفراتهن، دون أن يصدق على هذا الطلب الطرف الفلسطيني.

١٠- شاركت بعض قيادات المنظمات غير الحكومية، في محاولة تطبيق وتفصيل القرار ١٣٢٥ فلسطينياً، بعد أن ترجم على مفاصل عمل وأجندة تلك المنظمات. فالمنظمة التي تعمل في مجال محاربة العنف ضد النساء أو ماشابه، شدت القرار لجهة أجنداتها، بمعنى فهم القرار وكأن المقصود منه محاربة العنف الداخلي فقط، دون التركيز بالقدر الكافي على العنف الخارجي، والمتسبب به أساساً الطرف المحتل.

مقترحات لاستخدام قرار ١٣٢٥ فلسطينياً

١- أن يتم إعادة قراءة الوضع الحالي، باعتباره «مرحلة صراع» بكامل معالمها، بما فيها ما يرتكب من جرائم حرب على نطاق واسع، كما حدث في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون ثاني ٢٠٠٨.

٢- أن يعاد الاعتبار لحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة أشكاله، بما فيها استخدام العنف كحق للشعوب التي تقع تحت الاحتلال.

٣- أن يتم العمل على تفعيل القرار فلسطينياً، بمعزل عن الطرف الإسرائيلي، والذي يعمل دائماً على خفض سقف المطالب الفلسطينية، خاصة تلك التي تتعلق بمطالبه أصدقاء ومناصري الشعب الفلسطيني بمقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها.

٤- أن يتم العمل بناءً على إستراتيجية مقاومة مدنية فعالة، تقوم على مطالبة العالم بمقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها، ومحاكمة مجرمي الحرب فيها في المحكمة الدولية.

٥- أن يتم العمل على تفعيل قرار محكمة العدل الدولية، بعدم شرعية جدار الفصل العنصري وهدمه وتعويض من تضرر منه.

٦- أن يتم العمل على وضع أجندة وطنية واضحة، يتم العمل عليها من قبل الاتحاد العام للمرأة، وجميع المنظمات والإئتلافات النسوية، تركز على قضية واحدة أو أكثر، بحيث تكون واضحة المعالم بشكل لا يقبل التأويل، مثل استهداف النساء الحوامل بالقتل على الحواجز العسكرية، هدم بيت فوق رؤوس سكانه من المدنيين، خلع أشجار وقتل مزروعات، أو أية قضية أو قضايا أخرى يتم الاتفاق عليها، وعمل حملة حولها لإحضار المسؤولين عنها أمام المحكمة الدولية، ومطالبة العالم بمقاطعة وملاحقة مرتكبيها. حالة قتل راشيل كوري في غزة والحملة التي تبعتها مثال جيد على ذلك، وأيضاً حالة قتل الصحفي البريطاني، والتي قادت أسرته حملة حتى تم تحقيق ما أرادتته باعتراف إسرائيل بقتله بشكل متعمد، وتعويض أهله وتجريم من ارتكب جريمة قتله.

٧- أن يتم التوقف فوراً عن تطبيق القرار بما يلائم الأجندات المجتزأة والمحدودة لبعض المنظمات غير الحكومية، والتي قزمت القرار ليتعلق فقط بأشكال العنف الأسرى والمحلي.

٨- أن يتم إئتلاف حول كيفية وآليات تطبيق القرار ١٣٢٥، حسب الرؤية السابقة ويشكل لجنة متابعة من أفضل الكفاءات لمناجعة مجريات تطبيق الأجندة الفلسطينية المتفق عليها.

في النهاية، إن الحق الفلسطيني واضح وضوح الشمس، كما هو واضح أيضاً العدوان والإجرام الإسرائيلي المرتكب بحق الطرف الفلسطيني وعلى كافة المستويات، ان القرار ١٣٢٥ هو آلية ناجعة لإعادة الحقوق لأصحابها وتجريم الطرف المعتدي، علينا فقط العمل لاستخدامه بما يضمن مصالحنا ويحقق مطالبنا، ولا يضيع حق وراءه مطالب.

الفرحة أولاً للولد

غزة: ماجدة البليبيسي

سوف نقوم بتعليمها». هذا ما صدر عن لسان أم رامي، ما دفعني مرة للتعجب وأن الممارسة على أرض الواقع شي آخر، لا يدلل على المساواة بالمطلق بين الولد والبنت، وأن ما فعلته من طقوس يجانب حقيقة ما تتحدثين عنه يا أم رامي.

هذا ما يحدث في مجتمعنا الفلسطيني، وخاصة الغزي، الفرحة للولد دائماً، وفرحة البنت تابعاً، هذا ما اعتادته معظم الأسر الفلسطينية، وأن قصة أم رامي ما هي إلا نموذجاً من آلاف القصص الغزية، التي تعج بها البيوت، التي تفضل الذكر على الأنثى في كل شي، حتى في أبسط الأمور بدءاً من الملابس والطعام وانتهاءً بالتعليم.

قصة أم رامي حدث بي أن أعود بذاكرتي لسنوات طويلة مضت، كنت لا أستغرب خلال عملي الميداني من هذا الوضع، خاصة في المناطق الشعبية والمهمشة، ولكن اليوم ونحن في القرن الحادي والعشرين، وبعد الطفرة التي طرأت على المجتمعات، وتوسع وانتشار مؤسسات المجتمع المدني، وإنفاق آلاف ملايين الدولارات على برامج التوعية والتثقيف وتمكين النساء، يبدو أنها لم تؤت أكلها بعد، وأن هناك حاجة ماسة للمزيد من التوعية حول هذه القضية، والعديد من القضايا الأخرى، حتى تتحول هذه البرامج إلى سلوكيات وإجراءات تنلمسها عبر واقعنا، وتنعكس بالفعل على مجريات حياتنا، وإلا ما الفائدة من عمل تلك المؤسسات.

كانت عيناها تتراقص من الفرح، وكاد قلبها ينفطر من مكانه، جاءتني حاملةً طبقاً من الحلويات في يد، وفي اليد الأخرى كيساً من اللحم، سألتها عن سبب فرحتها ومناسبة هذه الهدايا، قالت إن أبنها بلال نجح في الثانوية العامة بمعدل جيد يؤهله لدخول الجامعة، فباركت لها فرحتها، وفي ذات الوقت سألتها عن ابنتها التي كانت في نفس العام تتمحن الثانوية العامة، قالت إنها أيضاً نجحت وحصلت على معدل أعلى بكثير من معدل شقيقها، ولكن هذه الحلاوة والفرحة كما ذكرت خاصة بالابن بلال فقط.

استنشطت غضباً وذهلت من برودة ردها واستخفافها بنجاح أبنيتها بل وتفوقها، وسألتها لماذا هذه الفرحة للولد، رغم أن ابنتك حصلت على معدل عال، ولم تحظ بهذه الطقوس والفرحة، قالت بهدوء: «إنني نذرت نذراً إذا نجح بلال، أن اذبح ذبيحة، وما أنا قد أوفيت بنذري والحمد لله على ذلك، وأتمنى أن يوفقني الله في مساعدته لدخول الجامعة كما أحلم أنا ووالده».

بادرتها بسؤال آخر لماذا لم تنذري لابنتك، ولماذا أيضاً لم تذكري للناس التي آتت أفواجاً إلى بيتك، بأن ابنتك أيضاً نجحت بل تفوقت في الثانوية العامة، قالت وهي ما زالت على نفس وتيرة اللامبالاة والاستخفاف: «والله فرحت إلهها برضه، وأنا وأبوها بنحب البنات كثير ما بنمين، ولكن فرصة الجامعة ستكون الأوفر حظاً للولد، وإن كان هناك فرصة لتعليمها وربنا قدرنا على ذلك



طوق نجاة أم تجارة؟

عبد الباسط خلف:

للأغنياء فقط

نتقل الأسئلة إلى فضاء شبكة الإنترنت، لنستمع إلى عينة من الإجابات، فمن وجهة نظر الشاب جبريل، فإن الموازي أسلوب ربحي ابتدئته الجامعات لجني الأرباح ليس أكثر، وهذا يأتي على حساب جودة التعليم. وهو للأغنياء فقط، كما يشكل ضربة قوية لمبدأ تكافؤ الفرص، ومدخل لخصخصة جامعات تم الإنفاق عليها لعقود من أموال منظمة التحرير الفلسطينية قبل قيام السلطة. أما الشاب فراس، فيعرف هذا اللون من التدريس بالمدخل للفساد في التعليم

العالي الفلسطيني. إذ ليس هناك أي نص في قانون التعليم العالي بمنعه أو إباحته، ولذلك تتصرف إدارات الجامعات بما يحلو لها. كما أن غالبية الجامعات الوطنية الفلسطينية اضطرت إلى اختلاق نظام التعليم الموازي، من أجل المساعدة على التخفيف من حدة أزماتها المالية التي تقف المنظمة والسلطة منها موقف المتفرج.

مما نقرأه من إجابات للشابيتين شرين إبراهيم ومنى جرار: «عندما تعاد الأمور إلى سياقها الطبيعي، تصبح المسألة المالية محلولة، ليس المهم معالجة أعراض المرض، بل المهم معالجة المرض، ومرض جامعاتنا أنها إقطاعيات ومجالس أمنائها مجرد رموز وأعضاء شرف، هناك ضرورة لسن قانون يحدد معايير تعيين مجالس الأمناء وأعضائها، ودور المجلس ومهامه، وسلطته، وضرورة مصادقة المجلس التشريعي على هذا التعيين».

آراء ملونة

تتكاثر أسئلة وائل ظاهر، الأب لطالب حصل على معدل أقل من المسموح به للانتساب إلى جامعة، فيتساءل: «لماذا لا يتغير نظام الثانوية العامة كله، وعندها لا يمكن أن نتحدث عن تعليم موزا وغير موزا. ويضيف: يجب أن يتغير قياس العلامات بما يشبه ميزان الذهب، وعلينا أن نكف عن ترتيب الأمور بشكل يسمح للأثرياء فقط بالدراسة».

تقول صفاء الشيخ محمد، الأم لابنة وشاب يتعلمان الهندسة: «الموازي له حسناته، والطلبة غير الأكفاء الذين ينتسبون لهذا النظام من التعليم،

انتظر سميع عبد الحكيم بفاغ الصبر، الإعلان عن نتائج الثانوية العامة، لأجل أن يفرح بنجله البكر ضرار.

لكن الرياح جرت بعكس رغباته وأحلام ابنه، إذ فصلت أعشار قليلة بينه وبين تخصص الهندسة التي حلم بها. يقول سميع وقد بدت عليه علامات اليأس: «اقترح علي بعض الأصدقاء أن أتجه إلى التعليم الموازي، ولم أكن أعلم شيئاً عن الأمر، إلا أن سألت عنه، وأفادتني الجامعة بأنه ينبغي دفع أقساط مضاعفة عن بقية الطلبة، وهو ما لم أستوعبه، وما لا أملكه».

يتساءل: «هل تعادل العلامة الواحدة أو الأعشار القليلة في الثانوية العامة كل هذه التكاليف؟ ومن أين سيؤمن ذوو الدخل المحدود مثلي المال لأولادهم؟».

فجوة

يقول النقابي حسن أبو صلاح، وهو أب لثلاثة أبناء في الجامعة: «التعليم الموازي غير إيجابي، وهدف الجامعات فيه مادي، كما أنه يعزز الفجوة بين الطلبة الفقراء والأغنياء، وهذا ليس عدلاً».

يتابع: «قد يكون لهذا النمط من التعليم إيجابية وحيدة، لطلبة ظلما أو انتكسوا في امتحان ما، وتأتي فرصتهم بمثل هذه البرامج، لكن ذلك رهن بقدرة أسرهم المالية».

يرى منسق البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية، حسن حمارشة، أن بعض الجامعات تعتبر هذا التعليم فرصة لتحقيق «أرباح إضافية»، وهي من وجهة نظره مقايضة للتعليم بالمادة، أو تحويل للعملية التعليمية إلى ما يشبه البيع والشراء.

يتابع: «من كان من أسرة مقتدرة مادياً، فبوسعه التعلم، بغض النظر عن نتيجته في الثانوية العامة، كما أن بعض الجامعات بعد قبول الطلبة ضمن هذا النظام، تستخدم لاحقاً نظام «غربة» في السنة الثانية أو الثالثة، بمعنى إذا لم يحقق الطالب نتائج عالية يتم فصله أو تحويله إلى تخصصات أخرى».

يفيد المحامي الأردني محمود العبادي: «الدراسة الموازية سيئة، وعندما يتوجه طلبتنا للخارج ينقدون لسنة تحضيرية، وهي عملياً إعادة للعديد من المواد التي تم دراستها في الثانوية، ولذلك يجب أخذ ذلك في الاعتبار، وإيجاد نظام امتحانات جامعي لقبول الطلبة يساعد في تحطية عقبة التوجيهي، وهذا بحد ذاته نوع نان من الموازي».



يستطيعون إثبات أنفسهم في الدراسة، ومن يملك المال وينفقه في تعليم أولاده ليس عيباً».

يفيد الوكيل المساعد في وزارة التربية والتعليم العالي د. فاهوم الشلبي: «بعض الجامعات أوجدت هذا النظام طمعاً بزيادة دخلها، بسبب الأزمة المالية الخائفة التي تمر بها. ولا تضرب هذه المؤسسات أسس القبول، فكل ما في الأمر أنها تعطي هامشاً لبعض الطلبة، الذين تتمتع أسرهم بدخل مرتفع، حتى يلتحقوا بالتخصصات التي يرغبونها، وحتى داخل الفصول الدراسية، نجد أن فارق العلامات بين المنتسبين وفق الموازي والعادي ليست بالكبيرة».

يواصل: «لا نسمح بهذا النظام في الجامعات الحكومية، كما أن الرسوم التي يدفعها الطلبة في البرامج العادية لا تغطي تكلفتهم بالأساس، والجامعات غير الحكومية مؤسسات أهلية لا تهدف للربح».

يعتقد الشاب جبريل عنبتاوي، الذي يعكف على إنهاء دراسته العليا: «الموازي جيد، فالطلبة الذين حصلوا على علامات لا تسمح لهم بالالتحاق بالتخصصات بالشكل المعهود، سيسافرون للدراسة في الخارج، وعندها سيكلف هؤلاء أسرهم أكثر مما يدفعونه داخل الوطن، وإذا بقي المال في البلد، ودرس هؤلاء بين أهلهم كان الأمر أفضل، بكل المقاييس».

وطن في امرأة والمعاناة أكبر

ناصر عطا الله

الجديدة، أبحث عن زوجي في أصوات القذائف، ونيران الانفجارات القريبة من بيتي، أبحث عنه في خوفي على أولادي، ومطر خفيف يؤجل الموت في الشوارع، كي تنتهي الحرب، وتجمع في سلتها الشهداء وتترك لنا الخراب والدمار والحصار».

وتزيد: «سكنت مشاعر من حولي غير الأقربين، وانصرفت الصدمة كي أصحو على حرمان ثان، يوغل في الروح مفازع الحياة، ودخلت غريب العيش مع أولادي من الشهيد الثاني، وفراق ظالم لأولادي من الشهيد الأول، وأصبحت غيري في الأحلام والمنى، أم مزقتها المصائب، لتعيش هيكلاً، في واقع لا تتحمله جبال عاتية، وكما أحسنت الظن، في رفاق درب الشهداء، على اختلاف انتمائهما، ولكن الجميع تخلى عني، حرموني الوظيفة، وراتب زوجي الثاني تقرره قسمة غير عادلة، فبعد حرمان من راتب زوجي الأول، قاسمني أهل زوجي الثاني براتبه، ولأولاده من زوجته الأولى حصة، هي نفس حصة أولادي، ما دعاني أن أرفع صمتي عن قدرة تحملي، وأحمل شهادات الاستشهاد لزوجي، وأطلب من الجمعيات الإنسانية والخيرية مساعدتي».

تقول أرملة الشهيدين: «لم يرحمني المجتمع، ويزيدني معاناة، ويختلفون في تحديد مصيري، كما اختلف مع ذاتي في تحديد معالم الطريق، ولكنني أسأل هل الإنسانية تنقص كلما تقلت المصائب في حياتنا؟».

مي التي تعيش قصتها وحدها، والعزلة باتت مهرباً وحيداً في سكة حياتها، تؤمن بما أصابها من ربه، ولكنها تستنكر جور من حولها، ومن لم يقدر ظروفها، وتحمل احتجاجها لطائر وفي لعله يصل به إلى القلوب الرحيمة، ويدق جرس الضمائر، عساها تفعل ما يكسر جدران عزلتها وتخرج مي للحياة ثانية. هي صوت حزين، يضاف بفعل الظلم الكبير في غزة إلى صوت النساء، المشغولات بتطريز ثوب واحد للوطن.

ما جرى مصاب تحملته بكثير من الصبر، احترمني من حولي وحملوني وساماً للتضحية، وصدقت، حتى تغلبت على فاجعتي، وقررت استكمال تعليمي الجامعي، وفي السنة الأخيرة من العام ٢٠٠٥، تعرفت على شاب خلوق، سبق له أن تزوج وهو أب لولدين وبنات، تبادلنا مشاعرنا باحترام ورسالة لفترة حتى اتخذنا قرار الزواج، وما لم أكن أتصوره، أن يضعني أقارب زوجي الأول بين خيارين، إما الأولاد وراتب والدهم الشهيد أو الزواج من الثاني، وأنا ابنة العشرين من عمري، وجعي أكبر مني، ولكنهم فرضوا ما أرادوا، وقررت أن أتزوج حتى لا أقتل الحياة بعزلة أرملة، وأصبح بائسة في وكر الوحدة، أخذوا أولادي مني وقطعوا عني راتب الشهيد، وكان زوجي الثاني أيضاً شرطياً، ولكن من تنظيم يخاصم تنظيم زوجي الأول، بل ويقتتل التنظيمان على ما لم أفسره، فأومتني ورغبتني في الحياة، خارج مفاهيم الخصاص والافتتال، واقتربت بزوجي الثاني على عشرة طيبة، وودديد وأنجبت منه ابنتين وولداً، عشنا في بيت أهلي، كما يعيش ورد على أسيجة الصباح وهو ينتظر الندى، ويوم أن انقسم الوطن، وانفتح الجرح ونزف الدم في شوارع غزة، كان زوجي في البيت، لا يجده النور خارج عتبة الباب، بيكي على نار خرجت من فوهة الخلاف بين الأخوة، فيموت من يموت على فراش الوطن، ويوضع في تابوت الحسرة عليه، أيام لم تكن عابرة، بل حفرت في القلوب رفضها، والتمنيات أنها ... ليتها ما كانت».

وتقول مي في نشيدها الموجه: «أشهر بعد الانقسام وزوجي دون دخل يذكر، فراتبه قطع بعيد كائد، فاضطر إلى الالتحاق بالشرطة الجديدة، لم يكن سعيداً على ما أصبحنا عليه، ولكنه كان مضطراً من أجل الحياة أن تستمر، وفي يوم غير محمود، هاجمت طائرات العدو مقر عمله فارتقى شهيداً».

مي التي خنقت الكلام بحزنها، أسكتها الدمع، وبعد حين أكملت: «لم أصدق نبأ استشهاد زوجي الثاني ووالد أبنائي الثلاثة، دوامة واسعة هاجمت أيامي، من حولي في حرب ضروس، وأنا وحدي أتفقد غربتي

في غربة الابتسام ينجر ضباب كثيف ليغطي سلامة الروح ويجرحها، مثلما تجرح المرأة الصورة بالشيب، ولو لم يكن في سلة المصائب غير فاجعة لاستسلم القلب، ولكنها فواجع ترمي القوي على هشاشة فيضج، ولو برأ أخطات طريق المارة ماتت عرائش العنب في الدالية».

في غزة اليوم وجع أوسع من بحرنا، تغير فيها لون الحياة وطعمها، وأصبحت الأيام على أبواب مؤصدة، جامدة كأنها في عزلة واحدة مع العتمة، حصارها، حصار أرواح تنتظر معابر الفرج، على رصيف مالح وبارد، والمرأة الغائبة عن المشهد في حزنه، هي أصل الألم فيه، تدمع كي تسكت القلب وربما تميته، ولا تصرخ حتى لا توقظ وحش الظلم في المكان، امرأة من أم ولها أخت وابنة، توقد تنورها بحطب جمعته من أسوار عينيها، نعم من رموشها، لتلد خارج الرحم وعلى عجلة رغيف خبز لأولادها، تشم رائحة الموت في أيديهم فتطرد النوم من مهجعها وتحرسهم، بصحوة الخائفة والأبناء خمسة، ولا يجتمعون على مائدة».

مي عاشور.. أرملة لشهيدتين، ولهما الوطن الجريح والمحاصر بالحرمان والبكاء، وطن يمر جسراً على قلب مي، العابرون عليه يختلفون في التفاصيل وربما في الأسماء، والشهداء ليسوا كما كانوا في رأس الطريق، معالم للأحياء، بل هم أرقام إذا ما ذكروا ترحم من يعيش عليهم وحسبهم من يتبنونهم من أجل الترحم».

مي عاشور ... جامعية، طلبها قريب لها للزواج في العام ٢٠٠٠م، وهي ابنة الثامنة عشرة من عمرها فوافقت، كان زوجها شرطياً في السلطة الوطنية، أنجبت منه ولداً وبناتاً، وفي غارة إسرائيلية، ارتقى زوجها شهيداً، وعاشت بعده الفاجعة، تقول مي: «أصعب ما عشته لحظة الخبر، وقلت أن حياتي انتهت بعده، كان صبوراً وطيباً وكثير الغياب في الغضب، وحضوره سهلاً على القلب، عشقني وبادلته العشق بولد وابنة التي لم يرها، إذ كنت حاملاً في الشهر الثاني عندما استشهد، ولأن

المرأة والأمية القانونية

جهل بالحقوق وبالقوانين

غادة أبو جياب - غزة

الاجتماعي، لا يتجرأ على طلب حقهن في ميراث والدهن، المتمثل في منزل من أربعة طوابق وقطعة أرض، خوفاً من الفضيحة التي ستحل بهن داخل العائلة، إذا قمن بطرد شقيقتهم من المنزل وبيعه لتقسيم الإرث. علماً بأن هذا الشقيق يعيش هو وزوجته فقط في المنزل، المكون من أربعة طوابق، بعد أن زوّج جميع أبنائه.

من أهم أسباب جهل المرأة بالقوانين، وعدم لجوئها إلى القضاء للحصول على حقوقها، هي التربية الخاطئة التي يُربى عليها الذكور والإناث منذ الصغر داخل البيوت. التفرقة السائدة بين الولد والبنات، وأحقية الولد في عمل أي شيء، فالولد صاحب الحق دائماً، والبنات مصدر الخطأ دائماً.

حتى أصبحت المرأة لا تعرف متى يرتكب خطأ بحقها، بعض النساء يتحدثن عن إهانة أزواجهن لهن بفخر واعتزاز، وكأنها تقول «المهم أنني متزوجة، ولا يهم ماذا يفعل زوجي بي».

تنتشر ثقافة اللجوء إلى الأهل والعشائر لحل مشاكل النساء، خاصة المتعلقة بالأسرة، المرأة مع زوجها، المرأة مع ابنها، بعيداً عن التوجه إلى مراكز الشرطة أو المحاكم، اعتقاداً أن هذا التوجه فيه ستر لهن، دون إحداث ضجة أو فوضى أو فضيحة كما يعتقدن.

إن اللجوء إلى العشائر لا يحل المشكلة بشكل جذري، بل يتغاضى عن حقوق المرأة، ويلجأ إلى حل المشكلة أياً كانت بالمصالحة، وعودة المرأة في النهاية إلى بيت زوجها مستسلمة، أما حقوقها التي هُدرت، فلا يلتفت إليها.

وعادة ما تعقد جلسة المصالحة بين الزوج وأهل الزوجة، وليس مع الزوجة نفسها، كأن الموضوع «بين الرجال فقط».

جهل المرأة

الأمية القانونية سبب في عدم لجوء المرأة إلى القضاء أو الشرطة لحل مشكلتها قانونياً، إذا واجهتها مشكلة ما، بل تنتظر أن تحل هذه المشكلة عائلياً، كما أنه في أفضل الحالات، إذا لجأت المرأة إلى الشرطة أو المؤسسات المعنية، فإن التعامل مع الموضوع يتم من خلال اعتبار هذه القضية مشكلة عائلية، يجب التستر فيها على المرأة، وإصلاح ما حصل بينها وبين زوجها أو أهلها عائلياً، حتى لا تحدث فضيحة، والتغاضي تماماً عن حقوقها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن عدد حالات تعرض المرأة للعنف الجسدي على يد زوجها أو أقربائها، هو أضعاف مضاعفة عن الحالات المسجلة في مراكز الشرطة والمحاكم. والسبب المباشر لهذه الحالة المساوية، هو جهل المرأة بالقوانين التي تكفل حمايتها من هذا العنف، وإمكانية حصولها على الحماية. ويتعدى الأمر ذلك، ليصل إلى خوف المرأة من مجرد البوح بهذا العنف، للإجابة على أسئلة استبيان أو بحث ميداني.

بعض النساء أنفسهن هن مصدر الجهل بالقوانين، فالانغلاق الذي تعيش فيه المرأة، يجعلها تلغي شخصيتها أمام شخصية زوجها، كأنه لا كيان لها، فهي مجرد ظل يتبع الرجل دائماً. إن النساء الواقعات تحت وطأة استبداد اجتماعي، غالباً ما يعشن حياتهن في عالم مغلق، تحت سيادة وسيطرة الرجل، وبالتالي يعانين من الجهل بمعنى الحقوق والجهل المطبق بالقوانين السارية، التي تكفل لهن الحماية والكرامة، مما يجعلهن لقمة سائغة للاستغلال اللامحدود من قبل الرجل.

حملات التوعية

لا ننكر أن هناك العديد من الفعاليات والحملات التي نُفذت، والتي ما زالت تنفذ على نطاق واسع، من أجل توعية المرأة بحقوقها والقوانين التي تعمل على حماية هذه الحقوق. ولكن الكثير من هذه الفعاليات وهذه الحملات، لم تصل إلى العديد من النساء، سواء في الأماكن المهمشة أو الأماكن الأكثر رقياً، حيث أن مشاركة النساء في هذه الفعاليات ومداهمتهم على حضور ورشات العمل والندوات الخاصة بحملات التوعية ضعيفة جداً، فالوجوه متكررة في معظم الورشات ولا يوجد تجديد.

كما أن الشعار الذي ترفعه غالبية النساء المشاركات في الوقت الحالي في قطاع غزة هو «الحضور بشرط استلام كوبونة». لماذا لا يدرس القانون في المدارس كبقية المواد في المناهج الدراسية؟ سؤال يُطرح في ظل هذا الجهل والأمية القانونية السائدة في أوساط النساء.

«لو كنت أعلم ذلك، ما كنت ضيعت حقي وحق أبنائي في ميراث والدي قبل عشرين عاماً». صرخت السيدة هند، ذات الستين عاماً بهذه العبارة في إحدى ورشات العمل، المنعقدة في غزة بعنوان «القانون وحقوق المرأة».

وقفت السيدة هند تستند على عكازها بيد وتلوح بيدها الأخرى، وقبل أن يؤذن لها بالحديث، بدأت تسرد قصتها لمن حولها: «توفي والدي قبل عشرين عاماً، تاركاً عدة دونات من الأراضي لي ولأخواتي الخمس، وشقيقنا الوحيد. في اليوم الثالث للعزاء، قام أخي بإحضار عدة أوراق، وطلب مني أنا وأخواتي التوقيع عليها، ولم نكن نعرف على ماذا وقعنا، وكيف وقعنا، لقد تنازلنا عن حقنا بالكامل لأخي».

تنهدت قليلاً ثم تابعت قصتها: «نعم كنت أعرف أن الفتاة ترث والدها، ولكنني لم أكن أعرف كيف يمكنها أن تطلب حقها، وهل يحق لها أن تطلب إرثها دون موافقة أخيها، بجهلي ضيعت حقي وحق أبنائي».

ربما تكون قصة السيدة هند قد حدثت قبل عشرين عاماً، في ظل أوضاع مختلفة ليست كالتالي نعيشها اليوم، لكن سيدة أخرى كانت تحضر نفس الورشة، تشجعت بعد سماعها قصة هند،

وقفت عليها وبدا تأثرها واضحاً، كانت كمن يحمل جبلاً ثقيلاً من الأحزان.

«توفي زوجي قبل عدة سنوات، وعندما صارت ابنتي الوحيدة في السادسة عشر، جاء عمها الكبير وطلب يدها لابنه، رفضنا طلبه بشدة، ولكنه هددنا بأنه لن يسمح بزواج ابنتي من أي شخص آخر يتقدم لها، بحجة أنه عمها وهو المسؤول عن ابنة أخيه، لقد كنا نعلم تماماً السبب وراء طلبه هذا، وهو حصوله على ميراث ابنتي الذي تركه لها والدها، والذي لم يتم تقسيمه وحصره بعد».

تابعت السيدة علياء وهي تلوم نفسها: «من جهلي خفت على ابنتي ألا تتزوج أبداً إن هي رفضت ابن عمها، وتمنيت من قلبي أن يكون ابن عمها مختلفاً عن والده، وتم الزواج وابنتي في السادسة عشر من عمرها، بدون أن تحصل على مهرها بالكامل، وذلك قبل أربع سنوات.

استمر زواجها سنة واحدة، كانت قد تنازلت عن حصتها في ميراث والدها وزوجها، وباعت صيغتها لمساعدته في بناء شقة فوق منزل والده، وبعد سنة عادت إلي تحمل جنيناً في بطنها، وتهديداً من زوجها، أنه لن يطلقها أبداً إلا إذا تنازلت له عن مؤخرها، وكما خفت على ابنتي في المرة الأولى ألا تتزوج، خفت عليها هذه المرة أن تبقى معلقة، وفي النهاية تنازلت ابنتي عن مؤخرها بالكامل، ونفقتها ونفقة ابنها حتى تحصل على حريتها».

تسعى الحركة النسوية والمؤسسات المعنية بحقوق وقضايا المرأة، إلى انتزاع المزيد من حقوق المرأة عن طريق الضغط من أجل إصدار قوانين جديدة، أو تعديل قوانين سابقة، خاصة (قانون الأسرة)، المرتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا المرأة، ولكننا نصلطم على أرض الواقع بشريحة كبيرة من النساء الأميات قانونياً.

إن ظاهرة الأمية القانونية للمرأة، يمكن تعريفها بقياسها من عدة جوانب، فهي إما أن تكون جهل المرأة بالقوانين، وخاصة القوانين المتعلقة بها، والتي تحميها وتدافع عن جزء من حقوقها، أو معرفة المرأة بهذه القوانين بشكل ضيق، واحتكامها إلى العادات والتقاليد المنتشرة في المجتمع، واعتبارها القانون السائد. وهي من ناحية أخرى الاستسلام لثقافة العيب وعدم اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوق ضُيعت وكرامة أُهدرت.

مظاهر جهل المرأة بالقوانين عديدة نذكر منها، الزواج المبكر، عدم إشراك الفتاة في اختيار شريك حياتها، السكوت على العنف الممارس ضدها، الحرمان من الميراث، التنازل عن المؤخر والنفقة، إضافة إلى جهل المرأة بحقها لدى تعرضها للعنف الجسدي، أو عدم تلبية احتياجاتها المادية والمعنوية، أو حتى لدى إرغامها على القيام بممارسات جنسية خاطئة، أو استحالة معاشرته الزوج، حيث يؤدي الكثير من النساء إلى قضاء حياة بائسة منغلقة بدون أدنى أمل بالخلاص.

ثقافة العيب

ثلاث سيدات لكل منهن كيانها، وعائلتها، ووضعها

فرض الحجاب والعودة إلى الصفر

بقلم: أحمد عرار

كان حتماً على المتقف الفلسطيني أن يواجه ومنذ البداية هذه الدعوات المنبعثة من قبورها، بعد أن أزاحها كفاح ونضال المفكرين والحركة النسوية الوطنية في السنوات الماضية، فعلى مرة وأكثر من الزمن، كافتحت المرأة لتحقيق مكاسب حقوقية، كان وما زال المجتمع الذكوري والسلطة الأبوية تحرمانها أبسط هذه الحقوق.

وكان فرض الحجاب هو أول هذه المعارك التي خاضها المفكرون، ليؤكدوا حرية المرأة فيما تريد أن تلبس، وبأنها إنسانة حرة وليست ملكاً لسلطة الرجل.

الحجاب والسياسة والدين

ارتبط الحجاب عبر تاريخه بالنمط السياسي للحكم، فما يسمى بأهل الحل والعقد أو مجلس الشورى في الحكومات الإسلامية السابقة، هم من كانوا يسنون القوانين وفق تصوراتهم واجتهاداتهم، ويفرضونها على المجتمع، هذه الاجتهادات والتصورات، التي لم تكن محل إجماع في أي عصر من العصور، إلا أن الاجتهاد الأصوب والأحق في الأتباع، هو للحزب الأكثر غلبة وقوة دائماً، حتى ولو كانت حجته وبرهانه ضعيفاً، لأن العبرة هي بما يحققه الاجتهاد من مصالح سياسية، وليس بما يقترب أو يبتعد عن النص القرآني.

لقد ارتبط ارتداء الحجاب في العالم الإسلامي حديثاً بالثورة الإيرانية، والتي قامت بفرض الحجاب على النساء، بعد أن نجح رجال الدين في قلب النظام للتخلص من حكم الشاه محمد رضا بهلوي. وقد اعتبر هذا الانقلاب رمزياً ثورة حقيقية في المنطقة، بدت للكثيرين نموذجاً يُحتذى به، إضافة إلى أموال دول الخليج، والطفرة النفطية التي جعلت المملكة السعودية تقدم الدعم المالي الكبير لنشر ثقافة الدعوة الوهابية، والتي كانت تنادي صباح مساء بضرورة حجاب المرأة، هذه الدعوة والرؤى التقت مع فكر الإخوان المسلمين، والتفرعات الحزبية العربية والإسلامية الأخرى، التي جاءت كرد فعل طبيعي للهزيمة العربية، حيث كانت هي المخرج أمام المواطن العربي المازوم والمجروح، والذي فقد الثقة في كل شيء فجاءت الدعوة إلى ما يسمى «الإسلام هو الحل» كمخلص ومنقذ، وقد وجدت هذه الدعوة رواجاً كبيراً، وذلك لعوامل كثيرة كان أهمها الفقر والجهل.

وقد وُظف الحجاب سياسياً عبر المراحل التاريخية المختلفة كرمز سياسي حضاري ضد «الغرب»، والذي اتخذ الإسلاميين منه عدواً لدوداً، موظفين الاحتلال الإسرائيلي والدعم والتأييد الأميركي له، وهكذا خرجت قضية الحجاب من إطارها الحقوقي والقانوني لتدخل في إطار المعركة «السياسية والأيديولوجية» المفتوحة بين الإسلام السياسي والغرب، والذي نجح في توظيف الحجاب كسلاح أيديولوجي في هذه المعركة، وفي تحويل «الجاليات الإسلامية»، الهاربة من الاستبداد والظلم والفقر في أوطانها «العربية الإسلامية»، إلى الدول الأوروبية والأميركية إلى ورقة ضغط، على هذه الدول، ولأجل زج وتعبئة الشعوب العربية إلى جانبهم في معركتهم مع الغرب، وقد قدمت أميركا لهم العون الكبير، وذلك لتحقيق مكاسب ومصالح كان منها القضاء على الاتحاد السوفييتي، ونشر الفتن والقتال داخل الوطن العربي وأفريقيا، وذلك لتحقيق مصالح اقتصادية في بيع الأسلحة في مناطق الصراع، التي يلعب فيها الإسلاميون دور البطل.

وليس بعيداً عن هذا اللعب السياسي العالمي، فها هي «حماس» اليوم تطالب بفرض الحجاب، والذي يضحك أو ربما يبيك أكثر ما فيه، أنه فرض على الحمايات والقانونيات، فتخيل هذا الحكم وكأنه يقول أوقفوا القانون... ولا للعدالة.

Ahmed__arar@hotmail.com

* كاتب وباحث فلسطيني



فرحة التوجيهي والجامعة.. ضائعة بين الاحتفال والهوس في إعدادها

حنين السايح- نابلس

صيف مليء بالطبل والزمر، والفرحة تعم أرجاء الوطن الفلسطيني ليس بسبب الأعراس فقط، بل إن كثرة المناسبات أصبحت لا تعد ولا تحصى، حتى أن المواطن لا يكاد يكون قادراً على الإلمام بعمل الواجب تجاه كل هذه المناسبات.

ومن الملاحظ أن كثيراً من هذه المناسبات وخاصة أفراس التخرج من الجامعات والثانوية العامة أصبحت هي الشغل الشاغل لآلاف العائلات الفلسطينية، وهو ما بات يرهق بعض هذه العائلات اقتصادياً وحتى اجتماعياً.

وفي حديثه لنا قال الشاب هاني من إحدى قرى شمال نابلس وحاصل على معدل ٥٥ في الثانوية العامة، أنه لم يبادر لعمل الحفلة لوحده، بل إن عمه قام بالتنسيق مع عدد من أبناء صفه الناجحين لعملها.

وقال هاني: «لقد رسبت في التوجيهي في المرة الأولى، وعندما أعدت الإكمال في المادة التي رسبت بها ونجحت، لم يصدق أهلي ذلك، وقاموا بإحضار «الدي جي» وقاموا بعمل حفلة شارك فيها جميع أفراد العائلة والأصحاب، وكأنه عرسي».

مفارقات الاحتفال

وتحدث هاني عن أن نفقة الحفل كانت مناسبة بعض الشيء، غير أنها لم تكن مناسبة لوضع أسرته التي تحتاج لكل قرش حتى تدبر أمورها، حيث أن تلك الحفلة وصلت تكلفتها إلى أكثر من مائة دينار أردني، وقال: «أن الاحتفال لم يكن سوى تعبيراً لأسرتي عن فرحتهم بي». ومن المفارقات في موضوع الاحتفال بهذه المناسبات، أنها تختلف من القرية إلى المدينة، وأنها تختلف من الفتاة إلى الشاب، فالشاب الذي يقوم بعمل حفلة في الشارع أو في الحارة الزقاق لا تقدر الفتاة على ذلك، فهي مضطرة لعملها في بيتها أو قاعة الأفراح وهو ما درج كثيراً هذه الأيام، وأصبحت الفتاة لا تقتصر فرحة زفافها على الصالات بل حتى تخرجها من الجامعة، أو حتى نجاحها بالثانوية العامة.

وهذا ما قامت به غدير من مدينة نابلس، حين قامت بحجز إحدى الصالات بمبلغ تجاوز الثلاثمائة وخمسون ديناراً، بالإضافة لاستئجارها لفستان خاص بمبلغ عال، علاوة عن تقديم واجب الضيافة للحضور. وقالت غدير والحاصلة على معدل جيد، أنها ورغم وضع أسرتها السيء، لم تستطع التهرب من عمل حفلة لزميلاتها

الذي يواجه القتل والاعتقال والمهاجمة من قبل الاحتفال يوماً، «وبالتالي هو يقوم بعمل الاحتفال للتفريغ عن الكبت والضيق الذي يواجهه».

وأشار إلى أن بعض الطلبة حصل على معدل متدن، ورغم ذلك عمل احتفالاً كبيراً، «لأن ذلك الطالب اعتبر أن ما حققه إنجازاً، وأنه لقي الفرصة التي يبحث عنها وأسرتهم من أجل الاحتفال نتيجة الضغط والكبت المتواصل عليه، لدرجة أن البعض يظن الاحتفال نوع من الهوس والهلع».

ودعا أبو زنت الجميع للاحتفال، وخاصة أبناء «التوجيهي» الذين أعدمهم من الأبطال تحت الحصار والدمار ويحصلون على معدلات عالية وينجحون.

ولم يستبعد أبو زنت التأثيرات السلبية حول المبالغة بالاحتفالات، وخاصة الفروقات الاقتصادية وشعور الطالب الفقير بالحنن لعدم قدرته على الاحتفال، ورأى أن الحل يكمن في إقامة احتفالات جماعية للناجحين تنظمها المؤسسات العامة والخاصة وحتى الأهالي. وطالب أبو زنت بعدة ضوابط للاحتفال كالاتباع عن المناطق السكنية، وعدم الاحتفال العشوائي في الشوارع والأزقة، وعدم استخدام مكبرات الصوت بشكل مزعج، ومنع استخدام المفرقات النارية.

وقربياتها للاحتفال بمناسبة نجاحها في الثانوية، وأضافت: «رغم أنني دفعت مبالغ تعد بالنسبة لي عالية جداً، إلا أن هذا أقل مما تنفقه زميلاتي». وبعيداً عن المغاللة في الاحتفالات ووصولها لدرجة الهوس، فإن النظام والقانون يفرض نفسه على هذه الاحتفالات بتقيدها، وخاصة لتجنب المحتفلين المشاكل التي أصبحت بمثابة عرف يرافق الاحتفالات كما يحدث بشكل مستمر.

وفقاً للقانون

ويقول الرائد اشرف مطلق مسؤول العلاقات العامة والإعلام في شرطة نابلس، أن الشرطة تتخذ عدة تدابير لمنع أية مشاكل ومشاجرات ممكن أن تنتج عن الاحتفال، حيث تمنع تأخير الحفل لما بعد الساعة الثانية عشر، وتمنع إطلاق الأعيرة النارية أو حتى المفرقات، وتمنع استخدام مكبرات الصوت بشكل كبير في وقت متأخر من الليل. من جانبه يرى أستاذ علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية الدكتور ماهر أبو زنت أنه لا مانع من الاحتفال لدى أي طالب تخرج من الجامعة أو من الثانوية العامة، بل انه من الواجب أن يحتفل الطالب، لكن المهم برأيه ألا يؤثر على الآخرين باحتفاله. وقال أبو زنت أن أي مجال للفرحة تعتبر متنفس للإنسان الفلسطيني

نحو تفعيل تقليد نظام الإقراض التعليمي الفاعل

الالتزام بتسديد القرض شرط الاستمرارية!

كتب تحسين يقين

تطوير الدولة، والتي لها سوق عمل وتلاءم مع احتياجات العصر.

آراء الأهالي

ويتباين رأي الأهالي في مسألة الإقراض، حيث يرى الكثيرون أن أموال القرض هي حقوق للطلبة المحتاجين، وينظرون إليها نظرة المنح والمساعدات، التي تقدم للشعب الفلسطيني في ظل الانتفاضة وتدني الأحوال الاقتصادية. وبالرغم أن الطلبة كانوا يوقعون على تعهدات، إلا أنهم لم يكونوا جادين فعلاً في رد القروض. بينما يرى آخرون أن نظام الإقراض هو نظام فاعل يساعد الطلبة المحتاجين، وهو نظام مجتمعي وحكومي يعمل به في الكثير من دول العالم.

د. ربحي محمد خريج دكتوراة من الولايات المتحدة قبل عدة أعوام، كان قد حصل على قرض حكومي، وهو الآن بعد مضي عدة سنوات ما زال يدفع شهرياً من راتبه، والذي يشجع على ذلك وجود نظام ملزم للمستقرضين بإعادة القروض وفق نظام مالي معين. ماهر حسين نجحت ابنته في الثانوية العامة من سكان طولكرم، يعمل موظفاً(٤٥) عاماً، ما أن سمع بنظام الإقراض حتى تهلت أسارير وجهه، وقال بأنه إذا نجحت ابنته في الحصول على قرض فإنه سيكون سعيداً بالالتزام بدفع القرض، وسيكون مشجعاً لها بالالتزام أيضاً، حتى يكون هناك ضمان لتعليم الآخرين والأخريات. ضياء إبراهيم قدح مستفيدة من هذا النظام، للمرة الأولى، تقدمت بطلب لقرض، فحصلت على قرض غطى ٥٨٪ من القسط، سيقوم والدها وهي برد المبلغ وفق النظام المعمول به، لكن والدها لا يضمن تكرار الحصول على قرض آخر، رغم الحاجة له.

صناديق أخرى للإقراض

ويرى محمود داود (٤٨) عاماً من القدس أنه بالرغم من أهمية وحدة الإقراض في وزارة التربية والتعليم، فإن يرى أن هناك حاجة ماسة لوجود صناديق مقرضة تساهم في زيادة المستفيدين من القروض، ويؤكد بركات، وهو والد لثلاثة طلاب جامعيين، إنه قد يتيسر قرض لأحدهم، فماداً عن الباقي، في وقت نهتم فيه بتعليم أبنائنا وبناتنا، مثل الفلسطينيين الآخرين الذين يجدون في التعليم ملاذاً وحماية.

تشاركه بالرأي السيدة دلال علي(٤٩)، أم لابنتين على مقاعد الجامعة، والتي ترى أن هناك ضرورة أن يتعرف الأهالي والطلبة على جميع الصناديق هنا وفي الدول العربية، لأن ما تفعله الوزارة مشكورة لا يكفي، ولا بد من آخرين.

التعليم العالي في فلسطين ومحتاجاً من الناحية المادية (في برنامج البكالوريوس أو الدبلوم المتوسط فقط). وأن يكون قد اجتاز بنجاح فصلاً دراسياً على الأقل، وألا يكون تحت التحذير الأكاديمي. وألا يكون الطالب مستقيماً أو حاصلًا على منحة جامعية أو منحة تفوق أو مساعدة مالية من أي مصدر آخر في الفصل الدراسي الذي يتقدم فيه. وأن يكون الطالب المرشح مسجلاً على الأقل (١٢) ساعة معتمدة. أما الجهات المانحة منذ بداية العمل بوحدة الإقراض والمساعدات الطلابية فهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي، واليونسكو، والجمعية الخيرية المتحدة للأراضي المقدسة، جمعية الهلال الأحمر القطري، والصندوق السعودي للتنمية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وصندوق الأوبك.

آلية تسديد القروض

وكما هو واضح من نشرة وحدة الإقراض، واسم الصندوق، بأن جُلّ المبالغ التي يمنحها الصندوق للطلاب بمثابة قروض تستحق السداد وذلك بسداد ما نسبته ١٦٪ من قيمة كل قرض خلال الفصل الدراسي الذي حصلوا فيه على القرض وسداد ما تبقى عليهم من قروض مباشرة بعد التخرج، أو بعد مضي ستة شهور على تخرجهم من مؤسساتهم التعليمية إذا لم يلتحقوا بالعمل. وترى وحدة الإقراض أن من الضرورة تحصيل هذه المبالغ ومن ثم إعادتها وفق الأسس والأنظمة المتبعة من قبل إدارة الصندوق إلى الطلبة الآخرين، الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة للاستفادة منها كغيرهم ممن سبقهم في التخرج.

كما تهيب إدارة صندوق الإقراض بالطلبة وبذويهم الالتزام بتسديد هذه القروض والمساعدة على تحصيلها، وذلك لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة في الحصول على الدعم والمساعدة من جهة، وتحقيق مبدأ الاستمرارية لعمل الصندوق وتوفير القروض للطلبة المحتاجين في السنوات المقبلة من جهة أخرى.

احتياجات وحدة الإقراض

تحتاج الوحدة الى دعم مالي لمواجهة احتياجات الطلبة المتزايدة الناتجة عن الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني . كما ترغب في توجيه القروض والمساعدات لخدمة خطة الدولة الإستراتيجية لتوجيه الطلبة الدارسين للدخول في التخصصات التي تساهم في

لم تكن مبادرة وزارة التربية والتعليم قبل ٨ سنوات في تأسيس نظام إقراض للطلبة المحتاجين هي الأولى من نوعها، فقد سبقت من قبل بمبادرات صغيرة هنا وهناك، منها مبادرات جمعيات خيرية إسلامية ومسيحية بشكل خاص، لكن المهم والاستراتيجي في مبادرة الوزارة أنها تأسست كجهة حكومية فلسطينية؛ تكون قادرة على الاستمرار، بما تحمله في ذاتها من مقومات الاستمرار، أكان ذلك في إرساء تقاليد الالتزام برد القروض وفق نظام معين عادل لا يضغط الخريج ولا الأهالي، أو في إدارة الصندوق، الذي يمكن في حال الاطمئنان إلى رصيده، في استثمار ما يمكن استثماره، من أجل جلب المزيد من المصادر المالية.

وقد انطلقت الوزارة في مبادراتها الداعمة للطلبة في ظل محدودية دخل الأسر الفلسطينية بشكل عام، وفي ظل الغلاء المستمر، وارتفاع الأقساط والمصاريف الجامعية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على مقدرات الشعب الفلسطيني ونهب موارده، حيث صار التعليم العالي الفلسطيني يشكّل تحدياً لتلك الأسر التي يوجد عضو منها على مقاعد الجامعة، في وقت أصبحت كلفة التعليم عالية، في الجامعات الفلسطينية، وفي الخارج، خصوصاً في ظل السعي نحو تخصصات معينة لا تتوفر هنا.

من هذا المنطلق أصدرت وزارة التربية والتعليم العالي نظام وحدة إقراض ومساعدات الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين في بداية عام ٢٠٠١م وبدأ العمل به مباشرة كنظام بديل لأنظمة الإقراض التي كانت تعتمد على مؤسسات التعليم العالي، حيث كانت تقدم قروضاً للطلبة من موازنتها الخاصة، للإسهام في تغطية الاحتياجات المالية للطلبة غير القادرين على تسديد رسومهم الدراسية، وتطوير قدرة الطالب في الاعتماد على النفس، كما يلعب دوراً مسانداً بدرجة عالية للمساعدات المالية التي كانت وما زالت تقدمها بعض الجهات الداعمة.

تهدف وحدة الإقراض والمساعدات الطلابية حسب مصادر الوزارة إلى المساهمة في تمكين طلاب الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع في فلسطين من مواصلة دراستهم الجامعية وضمان استمرارية الحياة الأكاديمية للجامعات والكليات الفلسطينية من خلال توفير الموارد المالية لتغطية الرسوم الدراسية للطلبة المحتاجين في الجامعات والكليات الفلسطينية.

شروط الترشح لقرض

أما شروط الترشح لقرض، فقد ذكر موقع وحدة الإقراض على الإنترنت www.iqrad.edu.ps أن الشروط هي أن يكون المتقدم طالباً منتظماً في إحدى مؤسسات

محاولة لتمكين الخريجات الجامعيات مهنيًا لإعدادهن للعمل المجتمعي

رام الله- لبنى الاشقر

عن المرأة والحصول لها على حقوقها الإنسانية، توجهت إليها ودعوتها لحضور ورشة عمل عن العنف ضد المرأة، وبالفعل حضرت الورشة، وبعد ذلك كلمتني الزوجة وسالتني ماذا نستطيع أن نفعل؟ فقررنا الذهاب إلى إحدى المراكز الحقوقية المختصة في ذلك، وبالفعل قامت هذه السيدة برفع دعوى على زوجها، ومازالت القضية مرفوعة حتى اليوم، والسيدة سعيدة بأنها قامت بعمل شيء لأخذ حقوقها، وشعرت أن هناك من يهتم بها. وكما أشعر أنا بالسعادة لأنني استطعت أن أقدم شيء لهذه المرأة.

فايزة الجوجو، طالبة صيدلة في جامعة الأزهر تقول: «منذ التحاقني بالمشروع وبدء أخذ الدورات، كانت مفيدة بالنسبة لي، لكن لم أعرف كيف وماذا سأستفيد منها وأنا أدرس صيدلة، وليس لي علاقة بالعمل المجتمعي، وكنت أتصور كل ما يهمني هو الحصول على المنحة من طاقم شؤون المرأة، وكان لا يعنيني أي شيء، سوى الحصول على المنحة بأي شرط كانت، وقررت تنفيذ كل شروط المنحة من دورات تدريبية، وتنفيذ الحملات من أجل الحصول على المنحة، كما أيضاً كان كل اهتمامي ينصب على الصيدلة، وأن كل ما أبحث عنه، لا بد أن يكون له علاقة بالصيدلة، لكن خلال الدورات التدريبية التي تلقيتها، تعلمت أشياء أخرى، ربما كانت في البداية هي مجرد معلومات وأساليب في مواضيع اجتماعية، لكنها أفادتني جداً، وشعرت أنني تعلمت أشياء كثيرة، ومواضيع مهمة جداً، وأن الحياة ليست مجرد شهادة جامعية يحصل عليها الإنسان، وإن هناك أشياء أخرى مجتمعية مهمة لكل إنسان. وزاد شعوري بأهمية ما حصلت عليه، عندما طلبت مني الجامعة بعمل دورة تثقيف صحي للمجتمع، ووجدت كل زميلاتي اعترضن على الموضوع، بسبب عدم خبرتهن في هذا المجال، ولا بد أن يدربن كيف يقمن بالتدريب وإيصال المعلومات للناس، وهنا شعرت بالفرق والتميز، لأنني قادرة على أن أخطب الناس وأحاورهم، وأن أحاول أن أوصل لهم المعلومات التي أريدها، وذلك من التدريبات وبالذات مهارات الاتصال والتواصل ومهارات المفاوضة والتأثير والحملات التي قمنا بها، وهنا فقط شعرت بأنني قادرة على أن أستفيد وبشكل مباشر من خدمة المجتمع من خلال عملي.

«كنت خجولة جداً، وأخشى التكلم مع الناس»، هذا ما قالتها سمر الشخريت، ٢٢ سنة، والتي تسكن في دير البلح، وتدرس علم النفس في جامعة الأزهر، حيث قالت: «إنني استفدت من هذا المشروع كثيراً، فكنت فعلاً أجدت كثيراً من الدورات في مشروع نساء أكثر قوة، اكتشفت نفسي وبدأت أتغير، وأتعلم أشياء كثيرة وأساليب في التعامل، حيث الدورات التدريبية أكسبتني جرأة وثقة بالنفس، بأنني أستطيع أن أعبر عن نفسي وأتواصل مع الآخرين، لأنه بالنسبة لي هذه هي طبيعة عملي. وكانت خير تجربة لي على التواصل مع الآخرين وتوصيل المعلومة لهم، هي تنفيذ حملات التوعية، حيث أخذت أبحث عن المعلومات بشكل مبسط من خلال الكتب والإنترنت، مما أضاف لي معلومات كثيرة.

حينما انتهيت من تنفيذ ورش العمل المحددة لي من قبل الطاقم، قمت بعمل ورشتي عمل مع صديقاتي في الجامعة، وتحدثت معهن عن العنف ضد المرأة وأشكاله، وأن هناك مؤسسات حقوقية تقف إلى جانب المرأة وتدعمها. وتحدثت عن الإنجازات الفلسطينية للمرأة، وكان هناك بعض الطالبات لم يعرفن عن هذه الإنجازات شيء».

كما تضيف سمر بسعادة: «إنني تعينت معيدة في الجامعة بعد تخرجي، وأشعر أنني أختلف عن زميلاتي، بما لدي من معلومات ومهارات مكتسبة لا يمتلكونها».



وتدريب في حقوق الإنسان وحقوق المرأة في القوانين والتشريعات الدولية، وتدريب في موضوع النوع الاجتماعي وتدريب في مواضيع وضعية النساء في القوانين والتشريعات المحلية، وتدريب في مهارات توكيد الذات، تدريب في مهارات المفاوضة والتأثير، وتدريب اللغة الانجليزية ومهارات الحاسوب.

أما في مجال التوعية، فقد تم تصميم ورقة عمل عن الثامن من آذار وإنجازات المرأة الفلسطينية، وتصميم أوراق عمل حول العنف ضد المرأة، عن المرأة والمشاركة السياسية، وعن الزواج المبكر. إلى جانب عقد لقاءات توعوية في محافظات القطاع الخمس، على شرف الثامن من آذار / يوم المرأة العالمي، تنفيذ ٢٠٠ لقاء توعوي حول حقوق وقضايا المرأة، شاركت فيها ٨٠٠٠ امرأة، من أجل زيادة وعي النساء اتجاه قضاياهن وحقوقهن، وإعطاء الفتيات الفرصة لتطبيق المهارات والأليات التي تلقينها خلال تدريبات المشروع، من خلال تنفيذ اللقاءات بأنفسهن، وإعطائهن فرصة لممارسة العمل الميداني في المحافظات الخمس لقطاع غزة.

وفي مجال التمكين، تم توزيع المنح الدراسية على ٥٠ مستفيدة من تخصصات متنوعة، حيث تم تجهيز قوائم المستفيدات بعد الحصول على شهادات قيد من الجامعات، وتجهيز شكايات بأسماء المستفيدات، وفق الشهادات الرسمية الثبوتية، وتوزيعها على المستفيدات، إلى جانب التنسيق مع الأطر وبناء شراكات واسعة مع عدد من المؤسسات، وبالذات الأطر النسوية، حيث تم تنفيذ أغلب اللقاءات في مقرات الأطر في محافظات القطاع.

أبدت الأطر النسوية تعاوناً عالياً من حيث تنظيم الحملات وحشد النساء وتنظيم الأمور الإدارية.

سهى الحلبي، ٢٣ سنة، تسكن في مخيم الشاطئ، وتدرس فنون جميلة في جامعة الأقصى، تقول:

«قبل التحاقني بمشروع نساء أكثر قوة، كنت لا أعرف ما هي حقوق المرأة والإنفاقيات التي تنص عليها، كما أنها كانت لا تعنيني معرفة هذه الأشياء، بل في الغالب كانت معلوماتي مستمدة مما أسمع من حواري، لكن بعد التحاقني بالمشروع، اكتشفت أن ما كنت أحمله من معلومات كانت خاطئة عن المرأة والقوانين والشرع، ولكن بعدما تلقيت دورات تدريبية في الطاقم عن حقوق المرأة والقوانين، أصبحت لدي معرفة أكثر، وثقة بالنفس أكثر، وذلك مكنتني من أن أتكلّم وأعبر عن رأيي في البيت ومع الأصدقاء، حيث لم أكن أشارك في أي حوار من هذا النوع، وأخشى من المشاركة لضعف المعلومات لدي.

كما تعلمت كيف أتعامل مع المجتمع، وكيف أساعد غيري حيث كل من حولي لاحظ هذا التغيير. وأذكر هنا تحديداً أنه من خلال الحملات التي قمنا بتنفيذها، كان هناك موضوع العنف ضد المرأة في إحدى اللقاءات، كانت لي جارة تعاني الضرب والشتم من قبل زوجها، وكانت مراراً تشكو لي من هذا الأمر، ولم أكن قادرة على أن أساعدها، ولكن بعدما جاءني فرصة الحصول على المنحة الدراسية من طاقم شؤون المرأة، والتي كان من ضمنها الحصول على دورات تدريبية في مواضيع كمهارات الاتصال والتواصل، وتوكيد الذات، وحقوق المرأة في القوانين المحلية والدولية، وإن هناك من يمكنه الدفاع

زينات نصير، ٢٢ سنة تدرس الإرشاد النفسي في جامعة الأزهر تقول: «كنت أدرس في الجامعة، وأعمل متطوعة مع الأطفال في إحدى المؤسسات، وذلك أملاً بالحصول على عمل لاحقاً. وكنت أقوم بتنفيذ كل ما يطلب مني، دون إبداء أي رأي، لكن بعد هذا المشروع، الذي تلقيت فيه الكثير من الدورات والدعم، فقد دفعني ذلك إلى أن أهتم بنفسني وأحترم رأيي، وأنني إنسانة موجودة، ولا بد من أن أساعد غيري وأحترم غيري وغيري يحترم مني». وتضيف زينات قائلة: «في موضوع الحملات التي قمنا بتنفيذها من خلال مشروع نساء أكثر قوة، أشعر بأن المستفيد الأول هم عائلتي، حيث كنت قبل تنفيذ الورشة مع النساء، أقوم بجمع العائلة وتنفيذ الورشة معهم، ونجلس نتحاور فيما بعد، مما جعل علاقتنا في البيت أكثر ترابطاً.

وإحدى أهم الأشياء التي استفدتها من الطاقم، وتحديداً من مشروع نساء أكثر قوة، هو أن التحقت بدورة اللغة الإنجليزية في المركز الإبراهيمي للغات، مما زاد معلوماتي باللغة، وهنا أريد أن أذكر شيئاً مهماً، وهو أنني في سنة أولى رسبت في متطلب مادة اللغة الإنجليزية، وكنت في كل فصل أقوم بتأجيلها، لأنني أخشى الرسوب فيها، إلا حين أخذت الدورة واستفدت بأنه بالتزامن مع الدورة، قمت بتسجيل المادة فصل صيفي، والحمد لله قد نجحت بها وبعلامة جيدة».

هذه إحدى الفتيات التي استهدفتها مشروع نساء أكثر قوة، الذي ينفذه الطاقم في محافظات غزة، هذا المشروع المتميز الذي شارف على الانتهاء، المشروع الذي استهدف تدريب الفتيات الخريجات وتوعيتهن في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة، وتعزيز مشاركتهن في الحملات التوعوية. والتأثير باتجاهاتهن لصالح بناء قيادات نسوية شابة مؤمنة بالحقوق المتساوية.

ورفع وعي خمسين طالبة جامعية من الطالبات في سنة التخرج في تخصصات وجامعات ومناطق مختلفة بمحافظة غزة و١٠٠٠٠ امرأة من خلال حملات التوعية الجماهيرية، مدة المشروع ١٤ شهراً من (تشرين أول ٢٠٠٧ - تشرين ثاني ٢٠٠٩) وممول من مؤسسة فورد عبر مؤسسة كير الدولية.

حيث هدف المشروع إلى توعيتهن تجاه حقوقهن واحتياجاتهن لمساعدتهن بتحقيق إنجازات، وإحداث تغيير باتجاهاتهن من خلال التدريب على (حقوق الإنسان، النوع الاجتماعي، القوانين، وتوكيد الذات، الاتصال والتواصل والمفاوضة والتأثير) بهدف خلق قيادات نسوية شابة.

ورفع وعي الطالبات وحسن الجندي، باتجاه العمل على تطبيق الحقوق المتساوية، من خلال تعزيز القيم الإنسانية في المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال تنفيذ حملات توعية للنساء والوصول إلى (١٠٠٠٠) امرأة لتعزير قيم المساواة والحقوق المتساوية.

ومساعدة الطالبات بدعم الحاجات العملية من خلال تقديم دعم مادي ل (٥٠) طالبة جامعية في السنة الدراسية الأخيرة، وتمكينهن من إنهاء دراستهن الجامعية.

جسر الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل، من خلال تدريبهن على مهارات تؤهلن لدخول سوق العمل، والمنافسة والتدريب على مهارات استخدام الحاسوب واللغة الإنجليزية.

حيث تلقت الطالبات تدريبات متنوعة في مهارات الاتصال والتواصل،

لماذا قطعوا أكام النساء في القرن الثامن الهجري؟

رجاء بن سلامة

لتخفي جسد المرأة وتجعله متاحاً في الوقت نفسه، بحيث يكفي أن ترفع اليد الكمّ لتجد المخفي الذي يخفيه الكمّ ويكشفه أو يتيحه. ولا ننسى عامل المفاجأة والغرابة، بحيث أنّ اليد تعثر على ما تريد خارج المسالك المعهودة، أو تريد شيئاً فتصادف شيئاً آخر. وهكذا تنتج المرأة ذات الكمّ الطويل استعارة عن نفسها من خلال الكمّ: «إنها محجوبة، لكنها تحمل جسداً متوقداً خلف حجابها، كما أنّ كمّها طويل، لكنه ينتظر اليد التي تمتدّ إلى داخله، كما أنّها غريبة تخفي المفاجآت». كان لسان حال هؤلاء النساء: «تريدون منا أن نسدل الحجاب، ها أنّنا نسدله، ولكن كما نريد، فمن حيث نسدله نفتح فيه منفذاً غير مرئي، ولكنّه متوقّع. تريدون أن نطيل الأثواب ونجعلها واسعة، ها نحن نطيلها ونوسّعها، ولكن حيث نريد». يريد المحتسبون إسدال الحجاب، فتردّ النساء بإنتاج إيروسيّة الحجب والكشف والغرابة. تريد مؤسّسة الحجاب أن تجعل المرأة غير مرئيّة، فها هي تلفت الأنظار بأمر من جنس الحجاب.

لا يتعلّق الأمر إذاً بمجرد ولوع بالموضة، لأنّ هذا الولوع ليس سبباً، بل نتيجة لولوع آخر يجب أن نفكر في طبيعته. ولكن الأمر لا يمكن أن يختزل أيضاً في مجرد التعبير عن الهومات، وفي إثارة هذه الهومات لدى الجميع. فعُمل العامل الأساسي في هذه البدعة هو ولوع النساء بالخروج من الغفلية، وبالتفرد والانتماء في الوقت نفسه إلى مشترك نسائيّ معيّن، هو تجربة جماليّة سياسية. وقد كانت المرأة فاعلة في هذه التجربة، إلا أنّها اشركت فيها الرّجال، بما أنّ بعض الرّجال صنعوا بالكمّ ما دار بخلد النساء، عن وعي منهنّ أو عن غير وعي. إنّ المشترك النسائيّ الذي جعل النساء بجميع طبقاتهنّ يقبلن على الأكام الطويلة، هو مشترك إنسانيّ في الوقت نفسه، لأنّ الرّجال استجابوا إلى هومات الكشف والتّججّب والغرابة والمنع والإتاحة، بما صنعوه أو صنعه بعضهم بأكام النساء. فالهومات الجنسيّة لا تعرف الحدود بين الأجناس والأنواع.

ولذلك يوجد تواصل بين ذوات السّلطة القامعة والذّوات المقموعة، من هذه الناحية الهواميّة الجنسيّة، فالقامع يدرك سلطة هذه الهومات الجنسيّة، عن وعي منه أو غفلة، ويقاومها لأنها تثيره هو نفسه. سلطة القمع تعرف ما تفعل، وذواتها يقمعون أنفسهم قبل قمع المقموعين. ثمّ إنّ قمع المتعة قد يحقّق متعة غير مألوفة، فحدّث ولا حرج عن قاطعي أكام النساء وهوماتهم الخاصّة. إنهم إذ يطيعون الأوامر ويقطعون الأكام ويمزّقون أثواب النساء، يمسرحون ولا شكّ نوعاً من الاغتصاب أو التّعرية. فيختلط الحابل بالنابل، وتحدث الفتن، وتلتقي الأجساد، من حيث تريد سلطة الضبط فصلها وعزلها.

ويقطع النّظر عن التباسات القمع، ليست في هذه البدعة النسائيّة «قلّة تفكير»، بل فيها نصيب من ذكاء المقموع، إذ يتغلّب على ذكاء المؤسّسة القامعة. الأوّل ذكاء بشريّ إبداعيّ، هو ذكاء الأجساد التّائقة إلى الحياة والظّهور، والثّاني ذكاء لبشريّ اتّباعيّ. ذكاء المؤسّسة القامعة يضيق دائرة الممكن بخلق الحدود، وذكاء الأفراد المقموعين يوسّعها، ليقاوم عدم التّحدّد وعدم الظّهور، فينتج بذلك أشكالاً من الحياة، وتجارب حرّيّة مصغّرة وهامشيّة، قد تعود بشيء من الوبال على صاحبها، ولكنها مهمة على أيّة حال، لأنها تؤكّد الذات وهويّتها وأشواقها.

ولكن هل يستوفي هذا الولوع وهذه الإيروسيّة والهومات الجنسيّة موضوع الأكام الطويلة وقطعها؟ هل يمكن أن نستوفي موضوعاً نصف أطرافه صامتون، رغم أنّنا تخيلنا «لسان حالهم»؟ هل يغني «لسان الحال» عن «لسان المقال»؟ وإذا وجدنا منطقة أخرى غير التّاريخ تتكلّم فيها النساء عن أنفسهنّ؟ وإذا استنطقنا كلمة «أكام» نفسها، ووجدنا لها أثراً في الولوع بالأكام وإطالتها؟ أليس الكمّ لغة هو ما يخفي الزّهرة والثمرة؟ أليس الكمّ الطويل هو ما يجعل «الطوف دانية»، رغم أنّها غير مرئيّة؟ ابتدأت هذا المقال من حيث يجب أن أنتهي. لأنّ علاقتي بأكام النساء تبتدئ بالخرافة لا بالتّاريخ، تبتدئ بأكام جدّاتي وأقاصيصهنّ، وبالكلمات التي تحنّ إلى الأشياء.

وكبر أحجامها، وشرعيّة صيدها الفئران، وكلّ ما لها من الميزات لا تقدّم لها الحلّ الكافي الشافي النّهائيّ لتدجين الفئران المستهترّة المختبئة.

ولكن لنعد إلى أصل الثّغرة نفسها، وإلى أسباب سدّها. فهناك تناسب بين عنف الرّدع وقدره موضوع الرّدع على الاستهواء وجلب الاتّباع. لماذا استحدثت النساء هذه الأكام الطويلة، ولماذا أصررن عليها، ولماذا أصرّ أولياء الأمور على قطعها؟ لو تعلّق الأمر بأكام قصيرة كاشفة، لانتّضحت الغاية من قطعها، لأنها تكون عندئذّ منافية لقواعد الحجاب الثّوبي، وهي أن يكون اللباس واسعاً وطويلاً. أمّا والأكام طويلة وواسعة، ومؤدّيّة مبدئيّاً لوظيفة «إسبال الكساء على النساء»، فإنّ الأمر يبدو غامضاً باعنا على الحيرة.

سؤال «لماذا استحدثت النساء هذه البدعة»، لا يجيب عنه المؤرّخون القدامى، لأنهم غير معيّنين بدائيّة النساء وبنظرتهنّ ومشاعرهنّ وكلامهنّ ومعيشهنّ. إنهم معنيون بأفعالهنّ وأجسادهنّ، لا سيّما عندما تُرى وتظهر على سطح المدينة. وقد ذكر المؤرّخ المصريّ أحمد عبد الرّازق بعض هذه الوقائع في كتابه المفيد عن «المرأة في مصر المملوكيّة» (صدر سنة ١٩٩٩ عن الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ولكنّ مقدّمته كتبت سنة ١٩٧٤)، وأبدى نوعاً من التّعاطف مع النساء، إلا أنّنا مع ذلك لا نرى قطيعة واضحة بين وجهة نظره ووجهة نظر المؤرّخين القدامى. فهو يقول معللاً بدعة الأكام الطويلة: «وليس تغيير الأزياء وتبديلها عند النساء في الحقيقة إلاّ ضربياً من ملهّن للنظام الاجتماعيّ، فهنّ أسرع الناس إلى الملل والرّغبة في التّغيير والتّجديد، وكلّما كثر ملهّن كثر تغييرهنّ، فراراً من السأم وطلباً للرّاحة، وإذا ابتكر زيّ جديد عدّ مقالاً للأناقة في وقته فتنقاد له كما هو معروف نفوس النساء بلا أدنى تفكير».

إنّ هذا المؤرّخ الذي كان له فضل الاهتمام بتاريخ النساء، لم يهتمّ مع الأسف بتاريخ سياسة الأجساد بالمعنى الحديث، بل قدّم عرضاً للوقائع بمعزل عن إشكاليّات السّلطة، وبقيت المرأة في كتابه صامتة، وبقيت نظرتها وعلاقتها بالرّجال وبالسّلطة مغيبّة، لأنّه لم يتساءل عمّا تريده المرأة، بقدر ما أسقط انطباعاته وتاويلاته الخاصّة على نساء العصر المملوكيّ. بين القدامى ومؤرّخنا الحديث، حدثت نقلة طفيفة، تمثّلت في التحوّل من المرأة المقصاة الخارجة على القانون، إلى المرأة التي تمثّل حالة خاصّة. انتقلنا من خطاب تاريخيّ ينتج التّفريق بين الخير والشّر، إلى خطاب ينتج التّفريق بين الرّجال والنساء، وبين الكونيّ والخاصّ. باعتبار أن النساء آدميّات لطيفات، لكنهنّ أقلّ تفكيراً من الرّجال. انتقلنا إذاً من خطاب فتنّة النساء وعلاقتهنّ بالشّيطان، إلى خطاب «الجنس اللطيف»، وهي نقلة يمكن أن ندين وجودها في حقول أخرى غير التّاريخ.

أمّا لماذا الرّدع، فهو ما نجد أجوبة عابرة عنه. الإجابة الأولى التي يقدّمها المؤرّخون القدامى ذات طبيعة اقتصاديّة، فهذه القمصان مكلفة، لأنّ ثمنها يبلغ «ألف درهم» أو أكثر. ولكنّ هذه الإجابة غير مقنعة أو غير كافية، أو ربّما تكون مجرد تعلّة، لأنّ كتب التّاريخ تقدّم أرقاماً خياليّة عن تكلفة أنواع أخرى من الملابس والحليّ، دون أن يشكل الأمر وتتدخّل سلطة الضبط. بل الأرجح أن تكون هذه الإجابة تعلّة لأنّ في عنف الرّدع وخطاب، ما يدلّ على أنّ المشكل لا يكمن في الإسراف والتّبذير، بل في إفراط من نوع آخر هو «الفسق والفجور» حسب عبارة العسقلاني. السّؤالان مترابطان، وهما وجهان لحقيقة واحدة. وربّما تتضخّ الإجابة عنهما في بعض التفاصيل التاريخيّة، التي ترد عرضاً، أو تطفو على السطح. ومن هذه التفاصيل العرضيّة ما له علاقة بالثّغرات والفتحات، ولكن بثّغرات الثّوب وفتحاته أوّلاً. فقد نقل أحمد عبد الرّازق خيراً ذكره الشريينيّ في «همزّ الخوف»، ومفاده أنّ الرّجل في زمن الأكام الطويلة هذه، «ربّما جامع زوجته من كمّها دون حاجة لرفع بقية الثّوب».

في الكمّ الطويل ثغرة متّسعة إذاً، وهذه الثّغرة هي في الوقت نفسه ثقب من الثّقوب التي أحدثتها النساء في حصن الحجاب. الأكام الطويلة لم تكن طويلة إلاّ

عن الحوار المتمدن

«وكلّ الوزير مماليكه بالشوارع والطرقات، فقطعوا أكام النساء، ونادى في القاهرة ومصر يمنع النساء من لبس ما تقدّم ذكره، وأنه متى وُجدت امرأة عليها شيء مما منع أحرق بها وأخذ ما عليها. واشتدّ الأمر على النساء، وقبض على عدد منهنّ، وأخذت أقمصتتهنّ. ونصبت أخشاب على سور القاهرة بباب زويلة وباب النصر وباب الفتوح، وعلّق عليها تماثيل معمولة على صور النساء، وعليهنّ القمصان الطوال، إرهاباً لهنّ وتخويفاً». (المقريزيّ، السلوك في معرفة دول الملوك).

كان هذا في عصر المماليك، في أيام وزارة الأمير منجك، وفي سنة ٧٥١ هـ تحديداً. فقد أحدثت نساء الخاصّة في الشام «قمصاناً طوالاً تحبّ أنيالها على الأرض، بأكام سعة الكمّ منها ثلاثة أذرع، فإذا أرخته الواحدة منهنّ غطى رجلها»، وانتشرت الموضة انتشار ضوء الفجر في الأفق، عابرة الشّام إلى مصر، عابرة للطبقات الاجتماعيّة، منتقلة من سكّان المدن إلى الفلاحين.

أو لنقل إنّ هذه الموضة انتشرت انتشار الطاعون أو النّار في الهشيم، لأنّ المؤرّخين الذي كتبوا أخبار هذه الوقائع مثل المقريزيّ (ت ٨٤٥ هـ) وابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) وابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ)، تبنّوا عموماً وجهة نظر أولياء الأمور، الذين تصدّوا إلى هذه البدعة، أي وجهة نظر السّلطة، إذ تنتج فئائيّة العاديّ وغير العاديّ، وتضع الفواصل والحدود، وتقوّم الأجساد والنّفوس بما تقتضيه الأخلاق الدينيّة.

وقد اتّخذ الأمير منجك هذا القرار بعد أن جمع قضاته، «فأفتوه جميعهم بأن هذا من الأمور المحرمة التي يجب منعها، فقوي بفتواهم». ولكنّ هذه الفتوى لم تكن كافية لردع النساء، أي أنّ استمداد شرعيّة هذا الرّدع من الذين لم يكن كافياً لإنتاج الرّدع الذاتيّ والشّعور بالإثمّ، بل كان لا بدّ من الرّدع الواقعيّ، وكان لا بدّ من مشهدة إقصاء النساء المبتدعات بعرض تماثيلهنّ على الأنظار، وهي أساليب في إبراز السّلطة وجعلها مرئيّة تتسمّ بها العصور القديمة، حسب فرضيّة ميشال فوكو في «الرّقابة والعقاب».

لكنّ موضة الأكام الطويلة عادت إلى الظّهور بعد حوالي أربعين عاماً. احتفظت بها ذاكرة النساء، أو ربّما اخترقت الأجيال، كما اخترقت البلدان والمناطق والطبقات، لأنني لا أظنّ أنّ كثيراً من اللواتي قطعت أكامهنّ سنة ٧٥١ بقين على قيد الحياة إلى سنة ٧٩٣ يقول ابن حجر العسقلانيّ في «إنباء الغمر بإنباء العمر»: «وفيه أمر كمشبغا نائب الغيبة أنّ لا يخرج النساء إلى التّربّ بالقرافة وغيرها، وشدّد في ذلك، ومنع المتفرّجين في الشّخاتير، وهدد على ذلك بالتّفريق والتّوسيط. فحصل لأهل الخير بذلك فرح، ولأهل الشرّ بذلك ترح، ثمّ منع النساء من لبس القمصان الواسعة الأكام، وشدّد في ذلك إلى أن رتبّ ناساً يقطعون أكام من يوجد أكامها واسعة، وساس الناس سياسة حسنة، حتى لم يتمكن أحد في مدة مباشرته الحكم في هذه الغيبة أن يتظاهر بفسق ولا فجور من هيبتة».

تكشف لنا هذه الوقائع عن حلقة من حلقات العلاقة بين النساء والسّلطة، ممثّلة في جهاز الحسبة، أي جهاز الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ولكن تبدو لنا علاقات الهيمنة فيها معقّدة، فهي أبعد ما تكون عن النّمط البسيط، الذي يقابل بين المهيمن والمهيمنّ عليه. فالخطاب الذي يتحدّث عن الرّدع ويعيد إنتاجه، يتحدّث في الوقت نفسه عن فشل الرّدع، وتكرار البدعة المردوعة وتكرار ردها. والطريف في الأمر أنّ هذه القمصان ذات الأكام المجنونة سمّيت في نهاية المطاف باسم الأمير الأخير الذي تشدّد في منعها، فقد أطلقت عليها عبارة «القمصان الكمشبغاويّة».

هل هي سخريّة الأقدار واعتباطيّة التسمّيات، أم سخريّة النساء العابثات بالمنوعات؟ على أيّة حال، تبدو لنا النساء من خلال هذه الوقائع وكأنهنّ فئران نشيطة تعمل في صمت، لتحدث الثّقوب داخل الأسوار التي تحاصرها، وتعيد فتح المنافذ بعد سدّها، ويبدو لنا أولياء الأمور وكأنهم قطط مرهقة مذعورة، رغم أنّها سيّدة الموقف، ورغم أنّها تعمل في وضخ النّهار وتصعد بمواثها، فقوّة عضلاتها

تجربة النساء الفاقدات في الدعم النفسي المتبادل

قراءة: محمود الفطافطة

تعكس على الأم وعلى العائلة بشكل عام، إلى درجة أن تصل هذه المعاناة إلى محاولة الانتحار، كما تعبر عن ذلك إحدى الأمهات: «أنا مش قادرة أتحمّل أكثر، ومرة حاولت انتحر وأشرب دواء وعملولي غسيل معدة».

ومن خلال تجربة المبحوثات في هذا المشروع، تم الإشارة إلى المعاناة الحياتية اليومية للام والعائلة الفلسطينية، والتي أهمها: تعدد الفقدان، تعدد المسؤوليات، الوحدة والفراغ، فقدان معنى للحياة، صدمة سماع خبر الفقدان من التلفاز، هدم البيوت، الخوف الدائم من الاجتياحات، اقتحام البيوت وقلبها رأساً على عقب، القلق الدائم على الابن المطارّد، انتظار الزيارة للابن أو القريب المعتقل، حرمان الأهل من تسلّم جثمان الشهيد/ة، صعوبة الوصول إلى المشافي، القلق القادم وتوقع الصدمة الدائمة، مواقف مؤلّفة كاحتجاز أهل المطارّد كرهائن، تأثير الفقدان على العلاقة الزوجية، إلى جانب الضغط المجتمعي الناجم عن العادات المجتمعية السائدة في التعامل مع بعض القضايا ذات العلاقة «بالوطني».

وتوضح الدراسة أنّه من خلال استخدام نهج من فاقدة إلى فاقدة، فقد كان له أكبر الأثر في نجاح النساء على مجابهة «الألم»، وقلب أحرف هذه الكلمة لتصبح

«الألم»، واستطعن أن يستعدن طاقاتهن التي استنفدت، واستجمعن قواهن من أجل استعادة مسارات حياتهن الطبيعية.

وتبين الدراسة أنه من أهم القضايا المركزية لمعاناة النساء، التي يمكن الإشارة إليها، اعتماداً على القصص السردية للنساء هي: تعاني غالبية النساء من مشاكل اقتصادية واجتماعية وعائلية ونفسية، الناتجة عن الفقدان أو عن تعدد الفقدانات، يعاني المجتمع الفلسطيني من اختراق فظ لحقوق الإنسان الأساسية من قبل الاحتلال، ابتداءً من انتهاك حق الحياة، ووصولاً إلى الحق في التربية والتعليم. كذلك، فإن الاحتلال يعتبر معيقاً أساسياً أمام تطور وتدعيم النساء، ومنعهن من التمتع بأبسط حقوقهن الإنسانية. وما زالت النساء يعانين كثيراً من الصعوبات المجتمعية التي تعيق مسيرتهن للاعتراف بكيانهن واحترامهن.

وكذلك، هناك معاناة الأطفال جراء أجواء الرعب والقلق والخوف، الذي استولى على قلوبهم نتيجة ممارسات الاحتلال، بحيث أن كوابيس الأطفال لم تعد تظهر فقط في الأحلام، بل غدت جزءاً مرافقاً لحياتهم اليومية. كما يعاني الأطفال من قلق أمهاتهم وخوفهن عليهم، وتحديد حريتهم في اللعب والحركة، إلى جانب أن هؤلاء الأطفال يعانون من عصبية أمهاتهم، إذ غالباً ما يتم تفرغ غضب الأمهات وعصبيتهن على الأطفال.

خلاصة القول: تمثل هذه الدراسة، وبمعية المشروع الأول منها، قاعدة هامة لفهم واقع النساء الفلسطينيات، فيما يتعلق بالضغط والمعاناة النفسية، خاصة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والتي أكدت الدراسة على أنه هو المعيق الأساس في تقدم المرأة الفلسطينية وفي تحقيق طموحاتها.

بنات في الثلاثين

ديما أحمد صالح

وعندها يصبح هناك الكثير من الشباب الذين يتقربون منها، طبعاً أليست مطلقة، إنها لفرصة، لكي أحاول لربما أن أنال من الحب جانب، ولا يضع كل شاب منهم أخته أو ابنته مكان هذه الفتاة، التي تدفع ثمن غلطة هي في الأغلب غير مسؤولة عنها.

كما تطرق مسلسل بنات في الثلاثين إلى قضية حساسة، تحدث كل يوم في مجتمعنا المغلق، وهي عن كيفية تعامل الزوج مع زوجته في الليلة الأولى، أي ليلة الدخلة، حيث عرض المسلسل حواراً بين الابنة المتزوجة حديثاً وأمها، عندما اشتكت الابنة لأُمها من زوجها، وكيف أنه عنيف معها وغير حنون، وإنها حينما تحاورت معه بهذا الموضوع الحساس، اتهمها بالبرود!

فعلاً مجتمع متناقض، يطالب البنات بأن تحافظ على عذريتها طوال حياتها حتى تتزوج، وعندما تتزوج يجب عليها أن تتعامل وكأنها بنت هوى، أو كأنها قد مرت بهذه التجربة آلاف المرات!

مجتمع فرض القيود على بناته، وحرر رجاله منها، حيث إن الرجل لا يكون رجلاً إلا إذا كانت له تجارب لا تعد، والمحصلة أنه يصبح لديه اختلاط وعدم تمييز، وتكون النتيجة عندما يتزوج أنه يعامل زوجته وكأنها إحدى تلك النساء اللواتي كانت له علاقة بهن، حيث يطالب بالمستحيل، فهو يريد بنت كما يقول المثل «ما باس تمها إلا أمها»، وبنفس الوقت يريد ما مثل فتيات الهوى اللواتي لم يعرف غيرهن!.

لكن بالنهاية نقول، إن المشكلة ليست في الرجل، وإنما في المجتمع، الذي لا يعرف كيف يميز بين الحرام والعيب، فمجتمعنا أطلق الحرية لرجاله، حيث إن الرجل لن يجلب الفضيحة والعار لأسرته لو أقام أي علاقة خارج إطار الزوجية، لكن هذا المجتمع نسي شيئاً أهم من العار والعيب والفضيحة، نسي الدين وحدود الحلال والحرام.

مسلسل مصري يتحدث عن واقع الفتيات في عمر الثلاثين في المجتمع الشرقي، حيث يتحدث عن مشكلاتهن وهو مهتم التي يفرضها عليهن المجتمع الذكوري المعقد. فيتناول المسلسل مشكلات حساسة عديدة، تتعرض لها البنات في مجتمعنا، مثل تأخر سن الزواج، الطلاق، الزواج غير المتكافئ والزواج العرفي.

وقد شدني في هذا المسلسل ثلاث قضايا مهمة، وهي تأخر سن الزواج والطلاق واللييلة الأولى للزواج. فبالنسبة لتأخر سن الزواج، يبدأ القلق ينتاب الفتيات بعد سن الخامسة والعشرين، حيث يخشين أن يفوتهن قطار الزواج، خاصة أن نظرة المجتمع السائدة هي «ظل راجل ولا ظل حيلة»، فالبنت التي لا تتزوج يوجد بها عيب، لذلك تسعى كل البنات إلى رمي أنفسهن في أحضان أي فرصة زواج، حتى لو كانت غير متكافئة، المهم ألا ينظر لهن المجتمع بتلك النظرة.

أما من يصلن إلى أعمار ينظر إليها المجتمع على أنها أعمار متأخرة وحرجة، كعمر التاسعة والعشرين وأول الثلاثين، فتجد البنات هنا يتصيدن أي فرصة، ويضربن بكعوبهن سنين الصبر والانتظار من أجل الفرصة المناسبة، وينطبق عليهن هنا المثل الذي يقول «صام صام وأفطر على بصلة». وتكون النتيجة عبارة عن كارثة، فيجب عندها على هذه البنت أن تصبر وأن تدعي السعادة، وتقضي كل عمرها تتحسر، وتدفن داخل نفسها، خاصة إذا رزقت بأطفال، حيث إنها مضطرة أن تتحمل، لكي لا تشتت أسرتها وتشرط أطفالها، والخيار الثاني هو الطلاق، حيث إنها تكتسب لقباً هو في نظر المجتمع غير مقبول، وعندها تكون قد هربت من لقب عانس إلى لقب مطلقة.

وبعد الطلاق، تبدأ رحلة جديدة، حيث أنها تتحاسب على كل شيء، على الخروج والدخول وعلى علاقاتها حيث تصبح معرضة للشبهات، لماذا؟ وكما يفكر الرجل الشرقي، لأنها مطلقة وهي بنظر المجتمع امرأة سهلة

لقاء بعد طول غياب!

شريف سمحان

وهنا الجامع العمري، وهنا المدرسة التكنزية، وهنا كنيسة القيامة تبدو للناظر باكية تستصرخ العون!! وهنا حارة الشرف قبل أن يتم اغتصابها ويحول اسمها لحارة (اليهود)، وهنا خان الزيت، وسوق القطانين، وهنا... وهنا!!!!

دخلنا الساحة، هنا كن يجلسن نساء حارة السعدية بعد أداء الصلاة، أشجار الزيتون تغطي جزءاً من جمالية المشهد، فجأة بانتم ملامحها واكتمل المشهد أمام عيني، منظرها يجبرك أن تكون خاشعاً لجمالها وهيبته، هزئت من كل الصور التي شاهدتها، بدت في أجمل حلتها، كنت أعتقد أنني وحدي من أحبها، وجدت أمامي المئات يتسابقون بينها وبين المسجد الأقصى، أدبت الصلاة، بكيت بحرقة، غادرت المكان مهرولاً، نعم أنا في زيارتها لساعات محدودة، وإن تجاوزت ما منحوني إياه من وقت لن يسعوا لي أن أزورها لاحقاً، هي سلطة القوي في زمن الضعفاء!!

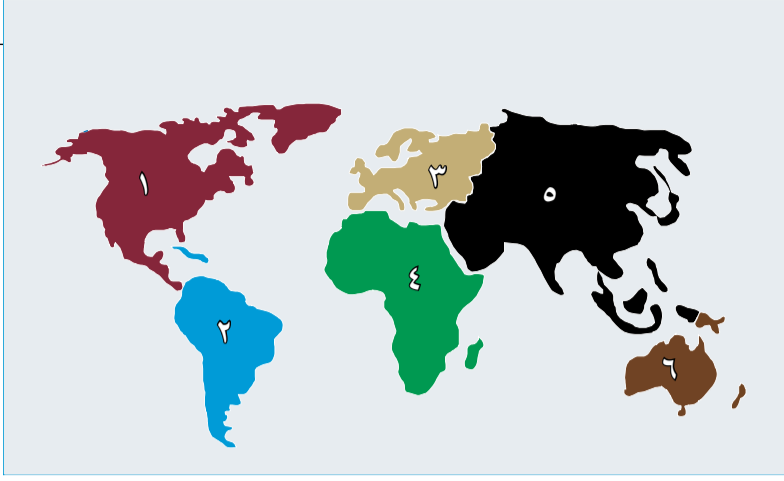
لمن لا يعلم إليه بعض أسماء حبيبتني: مدينة الأنهار، مدينة الوديان، راشاليم، يورشالم، يور سلمايا، يهوستك، شهر شلايم، نورستك، ييوس جلعاد، نور السلام، نور الغسق، يارة، كيلة، إريانه، حيستي، ييوس، أوقل، ميلو، أكري، انتوحيا، إيليا كابتولينا، إيليا كونستبل، إيليا، بيت المقدس، القدس.

لم أنم ليلتي الفاتنة وأنا أتقلب بعد أن جافاني النوم، وأصابني الأرق حتى ساعات الفجر، نهضت من فراشي متفائلاً والبسمة تعلق شفتي، كيف لا وأنا اليوم على موعد مع عشيقتي بعد أن طال انتظاره منذ عقود خلت، حلمتُ بها كثيراً، كانت في مخيلتي عندما كنت في بلاد الإغتراب، وبقي يراودني عندما عدت وبقيت غريباً عنها مدة عقدٍ من الزمن!!!!

غادرت رام الله وأنا في شوق للقيائها، كنت أعدُّ اللحظات كي أشم رائحتها عن قرب، وأروي ظمئي، وأكحل عيني برؤيتها، وكثيراً ما كنت أسأل نفسي: أتراها جميلة كما كنت أرى صورها؟

عندما وصلت (الحاجز الإسرائيلي) لم أفكر في التفاصيل مع أهميتها، والتي لا بد أن يعيشها من أراد العبور من خلاله، حاولت اختصار الزمن من خلال رسم الابتسامة على تضاريس وجهي بينما تفكيري هناك، كان ينحصر في المكان والزمان وفرحة اللقاء!!!

دخلت المدينة، درت في الحوار والازقة، توقفت أمام التكايا والمكتبات، تلمست حجارها الدامعة، تملكني احساس لم أشعر به من قبل، توقفت أمام مدخل قديم يؤدي إلى أزوقة، هنا عاشت وماتت (خاصكي سلطان)، زوجة سليمان القانوني، وهذه (تكيته)، كانت ولا زالت تقدم الطعام منذ (٥٥٠) عاماً للقراء وعابري السبيل،



نساء وأخبار

مجلس الأمن الدولي يتبنى قراراً من أجل حماية الأطفال

الأمم المتحدة: كثف مجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء ٤ آب الحالي، من جهوده من أجل حماية الأطفال المتضررين في النزاعات المسلحة، من خلال تبني قراراً يوسع من قائمة الأمم المتحدة للمذنبين الخاضعين لعقوبات محتملة. يدين القرار رقم ١٨٨٢، والذي تبناه المجلس الذي يضم ١٥ عضواً بالإجماع، بشدة «كافة إنتهاكات القانون الدولي المطبق، والتي تشمل تجنيد واستغلال الأطفال بواسطة أطراف النزاع المسلح». وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أن يشمل في قائمته التي رفعها إلى المجلس الذين يقتلون ويشوهون ويغتصبون، أو يرتكبون صوراً أخرى من العنف الجنسي ضد الأطفال في زمن الحرب. وقد شملت القوائم السابقة المتهمين بتجنيد الأطفال ودعا القرار الأطراف التي تشملها ما يطلق عليه «قائمة العار» التي وضعها الأمين العام إلى إعداد خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً لوقف هذه الانتهاكات والتجاوزات.

وبالإضافة إلى ذلك، يدعو القرار «الدول الأعضاء المعنية، إلى اتخاذ إجراء حاسم وفوري، ضد الذين يستمرون في ارتكاب الانتهاكات والإيذاء ضد الأطفال في حالة النزاع المسلح»، وأن تقدمهم للمحاكمة. ومن بين أهم جوانب معايير القائمة الموسعة، تمكين مجلس الأمن للأمم المتحدة على الأرض، من الدخول في حوار مع القوى والجماعات المسلحة، حول خطط عمل لوقف هذه الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها. أنشأ المجلس في البداية آلية للمراقبة، والإبلاغ عن، ومعاينة المسؤولين عن تجنيد الأطفال بموجب القرار رقم ١٦١٢، الذي تم تبنيه عام ٢٠٠٥.

مجلس الإفتاء الأردني يحرم فحص العذرية

الأردن: أفتى مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية الأردني، بتحريم إجراء فحص العذرية للمقبلات على الزواج، وكذلك مواد تدعو إلى منح الزوجة حرية السفر والسكن في اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو). وقال المجلس في فتواه حول فحص العذرية، إنه «رداً على ما نسبته بعض الصحف المحلية، إلى مدير المركز الوطني للطب الشرعي، من تصريح يتحدث فيه عن أعداد كبيرة من الفتيات يراجعن الطب الشرعي لإثبات عذريتهن، فقد سأل المجلس مدير المركز عن ذلك بكتاب رسمي، فأجاب بأن ما نسب إليه غير دقيق، وأن الفحوص التي تجري إنما تكون بناء على طلب من الجهات القضائية، عندما تكون لديها دعوى توجب ذلك». وأضاف المجلس أن مدير المركز الوطني للطب الشرعي، أكد أنه «لم يحدث أن طلب خاطب من خطيبته هذا الفحص». ومضت الفتوى قائلة إنه «بناء على ما ذكره مدير المركز الوطني للطب الشرعي، فإن مجلس الإفتاء يرى في قراره رقم ٩/٢٠٠٩ جواز إجراء مثل هذا الفحص إذا طلبته الجهات القضائية، ولا يعتبر ذلك قدفاً للمحصنات، ولكن يجب أن تقوم به طبيببة متخصصة».

وأضاف: «أما إجراء هذا الفحص بناء على طلب الخاطب، فإنه حرام وفعله حرام، فإن عورات الرجال والنساء لا يجوز كشفها إلا للضرورة أو الحاجة، كما في الحالات التي ذكرها مدير المركز الوطني للطب الشرعي». وأكد المجلس في فتواه «أن مجتمعنا أشرف وأنظف وأغبر وأنبيل من أن تعامل فيه البنات والأخوات هذه المعاملة المهينة، وهن أعز وأكرم وأشد شكيمة من أن يقبلن هذا الإذلال، ونحن نحذر من نشر ما يبسيء إلى سمعة الأمة». من جهة أخرى، أفتى المجلس بتحريم مواد تدعو إلى منح الزوجة حرية السفر والسكن في اتفاقية الأمم المتحدة من أجل (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو).

وأشار خصوصاً إلى ما جاء في «المادة ١٥ والمادة ١٦ من اتفاقية سيداو والتي تدعو إلى المساواة المطلقة بين الرجال والنساء». وقال في فتواه إن «كل ما خالف الشريعة الإسلامية مما جاء في معاهدة سيداو، حرام ولا يجوز العمل به، مثل حرية الزوجة في أن تسكن وتساfer كما تشاء، لأن هذا يلغي معنى الأسرة التي حرصت عليه الشريعة الإسلامية، ومثل زواج المسلمة من غير المسلم، فهذا مناقض لما هو معلوم من الدين بالضرورة».

المرأة العراقية المهجرة تتعرض للاستغلال والإساءة

العراق: وصف تقرير جديد للمنظمة الدولية للاجئين، بأن المرأة العراقية التي استأصلت من ديارها بسبب أعمال العنف في بلادها، تتعرض بشكل متزايد إلى الاستغلال وسوء المعاملة بسبب الضغوط المالية الشديدة. ويشير التقرير إلى تزايد العنف المنزلي بين اللاجئين العراقيين في سوريا، وأن تقارير العنف المنزلي الأعلى بين السكان المهجرين هي في شمال العراق. النساء المهجرات هن أيضاً أكثر عرضة لحالات الزواج القسري «الزواج المؤقت» والبغاء، والمتاجرة بالنساء والعنف المنزلي. وبسبب أن خيار العودة إلى الوطن ليس من الخيارات المطروحة للغالبية العظمى من هؤلاء النساء، فإن المنظمة الدولية تدعو إلى المزيد من الدعم المالي لأسر اللاجئين العراقيين والمهجرين داخلياً، وهيكلية قانونية وأمنية وقضائية قوية في العراق، للحد من أعمال العنف ضد المرأة.

وتقول ميلاني تيف من المنظمة الدولية للاجئين: «بسبب استمرار أزمة اللاجئين، فإن ضغوط العيش في المنفى أحدثت أضراراً كبيرة على المرأة العراقية في داخل وخارج البلاد». وأضافت: «إن العديد من النساء المهجرات لديهن خيارات ضئيلة لكسب الدخل المناسب لهن، ويقدمن ما يوسعهن من أجل البقاء على قيد الحياة. الزيادة في التمويل الدولي من أجل المساعدة الأساسية وبرامج تدريب المهارات، من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو حماية هؤلاء النساء من الاستغلال وسوء المعاملة». وأضافت السيدة تيف إن «استقرار العراق يتطلب المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع العراقي، ولكن النساء المهجرات لن يعدن إلى ديارهن إذا اعتقدن أن حياتهن ستكون معرضة للخطر من جراء ذلك، فالنساء اللواتي تحدثت معهن، أصرين على أنهن سوف لن يعدن إلا إذا علمن إنهن وأسرهن سيكن بأمان، وهذا سيمكنهن من توفير وسائل العيش، وسوف تحترم حقوقهن الأساسية كنساء. استقرار العراق يعتمد على احترام حقوق المرأة».

ودعت المنظمة الدولية للاجئين التي مقرها في العاصمة واشنطن، إلى وضع حد لأزمة اللاجئين، وفي حزيران سافر كادر من المنظمة الدولية للاجئين إلى شمال العراق وسوريا، حيث قابلوا النساء المهجرات والمنظمات المحلية، في محاولة لتوفير الخدمات للنساء، والوكالات الدولية، منذ تشرين الثاني ٢٠٠٦ تولت المنظمة عشرات البعثات إلى الشرق الأوسط لتقييم احتياجات المهجرين العراقيين.

يحدث هذا داخل أروقة المؤسسات الأهلية

عندما تحكي شهرزاد

رام الله: فداء البرغوثي

التوجيهي، بل ويتم ترقيتها والاعتماد عليها في مشاريع، يشترط لتنفيذها شهادات علمية متخصصة في المجال».

وتؤكد سحويل: «إن الدولة التي تطمح لبناء أمن إنساني حقيقي، بحاجة إلى تحقيق الأمن الوظيفي داخل مؤسساتها الأهلية والحكومية، على قاعدة أن فقدان هذا الأمن، لا بد سيعيق القدرة على التفكير والتخطيط داخل المؤسسات، فما أن يبتدئ المشروع حتى يبدأ الحديث عن نهايته، وهذا أمر شائع في المؤسسات النسوية، يؤثر كثيراً على نسق العلاقة المهنية، التي يفترض أن تكون قائمة بين الموظفة ورئيستها في العمل، كما يؤثر على قدرة الموظفة على المطالبة بحقوقها على صعيد الأجور والزيادة السنوية والعلاوات أو الترقيات، وإن حاولت الحديث عن ذات الحقوق، فالنتيجة معروفة، فقدان العمل بحجة الانتهاء من المشروع، وأخيراً تشير سحويل إلى ضرورة بناء بيئة اجتماعية داخل المؤسسات، تعمل على تهئية إقامة علاقات مهنية متميزة فيما بين الموظفين\ات، قائمة على أساس الكفاءة والخبرة والقدرة على تفعيل دور المؤسسات لتحقيق أهدافها».

وترى رولا أبو دحو، المحاضرة في جامعة بيرزيت، بأنه لا يوجد عدالة في بعض مؤسسات المجتمع المدني، قائمة على أساس الكفاءة والشهادة والخبرة، ولكن هذا لا ينفي وجود مؤسسات تعتمد هذه الأسس. مشيرة إلى وجود أزمة حقيقية داخل المؤسسات النسوية في تعاطيها مع حقوق العاملات والعاملين داخل أروقة ذات المؤسسات، بمعنى آخر أن الكثير من تلك المؤسسات تتستر خلف العقود المؤقتة والعقود الخاصة والرواتب المقطوعة، وخلف المشاريع التي تنتهي فجأة بدون سابق إنذار، منوهة إلى أن المسألة لا علاقة لها ببداية ونهاية المشروع، ولا علاقة لها بالأداء الوظيفي للعاملين والعاملات، بل ترتبط أساساً بمدى رضا الإدارة عنك، كما تتعلق بالرؤيا والنقد التي يتمتع بهما العاملون والعاملات داخل المؤسسة.

وإذا ما نظرنا للأمور من زاوية أخرى، نجد أن هناك امتيازات من قبيل التأمينات الاجتماعية والتقاعد والزيادة السنوية، لا تراعى من قبل الإدارة بحق العاملين والعاملات داخل المؤسسة، بحجة أنها على مشاريع، بالمقابل يوجد هناك زيادات للإدارة ومصاريف وبدلات وامتيازات وحضور مؤتمرات وبدل مواصلات والقائمة تطول، وفي النهاية تشكل في جوهرها زيادة غير مرئية في الراتب. وإذا ما نظرنا للنسبة والتناسب في الأجور بين الإدارة والموظفين، علما بأنه من البديهي أن يكون راتب الإدارة أعلى، نجد الفرق يصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف عن راتب منسقة تحمل شهادة البكالوريوس أو درجة الماجستير. وتؤكد أنه: «لا يتم الاعتراف بقيمة العمل الذي يقوم به الموظفون والموظفات، ولا يتم رؤيته من قبل الإدارة، ولا يتم ترجمته عملياً في قسيمة الراتب. للأسف، تعلمنا جيداً من الصراع مع الرجال، لكننا نعيد إنتاج هذا الصراع داخل المؤسسات النسوية».

وتعزو أبو دحو غياب الاحتجاجات إلى: «عدم وجود حماية للعاملين والعاملات داخل ذات المؤسسات، ناهيك عن أن سيف المشاريع والرواتب المقطوعة مسلط على رقابهم، وبالرغم من وجود محاولات جنينية من أجل تأسيس نقابة للعاملين في المنظمات الأهلية، تعمل على رصد الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون والعاملات في المنظمات الأهلية، إلا أن جلها أجهضت بطريقة غير مرئية، الأمر الذي يغير التساؤل حول الأسباب الجوهرية التي تقف وراء ذلك».

وتعقب حنان الجيوسي من جانبها على الانتهاكات التي تتعرض لها العاملات داخل المؤسسات النسوية تحديداً بقولها: «إن النساء لم تبذل أي جهد حقيقي تجاه تطوير وعيهن بذاتهن، وتطوير وعيهن بالعلاقة مع زميلاتهن في العمل، على قاعدة أن النساء لا زلن ينظرن إلى قضيتهن كنساء مرثيات في ظل علاقتهن مع الآخر أو الآخر الرجل، حيث يتم التعامل معه كطرف يدفعهن للتحدي والمقاومة، إلا أن التحدي الحقيقي من وجهة نظر الجيوسي، يتمثل بضرورة أن تبذل النساء جهداً حقيقياً للتعامل فيما بينهن، بدلاً من أن يقمن بترحيل صراعهن مع الثقافة الذكورية إلى صراعات مع بعضهن البعض، والذي لا بد ستكون تبعاته كارثية، وبالتالي لا بد أن تمتلك النساء مهارات للتعامل مع قضايا نسوية فيها تحسس نسوي، وأن يعملن على أنفسهن كي نتجنب هذا الإسقاط للتفكير النمطي تجاه دور المرأة ومساهماتها».

وفي هذا السياق تضرب الجيوسي مثلاً، يتمحور حول النساء العاملات اللواتي يجلبن عاملات نظافة يعملن بأجر داخل بيوتهن، إذ تؤكد بقولها: «إنه نادراً ما يتم التعامل باحترام مع تلك العاملة، التي تعمل من أجل توفير لقمة عيش لأسرتها، بالمقابل نجد أن ذات الثيرة والكلمات التي تستخدمها النساء العاملات مع من يعملن لديهن مرفوضة جملة وتفصيلاً، من قبل ذات النساء إذا تم استخدامهما من قبل الرجال في مواقع العمل، مشيرة إلى ضرورة أن نتجرد نحن كنساء من مفهوم السيطرة، على قاعدة أن مضادات السيطرة التي يتم استخدامها من قبل النساء أنفسهن، هي مضادات موصومة اجتماعياً، إلى حد فقدان الحس النسوي الذي يجب أن تتمتع به كل النساء على اختلاف مواقعهن وأماكن وجودهن». وترى حنان الجيوسي: «أن الأمر مرتبط بقضية العدالة والإنصاف، فالنساء المضطهدات اللواتي يذهبن للعمل في مؤسسات نسوية، يرسمن في مخيلتهن توقعات أكبر، وتفهم أكبر لاحتياجاتهن كنساء من قبل الإدارة النسوية، التي يفترض أن تقدر عملهن وتمنن جهودهن داخل المؤسسات اللاتي يعملن بها، إلا أن غالبية النساء العاملات في بعض المؤسسات النسوية وبعض مؤسسات المجتمع المدني يصطدمن بالواقع الحقيقي للأداء الإداري للنساء في مواقع صنع القرار، والذي يعتبر بمثابة امتداد وإعادة إنتاج للنمط الذكوري في المؤسسات التي يديرها رجال محكومين بهويتهم الذكورية».

هناك العديد من المؤسسات الأهلية والحقوقية والنسوية ترفع شعارات المساواة والعدل والإنصاف، كأساس لعملها من أجل نصره الفئات الاجتماعية المضطهدة على اختلافها، إلا أن تجارب الموظفين والموظفات وآليات التعامل معهم من قبل من هم في المواقع الإدارية العليا تشير إلى وجود سلسلة من الانتهاكات يتعرضون إليها على أكثر من صعيد. صوت النساء التقت عدداً من الموظفات العاملات في تلك المؤسسات للإطلاع على همومهن ومشاكلهن بعد سنوات من العمل داخلها.

بداية التقينا الباحثة والنسوية لونا سعادة، والتي بدأت حديثها بالقول: «إن المؤسسات التي ترفع شعارات الدفاع عن حقوق الإنسان، يفترض أن تكون نموذجاً يحتذى به من قبل المؤسسات الأخرى في احترام الفرد وصون كرامته وحفظ حقوقه، إلا أن سنوات طويلة من العمل معها، بالإضافة إلى تجارب كثيرة مع العاملين في هذا المجال، تشير إلى أن الواقع مخالف تماماً، فالمعاملة التي يتلقاها الموظف أو الموظفة تعبر في جوهرها عن استعباد وسيطرة غير مبررة من قبل من هم في المواقع الإدارية».

وتضيف سعادة: «على الرغم من وجود هيكلية إدارية داخل المؤسسة، إلا أن الترجمة العملية لها تعتمد أساساً على جملة من التصورات المبنية على تهميش الموظف، وإبقائه دوماً في دائرة الشك والتساؤل، حول مستوى الكفاءة من العمل، ناهيك عن سحب أية صلاحيات في عملية أخذ القرار التي يحتكرها المسؤول الأعلى، ضمن إطار شكلي من الديمقراطية». وتفسر سعادة عملية الإقصاء والتهميش هذه بأنها غطاء يتستر خلفه من هم في مواقع المسؤولية، من أجل سد فجوات الضعف الإداري لديهم/ن. وبالتالي يحرم الموظفين أو الموظفات من التواصل المباشر مع الإدارة العليا على قاعدة أن عملية التقييم تتم من خلال وسيط ضعيف يحاول الحفاظ على كرسيه.

وتشير سعادة إلى أن آلية التعامل هذه لا بد ستكون لها تبعات سلبية بعيدة المدى، أبرزها حرمان الموظفين أو الموظفات الذين يتمتعون بالكفاءة والمهنية والفاعلية من الترقية داخل المؤسسة، من أجل إبقاء الأفراد المتفذين في مواقع القرار، على حساب الموظفين والموظفات، الذين يشكلون الإنجاز المحوري في المؤسسة، إلا أن ذات الإنجازات تترجم لصالح المسؤولين والمسؤولات على شكل ترقية وحوافز وما إلى ذلك. وهذا يعزز من تراجع قدرات الموظفات/ات بفعل انعدام روح المنافسة الشريفة لدى الإدارة داخل أروقة ذات المؤسسات، كما سيعزز من سوء المعاملة وضعف المهنية ما بين الموظفين/ات والإدارة على مستويات مختلفة ويخلق نوعاً من الإحباط في حالة عدم قدرتهم الخروج من هذه الأزمة في العمل. الأمر الذي لا بد سيخلق ضعفاً بالقدرات الإدارية لدى الجيل القادم من الموظفين، بسبب عدم إتاحة الفرص لبناء كادر مهني إداري لقيادة مشروع أو مؤسسة، وهذا يعتبر جزءاً من التربية العامة في المجتمع، القائمة على أساس السلطة الهرمية، بأن المرجعية بالقرارات هي رب الأسرة «الرجل».

أما على صعيد العلاوات، فترى سعادة ضرورة ربطها بالإنجازات والقدرات بعد عملية التقييم، والتي لا تحدث غالباً داخل المؤسسة، وهذا بحد ذاته إشكالية أخرى. بالمقابل تمتاز المؤسسات الحقوقية وخاصة النسوية منها، بالتخلي عن موظفيها وخاصة الأكفاء منهم/ن، هذا بالإضافة إلى وجود بطء في عملية دفع المستحقات والتعويضات للموظف بعد الاستقالة، وهذا في حد ذاته يشكل انتهاكاً يسجل إلى سلسلة الانتهاكات التي يتعرض لها الموظف، ليدخل بعدها في دوامة الانتظار والماطلة والتعجيز من أجل إنهاء المعاملات المالية.

وتؤكد سعادة أن ما يزيد الأمر تعقيداً وجود فجوة في العلاقة ما بين مجلس الإدارة والموظفين/ات الذين يصوغون قرارات المؤسسة بشكل هرمي، دون الإطلاع على حيثيات وتفصيل العمل، أو حتى الاستفادة من تجارب أولئك الذين يعملون بشكل متواصل في الميدان.

والسبب في ذلك تعزوه سعادة إلى أن مجلس الإدارة غالباً ما يتشكل من الأفراد أنفسهم في جميع المؤسسات، وبذا تتضارب المصالح مع بعضها البعض، إضافة إلى أن البعض منهم يدير مؤسسة أخرى، وعليه تتداخل المصالح ضمن المشاريع المشتركة، بغض النظر عن أهميتها وهدفها في عملية التغيير.

من جانبها، لا تنكر المحامية لطيفة سحويل أنها اكتسبت الكثير من الخبرات الواسعة، التي مكنتها كغيرها من النساء، اللاتي كن جوهرًا للمشاريع التي كانت تعمل عليها، لكنها تشير ومن باب تجربتها في العمل مع مؤسسات نسويتين، إلى جملة من المطبات والعقبات التي أعاقت مسيرتها المهنية قائلة: «إن الروح المعنوية والحرص على إيقادها تشكل ضمانة لاستمرارية الموظفة، كما تشكل دافعا نحو الإنجاز والتفاني في العمل، إلا أنه وللأسف من خلال تجربتي، لم أشعر البتة بذلك، بل كان المطلوب منا أن نعمل نحن على تغذية ودعم الروح باستمرار، بالإضافة إلى أنه لم يكن هناك أي اعتبار للكفاءة والمهنية والحماسة التي تتمتع بها موظفات دون غيرهن، كي تمكنهن من أجل تقديم أفضل الإنجازات اللازمة لنجاح المشروع».

وفي ذات السياق تضيف سحويل: «لا يوجد اهتمام بأراء ومقترحات وأفكار الموظفة، كما لا يتم تقدير الإنجازات الحقيقية لديها، والتي لا بد ستشكل دافعا للموظفة للاستمرار والإبداع وتطوير القدرات والإمكانات في العمل في حال تم تقديرها، وبدلاً من ذلك يتم انتقاد كل صغيرة وكبيرة، الأمر الذي دفعني للبحث عن مكان آخر يمنحني التقدير والاعتراف».

وتتابع سحويل: «الأمر الذي يثير الدهشة، هو أنه لم يكن هناك تمييزاً على أساس الخبرات والشهادات، إذ يتم العمل على ترشيح موظفة للحديث عن القوانين وتمثيل المؤسسة، وهي غير مؤهلة علمياً لذلك، وغير حاصلة على شهادة

أمينة النقاش

عن الحوار المتمدن

لن أصمت بعد اليوم.

لعل تلك الصيحة تكون هي الأيقونة التي ستمسك بها المرأة التي يتعرض مسار حياتها للغبن والظلم والانتهاك، وهي تقرأ علي شاشة العرض كلمة النهاية لفيلم «إحكي يا شهر زاد»، للمخرج يسري نصر الله والكاتب وحيد حامد ونخبة مميزة وواعدة من الفنانين والفنبنين.

يروي الفيلم أربع قصص موغلة في القسوة، لنماذج نسائية من مختلف الشرائح الاجتماعية، تركز حياتهن تحت وطأة الخيبة من تجارب عاطفية فاشلة، في مجتمع يعيش حالة من الإزدواجية والإنقسام الطبقي والتدين الشكلي، الذي يختزل الدين والفضيلة في حجاب المرأة، ويضع حجاباً علي عقله لا رأسه، ويتخذ من النساء هدف دائماً لعدوانه وعنفه واستغلاله.

المذيعة التلفزيونية المشهورة في المحطة الفضائية الخاصة هبة يونس، «منى زكي»، هي الرابط بين تلك القصص الأربع، حين تنجح في إقناع بطلاتها، بالظهور في برنامجها الحواري الناجح «نهاية المساء.. بداية الصباح»، لتحكي كل واحدة منهن حكايتها، قبل أن تصبح هي نفسها الحكاية الخامسة، لكي يصير البوح وسيلة لتعرية الجروح، وعدم الخوف من التحدث العلني عنها، وخطوة أولى نحو الشفاء منها.

فالمذيعة اللامعة تعيش صراعاً بين عشقها لمهنتها، وإحساسها بالمسؤولية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وبين زوجها الثاني الانتهازي المتسلق، الذي يطمح في الصعود إلى موقع رئيس تحرير صحيفة قومية، بأي ثمن، حتى ولو كان التضحية بمستقبل زوجته المهني، فالانتقادات اللاذعة التي يوجهها برنامجها التلفزيوني لفساد المسؤولين، يقف حائلاً بينه وبين طموحه. ولم يشعر الزوج «حسن الرداد»، بالخل أو الغضب، والمسؤول الذي يعده بأن منصب رئيس التحرير يقترب منه، يسوق إليه ضاحكاً إشارة جنسية وقحة، حين يطلب منه الضغط علي زوجته، ليخفف برنامجها من نقد الحكومة قائلاً: «ما تهديها يا أخي بدل ما هي «هاججة» علينا كده!».

وحين تخضع المذيعة لضغط زوجها، وتغير طبيعة البرنامج ليناقاش بدلاً من السياسة قضايا اجتماعية بحتة، تكتشف عبر رحلتها الارتباط الوثيق بين الفساد الإداري والسياسي، وبين العنف الموجه في المجتمع نحو النساء. من التناقض الصارخ الذي تعيش فيه بائعة في محل فاخر للعطور، وبين رحلتها المهينة في العودة إلى بيتها في حي شعبي، يخلو من كافة الخدمات الأساسية، إلى المرأة الجميلة (سوسن بدر) المتفوقة مهنيًا وعلمياً التي تقودها شروط الإذلال لمن يطلبها للزواج إلى العنوسة والمصحة النفسية، إلى الثلاث شقيقات اللاتي يتعرضن للاستغلال المالي والجنسي من عم مدمن وعامل بمحل والدهن المتوفي، يستغل أشواقهن إلي الحب والجنس وخوفهن من العنوسة، وحرمانهن من حياة عاطفية مستقيمة ليعاشرهن كل واحدة من وراء الأخرى، حتى ينكشف أمره، فتضع الأخت الكبرى نهاية لقبضته على مصائرنه بقتله، حتى طبيبة الأسنان الثرية الناجحة التي يحتال عليها خبير اقتصادي شهير لسرقة أموالها، ثم تكتشف انه أصبح وزيراً، لثاني إلي قصة المذيعة التي تظهر في المشهد الأخير من الفيلم متورمة الوجه لتحكي بدلاً من ضيوفها، قصة اعتداء زوجها عليها بعد أن فشل في الحصول علي موقع رئيس التحرير.

مع التخاضي عن التعميم الذي يخدش الإنصاف، برهن الفيلم علي أن ظاهرة العنف ضد النساء، تنبثق من بنية اجتماعية تحفل بالتفاوت الاجتماعي، والظواهر الدينية المتزمتة والتناقضات الهائلة التي تقسم البلد بلدين، والإنسان إنسانين، فالحلف غير المقدس بين الديني والسياسي والجنسي، هو الذي يتحكم في موازين القوى في المجتمع.

وبرغم رسالته الهامة فقد يشعر بعض المتفرجين بأن إيقاع الفيلم كان أبطاً من اللازم، وأن حكاية الشقيقات الثلاث التهمت الجزء الأكبر من تفاصيل الفيلم، وقد يعترض آخرون أن السيناريو لم يجد نموذجاً ذكورياً واحداً لا يستغل النساء ويؤمن بحقهن في المساواة والإنصاف، وقد يعقد البعض الآخر مقارنات بين المسرحية الإيطالية «جريمة في جزيرة الماعز» أو قصة يوسف إدريس «بيت من لحم»، وبعض أجزاء من الفيلم، وقد يعترض آخرون علي عشوائية النماذج التي اختارها السيناريو. لكن كل هذه الملاحظات تبقى هامشية، في فيلم جيد يحمل رسالة تأتي في وقتها تماماً، مع تزايد العنف الذي يعيد المجتمع انتاجه ضد المرأة، وهي رسالة تصل إلى الجمهور ببساطة ووضوح، وتساهم بشجاعتها في تغيير مفاهيمه التقليدية السائدة، خاصة وأن من يحملون الرسالة نخبة من الفنانين الموهوبين، الذين سيحتلون المشهد السينمائي في السنوات القادمة، بعد أن أضاءوا الأذهان بأن الصمت، هو بداية لفقدان الحقوق فلا تصمتي بعد الآن و«إحكي يا شهر زاد».

ولكن شيئاً ما يبقى

سما حسن

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

كل عام وأنت اقرب

بقلم: عدنان الصباح

سيدتي البعيدة

أي وطن يلفه الجرد هو هذا الوطن الذي كان اسمه فلسطين، منحوتاً بالصخر ومرسوماً بلون الشجر، ولا حاجة لكتابة الشعر به أو عنه، فلا أحد يكرر الحقائق على الأرض شعراً، ولذا ذهب الشعراء للكتابة عن القمر حين كان بعيداً، وحين ذهبوا إليه ورأوا الحقيقة لم يعد مناسباً لوصف وجه الحبيبة أبداً، فتنازلوا عن ذلك الوصف، ولم يعودوا يستخدمون حتى موروثه القديم، كذا نحن بات الوطن لدينا قصيدة تافهة بلا معنى، ولم نعد نرى حتى القصائد العظيمة عنه أو له.

أي وطن هذا الذي اختلطت به كل المسائل، واستحالت غيرها أو عكسها أو بعيدا عنها، فعلى مرأى منا اليوم يصادر المحتلون أسماءنا، ويجعلون من ألقابهم العرجاء أسماء لتاريخنا، فعكا التوت ساقها لتصبح عكو، وصرخنا واحتجنا ثم هدأت العاصفة وكان شيئاً لم يكن، يمنعون بيع أراضيها إلا لهم، وحللتنا من على شاشات التلفزة وتحديتنا عن الحقوق المنشوخة عن ورق البردي إلى الورق الصناعي إلى ورق الشاشات، بلا ورق، وعن دساتير وشرع ومواثيق لا علاقة لنا حتى بصياغتها، فكيف ستكون سداً لحمايتنا وهي بيد من صاغها ونقلوها من نوع ورق إلى نوع جديد، هم أصحابها وأصحاب ورقها وصناع حروفها، فهي إذن أجدر بها أن تحمي لصوصينهم، لا حقوقنا، فحين يصنع اللص قفلاً فهو ليتمرن على كسر الأقفال الأخرى، لا لكي يغلق باباً على أموال الغير، المنشورة على الحيطان، دون ساتر أو حماية، بمنعون عنا البكاء في ذكرى النكبة، لأنها ذكرى دحرنا على أيديهم، فهي ذكرى فرحهم، ولا يجوز للضحية أن تتذكر لحظة مأساتها، حين يكون الجراد في لحظة فرح، وأصدرت كنيسهم قرارها، وحتى الأعضاء العرب المقصودين بذلك لم يفعلوا سوى الصراخ على شاشات، لا لعيون صانعي قرارات الموت، لنا لغة وأدوات.

حبيبتني

لذا احبك، أنا لست ترفاً، ولا لأن مشاعري متدققة، ولكن لأن حبك لا تمن له، فأنت بعيدة وغريبة، ولن يصرخ أحد ضدي لأي سبب كان، فلا يعرف أحد منهم اسمك، وإلا لكان العزال انطلقوا في الأرض بسيفوفهم بحثاً عن عنقي إن وجدوه لقطعته، والأعناق لا توجد إلا تحت رؤوس مرفوعة، وأين يمكن لفلسطيني تائه أن يجد وقتاً أو مكاناً في هذه الدنيا، ليرفع به أو تحته رأسه؟ فلا داعي للأعناق لدينا إذن، إلا من أجل لبس ربطاتها الوردية، لأولئك الذين لا يفرقون بين الرأس المطاطة، أو الرأس المشرثبة نحو السماء، ولا تشرب رأس نحو سماء إلا على أرض صلبة. ونحن نعيش على أرض تسرق وتقتضم تحت سمعنا وبصرنا، ونحن نغض الطرف خجلاً.

أنا لا أغض الطرف عن مفاتنك، أنت تعويضاً عن غضي للطرف عن وطني، الذي يهرب لهم علناً، فأدير وجهي وانشغل بالإيغال في عينيك الوهميتين، أو الانشغال بشفتيك المرسومتين زورا على شكل الكرز، والكرز لا يزرع في بلادنا أبداً، ولا ينبت في ترابها إلا على أيديهم هم، فانا أهرب إذن لعشق امرأة أخرى، خشية أن يفكر الأعداء بمصادرة نساءنا حتى يتوقف الإنجاب لدينا، كل أمر بات وارداً اليوم على أيديهم، بعد أن اكتشفوا حقيقة صوتنا العالي، فلا الوطني بات وطنياً كما كان، بل صاحب مدرسة للتبرير ومعاداة الآخر، بحجة أو بدون حجة، فيختلفوا معاً على أنفسهم، ومن كان سيداً قبل أيام، جاء من يقول كنت أسكت عن خيانتك، دون أن يتذكر أن السكوت عن الخيانة خيانة، وراح الجمع يصرخ متهماً دون تمحيص، أو مدافعاً دون تمحيص، ومن شتم الضحية بالأمس اعتبرها نبياً اليوم، فقط في سبيل استخدامها لشتم آخر، والمسلم بات يصلي على شتائم خصمه، ومنبر المسجد بات وسيلة للهجوم على الخصم، تماماً كمنبر الفندق عند الآخ، وحتى الخائن ما عاد يخجل من خيانتك، وأحياناً بات العكس هو الصحيح.

عن ماذا اعتذر لك يا حبيبتني، وكل المفاهيم لدينا باتت معكوسة، ولا مكان للصدق في حياتنا، أعتذر لك عن هروبي، أم عن بلادي، أم عن ناسي؟ كل ما لدي حفنة عشق مخبأة من أيام خوالي، كان الحب فيها يشبه القمح رائحة، ويشبه الزيتون دفناً قبيل الهرس، ومذاقاً حين يسيل ذهباً جميلاً داكناً بلون بلادنا، حين كانت لنا أرضاً لا شعراً، عن الحب حين كنا نتقن شم الدفء، وإحساس الحب حين كنا نمسك بأطراف شجر الزيتون لنجني الخير، فكيف نعلم أطفالنا اليوم ذلك، وزيوتنا يتناقص يوماً بعد يوم على أيديهم، ليزرعوا مكانه الأفوكادوا والكرز. سوى أن علي منذ الآن أن أتعلم كيف أحب شفتيك على لون الكرز الموجود، لا طعم الزيتون المسروق مني بصمتي وإغفائي، فهل أجدرك ستقبلين حبي على طعم الكرز، كم أشك في ذلك، وأنت اعتدت طعم الزيت الفلسطيني الحارق، والحب الحارق أروع، ولست أتقن إلا هو، عساي أحترق بنارك على طعم زيتنا، ودفء زيتوننا، وأزلية شجرنا مهما فعلوا.

المتوج، يهرع الصغار نحوه، ونقدم له كل سبل الولاء والطاعة، أفرح بداخلي وأنا أرى لوحتي تكتمل الخطوط، لتصبح مناسبة تماماً لتوضع في إطارها الذهبي، وتعلق على الحائط الرخامي الأبيض في بيتي الفخم.

بعد عشر سنوات وأطفال خمسة، بدأ الهمس يصل إلى مسامعي، ولكني لا زلت ممسكة بفرشاتي وأنظر بلبلاء لا يخلو من غرور، هذه المرة إلى النافذة التي يطل عليها مرسمي، حيث تهب عاصفة شديدة هوجاء، وأنا أتق أن الريح لن تصلني، فيبني وبينها الزجاج السميك والستائر الثقيلة، التي استطيع أن أسدلها في أي لحظة وأدير جهاز التكييف وأعود لمرسمي، وأنسى العالم المجنون في الخارج..

ولكن الريح أقوى مني، فهي تترصدني حين أخرج من البيت فتتبعني العيون والهمهمات، والتعليقات والهمسات، هناك امرأة أخرى في حياة زوجي، ولم أصدق في البداية، لوحتي تستعد لتوضع في إطارها، تركتها في المرسم، لا لأصدق.

ولكني أرى بعيني، يصطحبها بسيارته ويدلف بها إلى مكتبه، بسيطة الملابس ولكن جميلة، جاء بها مكتبه ليربها نجاحه ومكانته، لم يحتج هذا الاستنتاج إلى تخمين، الغريب أنني بالقليل من التحريات عرفت أنها فقط حاصلة على التوجيهي، ومن عائلة بسيطة، والأغرب أنني كلما رويت القصة لأحد، لا أسمع اللوم، ولا أرى الحزن من أجلي، بل الجميع يؤكدون أنه وجد من تستحقه، وبأن زواجنا كان أكبر خطأ.

ما أصابني بالجنون أكثر أن أصدقاءه المقربين هم من شجعوه على الاقتران بها، فتزوجها سراً في البداية، ثم أعلن زواجه بها في أول مواجهة معي، وصرخ بوجهي: معها أشعر أنني... أنا

خيرني بين الطلاق أو أن أبقى زوجة أولى.

أرفض بشدة أن أبقى زوجة أولى، بكل مساوئها كما يفعل المجتمع الذي حولنا، وفي نفس الوقت لا أريد الطلاق، واكتشف الاكتشاف الأخير، أن لوحتي جميلة جداً، رائعة جداً، بلا إطار مذهب، وبلا حائط من رخام.

قالت لي و كأن صوتها يأتي من بئر سحيقة: تخيلي معي. قلت لها: أنا مغرمة بالخيال ولولا خيالي الذي يطاوعني لكنت مت منذ زمن...

ضحكت ضحكة مبتورة سرعان ما تلاشت، ابتسامه شبحية ظلت تظلل وجهها الأسمر وهي تروي لي تخيلها... تخيلي... تخيلي.

قالت وأسندت رأسها لظهر الأريكة، ساعتها أغلقت عيني وتخيلت معها... لوحة ترسمينها على ورقة بيضاء، كل يوم تضيفين لها خطأ، حتى تصبح أمامك بعد فترة لوحة وليست خطوطاً، كل من يراها يشفق من روعتها وجمالها، وتومئ برأسك في تواضع لا يخلو من سعادة وتقولين: لم أنته بعد من الرسم. فتحت عيني لأنها توقفت عن الحديث، واخفت ابتسامتها الشبحية، وشعرت أنها كدخان تالشي من المكان، ولكن راحته لا زالت تعيق أنفي. مرارة الحديث زادت وهي تقول: أعترف أنني لست جميلة، هذا حظي، تأخرت في الزواج.

بعد تخرجي توقع أهلي أن يتقدم لي شاب يناسب مؤهلي على الأقل، ولكني لست جميلة، لا أحد في مخيمنا يعترف بشهادتي الكبيرة المذهبة الإطار، طال الانتظار حتى بعد أن حصلت على عمل بمرتب كبير، ولكن أبي لم يكن من النوع الذي يقبل بالانتظار، فقد ألمح لأحد أصدقائه أنه يريد عريساً لي، مهما كانت مواصفاته، وبالفعل جاء العريس، لم يكن يحمل سوى شهادة الثانوية العامة وفقره.

لم يناقش أبي التفاصيل المفترضة، ووافقت على الزواج به، تزوجته، ولكني في قرارة نفسي قررت أن أرسم لوحة، لوحة بفرشاتي وألواني.

من عامل بسيط خلال سنوات خمس، حولته إلى مقال كبير، يملك شركة مقاولات في أفخم العمارات التي تضم الشركات والمؤسسات، قليل من الجهد وكثير من المال، أصبح له الاسم والمكانة والشهرة الذين طغوا على كل ما عدا ذلك، لم يعد أحداً يذكر أنه كان في يوم من الأيام كذا، بل الجميع يذكر اسمه بالكثير من المديح وعدم التصديق لما حققه من نجاح، يعود كل مساء بحقيبة أوراق فخمة، وبعقود عمل جديدة ومشاريع ضخمة، أستقبله بابتسامتي، أعامله كملكي



تمام الأكل

فنانة تشكيلية فلسطينية، صوّرت بإبداع ريشتها وعلى مدى أكثر من خمسين عاماً، تراث الشعب الفلسطيني وواقع معاناته، ولدت في مدينة يافا - فلسطين ١٩٣٥، شردتها النكبة مع أهلها من يافا إلى بيروت، ١٩٤٨ منحتها كلية المقاصد في بيروت بعثة لدراسة الفن في المعهد العالي للفنون الجميلة في القاهرة، عام ١٩٥٣ حصلت على شهادة الفنون الجميلة وشهادة إجازة تدريس الفن من المعهد العالي لمعلمات الفنون في القاهرة ١٩٥٧ في القاهرة، عام ١٩٥٤ افتتحت ورعا الرئيس جمال عبد الناصر. شاركت في المعرض الذي أقامه زميلها الفنان إسماعيل شموط، وشاركت زوجها الفنان إسماعيل شموط في كافة المعارض التي أقيمت لأعمالهما في معظم البلاد العربية، وفي عدد كبير من بلاد العالم، شاركت في عشرات المعارض المشتركة العربية والدولية في الدول العربية والأجنبية، لها أعمال مقتناة في عدد من متاحف الدول العربية والأجنبية، ومن قبل مقتني ومحبي أعمالها، حاصلة على جوائز متنوعة عديدة

تمام الأكل وإسماعيل شموط

المعارض التي أقامها إسماعيل وتمام شموط

أقاماً منذ عام ١٩٥٤ وحتى عام ٢٠٠٣ معارض لأعمالهما في: القاهرة ١٩٥٤، رعا وافتتحة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. في بيروت وصيدا في لبنان وغزة ورام الله ونابلس والقدس في فلسطين ١٩٥٧. في القدس ونابلس وعمان ١٩٦٤. مائة وواحد وعشرين معرضاً في اثني عشرة ولاية أمريكية خلال أربعة شهور ونصف، في نيويورك وواشنطن وفيلادلفيا وبيتسبيرغ وشيكاغو وأن آربر وشامبين وديترويت وهيوستن وأوسن ولوس أنجلوس وسان فرانسيسكو عام ١٩٦٤. طرابلس (ليبيا) وفي القاهرة



وفي دمشق ١٩٦٥. الكويت وفي بيروت ١٩٦٦، لندن وفي بيرمنجهام بانكلترا ١٩٦٧. القاهرة وفي الإسكندرية ١٩٦٨. بيروت ١٩٦٩ و ١٩٧٠. بلغراد وفي صوفيا ١٩٧١. بكين (الصين) ١٩٧٢، تونس وفي الجزائر وفي المغرب ١٩٧٣. فينينا (النمسا) وفي باريس وفي روما ١٩٧٦. برلين ١٩٧٧. المتحف الوطني الألماني في برلين ١٩٧٧. بيروت ١٩٨٢. الكويت ١٩٨٤. أبو ظبي ١٩٨٦. المنامة وفي كوالالمبور وفي اليابان ١٩٨٧. الكويت ١٩٨٩. عمان ١٩٩٤. عمان وفي رام الله ونابلس والناصره وبيروت ١٩٩٦. «معرض السيرة والمسيرة»، في عمان ٢٠٠٠. «معرض السيرة والمسيرة» في أنقرة وفي إستانبول ٢٠٠١. «معرض السيرة والمسيرة»، في الودحة وفي أبو ظبي وفي الشارقة وفي دبي وفي القاهرة وفي دمشق وفي حلب ٢٠٠٢. معرض السيرة والمسيرة في بيروت ٢٠٠٣.

إن ما أعطته تمام ومعها طبعاً إسماعيل، يصعب الحديث عن تمام دون الحديث عن إسماعيل أو الحديث عن إسماعيل دون الحديث عن تمام، يعني هما أرخا القضية الفلسطينية وللأساسة الفلسطينية بريشة الفنان التشكيلي، وهو تراث نعتز به، وسيروي لأجيال وأجيال في مستقبل الأيام حكاية فلسطين وحكاية شعب فلسطين ونضال شعب فلسطين.

ضحايه فتيات وأبطاله لا يفكرون إلا في رغباتهم

غزة: اياد عبدالكريم العبادلة

عاشت سناء حياتها في ظروف اجتماعية صعبة، فهي الابنة الوحيدة من والدتها التي توفيت قبل أن تضيء شمعتها الرابعة، إثر مرض عضال، ولم يمض على وفاة والدتها شهران حتى تزوج والدها من امرأة أذاقتها مرارة الحياة، خصوصاً بعدما أنجبت الطفل الأول «أخ سناء من والدها» ولم تهتم بها كثيراً، بل لم تلتفت إليها أبداً حتى في مناسبات الأعياد، فكانت تذهب إلى السوق لتشتري الملابس لأولادها وترتكها في البيت، وعند عودة زوجة الأب تكتفي سناء بالنظر لما اشترته زوجة الأب لإخوتها، وتحبس دموعها خوفاً من البكاء أمامها، لأن البكاء في نظر زوجة الأب ممنوع، وعندما تطلب سناء اللعب أو مشاهدة قناة تلفزيونية، أو تطلب مصروفها أسوة بمن حولها من الأطفال، تعتبرها ارتكبت جريمة، كل ذلك كان على مرأى ومسمع الأب، الذي كان يلاطفها ببعض الكلمات وبعود لن يفي بها، بعيداً عن مسمع زوجة الأب، فهي لم تجد الراحة ولا الإطمئنان أو تلبية احتياجاتها إلا في بيت جدها وجدتها، اللذان كانا لها بمثابة الأم والأب.

استمر الوضع القائم على هذا الحال إلى أن بلغت أخطر المراحل في حياتها، وعبر الاختلاط بزميلات الدراسة في المرحلة الثانوية، تفتحت عينها على أشياء حسية ومعنوية، كانت تفتقد في حياتها البيئية، ومن خلال رحلة مدرسية تعرفت بشباب يعمل في مدينة ملاح، الذي يادها بإعطائها رقم تلفونه الخاص، وشجعتها على ذلك إحدى زميلاتها في الدراسة. لم تقتصر علاقتها بذلك الشاب على الصداقة فقط، ولكنها وجدت فيه ما لم تجده في البيت، الأمر الذي زاد من تعلقها به في تلك الفترة وتكررت لقاءاتهما عدة مرات وفي أماكن مختلفة.

مرت الأيام وسناء يزداد تعلقها به إلى درجة الجنون، فهو بالنسبة لها أمها التي لم تذكرها، والأب الحنون الذي عوضها عن ما فقدته من عطف في طفولتها، وحببها التي عانقت روحها سماء عينيه، لتحملها أطياط المحبة إلى عالم الخيال، حتى كانت تلك اللحظة التي استسلمت فيها سناء لعواطفها التي سبقت عقلها، لتقع بين أحضانها، لتستفيق على نفسها وهي في رهبة من أمرها في لحظة حسمت مستقبلها بعد أن فقدت براءتها.

ضغوطات اجتماعية

عادت نبال مع والديها إلى غزة في العام ٩٦، ليلتحق والدها بعمله في الدوائر الحكومية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتحق هي بجامعة الأزهر في غزة كلية الآداب، بعد أنهت مراحل تعليمها الأولى في رومانيا، تقول نبال: «منذ قدمنا إلى غزة ونحن نتعرض لانتقادات حادة في مختلف أوجه حياتنا العامة، وقد حاولنا قدر الإمكان تجاوزها والتكيف مع الحياة العادية في غزة، ومن كثرة الضغوطات الاجتماعية التي تعرضت لها أنا وأخواتي، لجأت إلى ابن خالتي الذي كان يبدي تفهماً معنا من اللحظة الأولى لقدمنا إلى غزة، فأنجذبت إليه، ومع مرور الأيام بدأت بيننا علاقة حب تطورت إلى ثقة متبادلة».

وأضافت: «ما أن تم الارتباط رسمياً بيني وبينه وتزوجنا، حتى بدأ يضيق ذرعاً بتصرفاتي ومن لبسي، وأصبح ينتقد كل تصرفاتي، بل ودائماً مزاجه عصبي، وتصل الأمور أحياناً إلى حد الضرب المبرح، والأمر الغريب أنه برغم الثقة التي كانت بيننا، إلا أنه يشك في تصرفاتي، حتى أنه يمنعني من الخروج من البيت وحدي، وللأسف الشديد أخبرني في إحدى المرات أن تصرفاتي معه خلال فترة ما قبل الزواج، والإفراط العاطفي الذي منحته له، كان سبباً في كل المشاكل التي تعرضت لها».

يشير الأستاذ نادر العبادلة، أخصائي الخدمة الاجتماعية والتنمية المجتمعية من جامعة القدس المفتوحة، إلى أن العلاقة المبنية على الأساس السليم، هي دائماً ما تكون الأفضل، والفتاة العربية تتمتع بتربية خاصة من الأهل، بغض النظر عن المجتمع الذي تعيش فيه، فالتنشئة الأساسية في البيت تلعب الدور الأساسي في سلوك الفتاة، بغض النظر عن بعض العادات التي تكتسبها من المجتمع المحيط، من المؤكد أنها تساهم في رفع مستوى وعيها في الأمور الثقافية، لذلك التفاهم الأسري وتبادل الثقة بين الزوجين خصوصاً لو كانا شريكين في الاختيار يؤدي إلى حياة كريمة، بعيداً عن العنف الأسري والتمييز السائد، ويساهم في البناء الاجتماعي السليم للأسرة، كما ينصح العبادلة بضرورة تمكين المرأة بدلاً من استخدام القوة ضدها، لأن التمكين يهدف إلى إيجاد الظروف التي تساعد الرجل والمرأة.

سلوك مرفوض

«العنف الأسري سلوك مرفوض من المجتمع، غالباً ما يؤدي إلى دمار البنية الأساسية للمجتمعات». بهذه الكلمات عبر الطالب في جامعة الأزهر سعيد حوراني عن رأيه، رافضاً تماماً الدور المقيد لمؤسسات المجتمع المدني تجاه أفراد المجتمع، ويهتمهم بالقصور في كافة جوانب التوعية الاجتماعية للسلوك الثقافي السائد حول العديد من القضايا الاجتماعية، التي أصبحت تنحدر باتجاه الظواهر الاجتماعية، معللاً انتقاده للمؤسسات، بأن المجتمع الفلسطيني يمتلك نسبة متعلمين ومتقنين عالية جداً، وهدداً لا بأس به من الطلبة والطالبات الجامعيين، تقتصرهم برامج التوعية والتوجيه والإرشاد. ويضيف: «لقد أمضيت ثلاث سنوات دراسية في الجامعة، ولم يتم توجيهنا للتدريب في مؤسسات اجتماعية، وبرغم تخصصنا في الخدمة الاجتماعية أيضاً، لم نتقدم أي من المؤسسات لتدريبنا على المفاهيم الاجتماعية التنموية والحديثة، التي نتعرف عليها فقط من خلال الوسائل الإعلامية وبطريق الصدفة، عندما نبحث عن معلومة معينة عبر الإنترنت».

العانة التي يواجهها أحمد في حياته مع زوجته وأولاده، كانت نابعة من المشاكل الأسرية في البيئة التي عاش فيها، فوالده انفصل وهو في سن الخامسة عشرة بعد عدة مشاكل، بالإضافة إلى مشاكله مع زوجة الأب، كل ذلك كان له الأثر الواضح الذي انعكس على حياته الزوجية وأطفاله بتصرفاته غير اللائقة أحياناً. ويواصل حديثه عن حياته الخاصة في البيت وسط زوجته وأبنائه «إنهم يتحملوني كثيراً، لا أعلم لماذا، أي موقف صغير يثير غضبي وانفعالي الشديد، ولكن الجميل في الأمر أنني أدارك نفسي بسرعة، معتزلاً لزوجتي وأولادي عما صدر مني من تصرف غير سليم، ولا أخشى الاعتذار أمام أطفالتي، بل إيماناً مني بأن هذه الطريقة قد تقودهم إلى الصواب في حياتهم المستقبلية، وتمنحهم ثقة أكبر في النفس، لأن الاعتراف بالخطأ فضيلة، والاعتذار سيد الموقف، ولو أن كل شخص حاسب نفسه على أفعاله واعتذر عن الخطأ لما كان هناك عنف».

رفضت الإعلامية هداية شمعون مديرة مركز شؤون المرأة في غزة، الاتهام الموجه لمؤسسات المجتمع المدني، واعتبرت أن المسؤولية عن تثقيف المجتمع ضد جميع أشكال العنف تبدأ من الأسرة، التنشئة الاجتماعية، الأصدقاء،



المعارف، المدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام، مؤسسات المجتمع المدني، لأن تلك المشاكل التي تنتج عن العنف الأسري أمام الأطفال، تكون نتيجة عدم وعي الأسرة بأن مشاهدة الطفل للعنف، قد يتحول إلى ثقافة ترسخ مباشرة في عقله وتؤثر عليه في حياته المستقبلية، خصوصاً أنه سيصبح أباً في يوم من الأيام.

ورداً على سؤالها حول نشر الوعي والمفاهيم الاجتماعية التنموية بين طلبة وطالبات الجامعات في غزة، الذين يشكلون حوالي ٢٠٪ من المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، والتي سيكون لهم تأثير مباشر على الحياة العامة في المجتمع الفلسطيني، أجابت شمعون: «هناك جهود مكثفة بين مؤسسات المجتمع المدني وطلبة الجامعات، بالإضافة إلى أن المركز يقوم بعمل دورات منتالية لطلبة الجامعات، يقوم من خلالها بتدريبهم حول التعامل مع قضايا النوع والجنس والقيادة، وأشارت إلى أن القصور يشمل المجتمع بأكمله، بداية من الأسرة وحتى الجامعة، وتطرق إلى قضية الأزمات الإعلامية التي تعيشها غزة، وعزلها عن العالم الخارجي، بمنع دخول الصحف أو طباعتها في غزة، الأمر الذي يشكل عائقاً كبيراً أمام المؤسسات في نشر برامجها التوعوية والإعلان عنها، لأن التوعية والإرشاد والتثقيف ليس مقتصرين على مؤسسات المجتمع المدني فقط، وإنما هو أسلوب حياة».

وتناولت القضية أيضاً أسماء حمدونة، أستاذة علم النفس الاجتماعي في جامعة الأزهر في غزة، من وجهة نظر اجتماعية علمية، بالإضافة إلى تحليل مكونات المجتمع، التي لها علاقة بالقضية، حيث عرف مكونات علم الاجتماع الإنساني من مجموعة من النظم، هي النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي بفروعه مثل نظام الأسرة، واستطرد حديثه مستغرباً الخلل الذي يطرأ على العلاقة، وخاصة النظم الكبيرة، يؤثر على باقي النظم الفرعية لهذا المجتمع. مضيفاً: «نحن كمجتمع فلسطيني نعاني من خلل واضح في النظام السياسي كنظام اجتماعي، وبالتالي أثر سلباً على باقي النظم الفرعية الاجتماعية في المجتمع».

ونوه إلى أن الأسرة تعتبر نظاماً فرعياً اجتماعياً، بمعنى أن الأسرة أصبحت في المجتمع الفلسطيني لحد ما تعاني من الاضطرابات، نتيجة الخلطة الموجودة في النظام السياسي والنظام الاقتصادي، مشيراً إلى حالات الاضطراب في العلاقات الأسرية، أي بمعنى ابتعاد الأم عن ابنتها، أو الأب عن الابن لدرجة معينة، فبالنتالي لا تجد الفتاة من يسمعها أو يصغي إليها، نتيجة اضطراب واضح في العلاقات الأسرية، ناجم عن عدة عوامل مثل اضطراب النظام السياسي والنظام الاجتماعي في المجتمع، ذلك الخلل أو الاضطراب يقود الفتاة إلى أطراف أخرى يستمعون لها مثل الصديق أو الصديقة أو شخص تلتقي به، دون أن تتأكد من أساسيات العلاقة».

وأشار إلى أن هذه العلاقات غالباً ما تكون سرية بعيدة عن علم الأهل، لأن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، لا تسمح بأن تكون العلاقة بين الشاب والفتاة معلنة أمام الجميع، إلا في الإطار الديني الشرعي «الزواج». وأضاف حمدونة أن هناك ثقافات فرعية في المجتمع الفلسطيني، تتبع النظام الاستقرائي، تؤمن بالمفاهيم المشتركة بين الشاب والفتاة، خصوصاً في سن المراهقة، مع توضيح ووعي كامل من قبل الأهل لحدود العلاقة الاجتماعية.

دروب المعرفة



مجلة جسد

«جسد» مجلة ثقافية فصلية، أولى من نوعها في العالم العربي، متخصصة في آداب الجسد وعلومه وفنونه، تأسست عام ٢٠٠٨، وصدر عددها الأول في شهر كانون الأول من السنة نفسها.

تنطلق «جسد» من أن هناك معبداً وحيداً حقيقياً على هذه الأرض، هو جسد الإنسان، على ما كتب يوماً الشاعر الألماني نوباليس، لتقول طقوس هذا المعبد وفلسفته وصلواته، أرضه وكواكبه وأسراره، جنونه وفجوره وهلوساته، حقائقه وأقنعه وأكاذيبه، صورته وظلاله وتجلياته، الجميلة منها والبشعة، الملموسة والمجردة، الحسية والروحانية على السواء، في تصميم مثقف ورسويع وعارف وعنيد على كسر أغلال التابو - مثلما يشاء أن يعلن ألوغو الخاص بالمجلة- توقفاً إلى أعلى سماء الحرية تستحقها يد كاتب وعالم وفنان في هذه الحياة. تصدر «جسد» في بيروت باللغة العربية، وتوزع في جميع أنحاء العالم، عبر المكتبات و/أو بريدياً، على أساس الاشتراكات السنوية. وقد بدأت تستقبل طلبات الاشتراك منذ الأول من تشرين الثاني ٢٠٠٨.

«جسد» ملونة وذات طباعة فاخرة، بقياس ٢٢ * ٢٨ سم، ويضم كل عدد مجموعة كبيرة من الريبورتاجات والأبحاث والنصوص والترجمات والرسوم والمقالات المتنوعة، بأقلام كتاب وريش فنانين لبنانيين وعرب وأجانب، حول محور الجسد وتشعباته، إلى جانب باقة من الأبواب الثابتة. ويحمل كل عدد توقيع فنان مثير للجدل على الغلاف، وبصماته بين الصفحات. مؤسسة المجلة ورئيسة تحريرها الشاعرة والصحافية اللبنانية جمانة حداد.

توني موريسون

بعد خمسة أعوام من الغياب تعود الكاتبة الأميركية الحائزة على جائزة نوبل، توني موريسون، برواية جديدة، توصل فيها موضوعاتها الأساسية الحب والخيانة والعرق والعبودية والرحمة، فروايتها قبل الحالية حملت عنوان «حب»، وكانت قائمة في عولمها، خاصة مشاهد الإغتصاب. وتلك الرواية والموضوعات الشائكة التي تتصدى لها موريسون، تتعلق بالوجود الإنساني ومصيره.

توني موريسون كما تصفها الروائية الكندية مارغريت اتوود، واحدة من الأصوات الروائية الأميركية في كل العصور، فيما يرى صاحب «الأشياء تتداعى» النيجيري تشينوا اتشيبى موريسون أنها واحدة من الأصوات الشجاعة، التي لم تتردد في طرح أسئلة ما زالت اشباحها تلاحق السود وتاريخهم. وكانت رواياتها محلاً للدراسة والتحليل في الجامعات والأكاديميات الأميركية والغربية، فيما وزعت رواياتها في كل أنحاء العالم وبالملايين، على الرغم من محاولات التهميش التي تعرضت لها. تبلغ موريسون اليوم من العمر ٧٧ عاماً. وهي وإن انشغلت بالقضايا المصرية، إلا أنها كإنسانة، ليست منفصلة عن مصيرها واهتمامها بالعمر والسن مثل نظراء لها في عالم الرواية، فليب روث (٧٥ عاماً) وغابرييل غارسيا ماركيز (٨١ عاماً) وغيرهما، ذلك أنها تحدثت في حديث صحافي قريب مع صحيفة بريطانية عن مشاكل تعوق حركتها ومشيتها.

حازت توني موريسون على جائزة نوبل للآداب عام ١٩٩٣، وفي التقاليد المعروفة، فهي أول أفرو - أميركية تحصل على جائزة نوبل للآداب، مع أنها لا تحب هذا التصنيف، الذي يجعل من السود جماعة مختلفة عن بقية البشر. وفي روايتها الأولى «العين الأكثر زرقة» (١٩٧٠)، حاولت موريسون التصدي لعقدة النقص لدى فتاة سوداء (بيكولا)، تصلي ليل نهار كي يمنحها الرب ملاح وجمال الممثلة شيرلي تيبيل. وتدور أحداث الرواية في فترة



الكساد التي عاشتها أميركا في ثلاثينيات القرن الماضي، ولكنها تدور في الحاضر. فموريسون تؤمن أن معرفة الحاضر لا تنفصم عن ضرورة الحفر في الماضي، وهو ما برز في روايتها التي حازت على جائزة بوليتزر عام ١٩٨٧ «المحبوبة»، التي تشكل جزءاً من ثلاثية «جنت» (١٩٩٩). عملت موريسون منذ البداية على بناء مشروع أدبي أصيل، وسرد بلغة جديدة تحتفل بالأصوات والموسيقى، التي ترى أنها مهمة في عملية قراءة وإخراج أعمالها فنياً، فمن دون الموسيقى الداخلية، لا يمكن فهم العمل وتداعي أحداثه، وهذا واضح في أعمالها مثل «جان» (١٩٩٢) الجزء الثاني من الثلاثية، في عام ١٩٥٨ تزوجت موريسون من المعماري الجاميكي هارولد موريسون، وطلقا بعد ستة أعوام، ومنذ ذلك تعيش وحيدة. ولدت توني موريسون باسم «تشولي انطوني ووفورد»، وتوني هو لقبها في الجامعة. نشرت موريسون حتى الآن تسع روايات.

اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة («سيداو»)

ويتم اختيار اسميهما بالقرعة من قبل رئيس اللجنة.
٧- ملء الشواغر الطارئة، تقوم الدولة الطرف التي كلف خبرها عن العمل كعضو في اللجنة، بتعيين خبير آخر من بين مواطنيها، رهناً بموافقة اللجنة.
٨- يتلقى أعضاء اللجنة، بموافقة الجمعية العامة، مكافآت تدفع من موارد الأمم المتحدة بالأحكام والشروط التي تحددها الجمعية، مع إيلاء الاعتبار لأهمية المسؤوليات المنوطة باللجنة.
٩- يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم اللجنة من موظفين ومرافق للاضطلاع بصورة فعالة بالوظائف المنوطة بها بموجب هذه الاتفاقية.
المادة ١٨: ١- تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تقريراً عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها، من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية، وعن التقدم المحرز في هذا الصدد، كيما تنظر اللجنة في هذا التقرير وذلك:
(أ) في غضون سنة واحدة من بدء النفاذ بالنسبة للدولة المعنية.
(ب) وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك.
٢- يجوز أن تبين التقارير العوامل والصعاب التي تؤثر على مدى الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية.
المادة ١٩: ١- تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها.
٢- تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.
المادة ٢٠: ١- تجتمع اللجنة، عادة، مدى فترة لا تزيد على أسبوعين سنوياً للنظر في التقارير المقدمة وفقاً للمادة ١٨ من هذه الاتفاقية.
٢- تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة.
المادة ٢١: ١- تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أعمالها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف. وتدرج تلك المقترحات والتوصيات العامة في تقرير اللجنة مشفوعة بتعليقات الدول الأطراف، إن وجدت.
٢- يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة مركز المرأة، لغرض إعلامها.
المادة ٢٢: يحق للوكالات المتخصصة أن توفد من يمثلها لدى النظر في تنفيذ ما يقع في نطاق أعمالها من أحكام هذه الاتفاقية. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة إلى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أعمالها.

٢. لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج، ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً.

الجزء الخامس

المادة ١٧: ١- من أجل دراسة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاتفاقية، تنشأ لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة، (يشار إليها فيما يلي باسم اللجنة) تتألف، عند بدء نفاذ الاتفاقية، من ثمانية عشر خبيراً وبعد تصديق الدولة الطرف الخامسة والثلاثين عليها، أو انضمامها إليها من ثلاثة وعشرين خبيراً من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة العالية في الميدان، الذي تنطبق عليه هذه الاتفاقية، تنتخبهم الدول الأطراف من بين مواطنيها ويعملون بصفتهم الشخصية، مع إيلاء الاعتبار لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ولتمثيل مختلف الأشكال الحضارية وكذلك النظم القانونية الرئيسية.

٢- ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف، ولكل دولة طرف أن ترشح شخصاً واحداً من بين مواطنيها.

٣- يجري الانتخاب الأول بعد ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية، وقيل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى الدول الأطراف، يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين. وبعد الأمين العام قائمة ألقابية بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو، مع ذكر الدولة الطرف التي رشحت كل منهم، ويبلغها إلى الدول الأطراف.

٤- تجري انتخابات أعضاء اللجنة في اجتماع للدول الأطراف، يدعو إليه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة. وفي ذلك الاجتماع، الذي يشكل اشتراك ثلثي الدول الأطراف فيه نصاباً قانونياً له، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات، وعلى أكثرية مطلقة من أصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين والمصوتين.

٥- ينتخب أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات. غير أن فترة تسعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي في نهاية فترة سنتين، ويقوم رئيس اللجنة، بعد الانتخاب الأول فوراً، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة.

٦- يجري انتخاب أعضاء اللجنة الإضافيين الخمسة وفقاً لأحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة، بعد التصديق أو الانضمام الخامس والثلاثين. وتنتهي ولاية اثنين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين بهذه المناسبة في نهاية فترة سنتين.

الجزء الرابع

المادة ١٥: ١- تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.
٢- تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشؤون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملها على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

٣- تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية.

٤- تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكنهم وإقامتهم.

المادة ١٦: ١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج.
(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

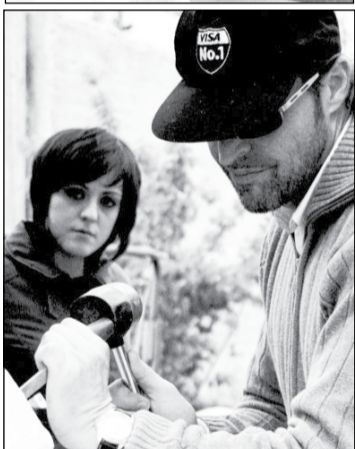
(ح) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفها أبوين، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

(د) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وإبداء للنسائج، عدد أطفالها والفصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

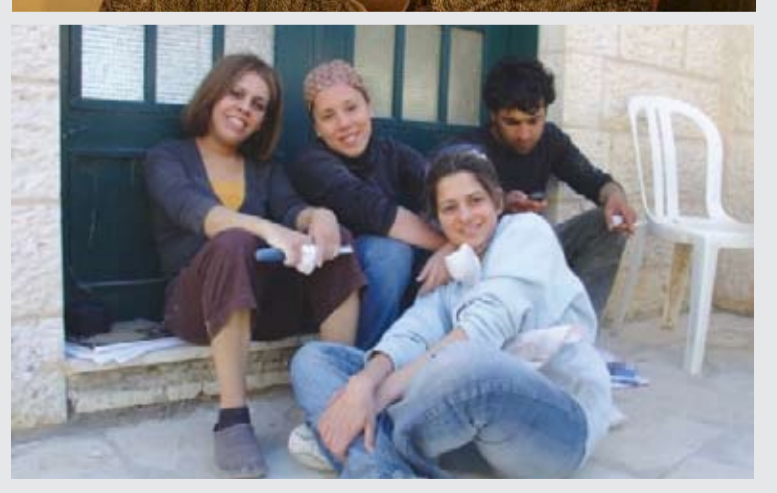
(ذ) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل.

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحياسة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.



جدارية قيد الإنجاز





بعض أنواع الإجهاض

حدوث الإجهاض، يجب علاج أي مشاكل وأمراض صحية للسيدة قبل الحمل، تجنب بعض المخاطر مثل التعرض للأشعة السينية أو الأمراض المعدية.

الإجهاض المحتمل

هو إجهاض تلقائي لا يمكن إيقافه، وينتهي بخروج الجنين من الرحم وانتهاء الحمل. وعادة لا يجدي أي أدوية للعلاج.

الأعراض

نزيف مهبطي شديد، ألم وتقلصات شديدة في البطن. الفحص الطبي: يكون عنق الرحم مفتوح وقد يكون الجنين أو أجزاء من المشيمة خارجة من عنق الرحم.

العلاج

إجراء عملية تفريغ للرحم في الأشهر الثلاثة الأولى للحمل، إعطاء عقار منشط لانقباضات الرحم (السنستينون) حتى يؤدي إلى طرد الجنين والمشيمة كلية من الرحم، إعطاء مضادات حيوية.

الإجهاض العفص

الأسباب

يحدث هذا النوع من الإجهاض نتيجة التهاب بمكونات الحمل (الجنين، المشيمة، أو بطانة الرحم).

قد يحدث أيضاً إذا بقيت أجزاء من الجنين أو المشيمة في الرحم بعد حدوث إجهاض غير كامل، ولم يتم بعدها التأكد من خلو الرحم من أي من مكونات الحمل.

في بعض الحالات أيضاً يحدث هذا النوع من الإجهاض نتيجة محاولة السيدة الحامل أن تجهض نفسها، باستخدام أدوات غير معقمة.

الأعراض

ارتفاع شديد في درجة الحرارة، نزيف مهبطي من الرحم، تقلصات شديدة في الرحم.

العلاج

مضادات حيوية، إجراء عملية تفريغ لمحتويات الرحم، لكن لا تجرى عملية كحت للرحم حتى لا تنتشر الالتهابات والعدوى فيه.

إعطاء العقاقير المنشطة لانقباض الرحم، متابعة المريضة، وكمية البول، والاستعداد للتعامل مع أي مضاعفات.

الإجهاض التلقائي

هو انتهاء الحمل دون سبب واضح قبل اكتمال نمو الجنين، في الفترة بين ٢٠ - ٢٢ أسبوع من الحمل. ويعتبر الإجهاض التلقائي إحدى مضاعفات الحمل المنتشرة بنسبة ٢٠٪ من حالات الحمل. في حالات كثيرة يحدث نزيف مهبطي في بداية الحمل. حوالي حالة من بين كل ٤ حالات تعاني من نزيف مهبطي في الشهر الأول من الحمل. و تقريباً ٥٠٪ منهن يتوقف النزيف ويستكمل الحمل طبيعياً.

الإجهاض المنذر

بعض الحوامل يعانين من نزيف مهبطي أثناء الثلث الأول من الحمل. وأحياناً يكون مصاحباً له تقلصات في البطن. لكن عادة يكون النزيف المهبطي والتقلصات الرحمية معتدلة وليست شديدة. وهذا ما يعرف بالإجهاض المنذر.

والكثير من تلك الحالات يستكمل الحمل بسلام. وفي حالات أخرى يحدث إجهاض تلقائي وينتهي الحمل. وسبب الإجهاض التلقائي في تلك الحالات هو:

السبب الأساسي في ذلك هو موت الجنين نتيجة عدة أسباب، منها خلل في كروموسومات الجنين، أو عيوب خلقية في الجهاز التناسلي للأُم، أو أسباب في جهاز المناعة، أو بعض أنواع العدوى، أو بعض الأمراض للأُم مثل مرض السكر.

ويزداد خطر حدوث الإجهاض المنذر في الحالات الآتية:

إذا كان عمر الحامل أكثر من ٣٥ عاماً، تعرض الحامل من قبل للإجهاض التلقائي ٣ مرات أو أكثر، إذا كانت الحامل مصابة بأحد الأمراض مثل مرض السكر، أو خلل بوظائف الغدة الدرقية.

الأعراض

تقلصات في البطن مصاحبة لها في بعض الحالات نزيف مهبطي، نزيف مهبطي أثناء ال ٢٠ أسبوع الأولى للحمل، بالكشف المهبطي بواسطة الطبيب المختص يجد أن عنق الرحم مغلق، وقد يكون هناك ألم في الرحم وقناتي فالوب أثناء الكشف الطبي، تقوم الحامل بإجراء الموجات الصوتية للإطمئنان على نبضات قلب الجنين.

العلاج

الراحة التامة في السرير، الامتناع عن الجماع والدش المهبطي، أحياناً يتم إعطاء هرمون البروجسترون على هيئة كبسولات أو حقن.

الوقاية

المتابعة الطبية قبل الحمل والولادة، فقد وجدت بعض الدراسات أنها تقلل من خطر



أحمر شفاه.. لموعد الخمس دقائق

فرحها كبير بما يكفي لتخبر كل من حولها عن موعدها الرائع، لم تكن تتوقع أن تتحقق أميتها وأنها ستقابله أخيراً.

تخيلت كثيراً ترى كيف سيكون شكل مكتبه؟ لا بد أنه فاخر جداً، فالحديث يدور هنا عن مبالغ يتقاضاها مقابل كل مشروع يضع توقيعه عليه.

إذا لا أقل من أن يهتّم بمكتبه.

راحت ترتب الخطط لشراء ملابس تناسب لقاء كهذا، ساضع أحمر شفاه خفيفاً، فالنرج الزائد في أماكن كتلك غير مناسب، وباعتبار اللقاء في فترة ما قبل الظهر، علي اختيار ملابس باللون هادئة، كي لا تصعقه الألوان، وكنت واثقة أنه سيعجب بي وبأناقتي ويمتدحني، رددت في نفسها تلك العبارات بثقة.

إنه رجل المهمات الصعبة، فكل الأمور متعلقة بموافقته، كما أنه من النوع الذي لا يعقد الأمور، ولا يشعر باليأس، فكل مشكلة عنده ولها حل.. الحياة هكذا أخذ وعطاء.

تعمدت القيام بزيارات كثيرة لأقاربها ومعارفها، من أجل التحدث عن أهميتها وعن اللقاء المنتظر، وكانت تتلذذ بنظرات الغيرة والحسد في عيون من حولها، لا بد أنهم يتهامسون فيما بينهم ويتمنون أن يحصلوا على نفس الفرصة، وتضحك من غباثهم، وهم يظنون أن تلك اللقاءات الهامة في متناول الجميع؟

وأجابت على تساؤل صديقتها عبر الهاتف:

ولولا أنني مقربة للغاية من صديقه، لما سحنت لي فرصة اللقاء النادرة تلك.

نعم لدي موعد معه...

قالتها بزهو وتعال. وسوف تحظى بالوظيفة التي طال انتظارها، فقد طمأنها قريبها، فعلاقته به قوية، ويسهران معاً كل ليلة.

أرقت البطاقة التي ستقدمها له بهدية، من النوع الذي يقال عنه (ما خف حمله وغلا ثمنه) لأنه لا يقبل الرشوة أبداً، لكنه يقبل الهدية ويردد (سيدنا محمد عليه السلام قبل الهدية).



هموم عادية!!

بقلم: عفاف يوسف

مؤتمر فتح والنساء

انتهى مؤتمر فتح، وخرجت النتائج الأولية لانتخابات اللجنة المركزية للحركة، فاز من فاز، إلا أن النتائج خلت من النساء على عكس المتوقع، ورغم وجود عدد لا بأس به من النساء المشاركات في المؤتمر، إلا أنهن لم يستطعن انجاح ولو مرشحة واحدة للجنة المركزية فآين الخلل؟ هل أن الرجال في فتح لا زالوا على عقليتهم القديمة في استثناء النساء، وأن العقلية الذكورية لا زالت هي السائدة في عقول أعضاء المؤتمر ذكورا وإناثا؟ أم أن المرأة نفسها لا زالت لا تتفق بقدراتها، ولا تنتخب امرأة أخرى لمواقع متقدمة، على اعتبار أن المرأة لا تصلح لهكذا مواقع.

نجا أبو بكر عضو قيادي في فتح قالت أن النساء يستخدمن في المؤتمرات كوديعة، فقط من أجل انتخاب الرجال، أما جمال محيسن العضو المنتخب للجنة المركزية فحمل المسؤولية للنساء قائلاً: «إن المرأة لم تنتخب المرأة».

أياً كان السبب وراء عدم نجاح أي امرأة لعضوية اللجنة المركزية، لكن عقد المؤتمر بحد ذاته بعد طول انتظار، هو نجاح، على أمل أن تتلوه مؤتمرات أخرى لكافة الأحزاب وفصائل العمل الوطني والنقابات والمؤسسات الأهلية الأخرى، لكن على النساء التعلم من هذه التجربة وغيرها من التجارب السابقة، ربما أصبح من الضروري أن يتم الإصرار على مبدأ الكوتا النسوية، حتى في انتخابات الأحزاب والنقابات، لأنه من الواضح أن المجتمع ككل وليس حركة فتح فقط، التي هي انعكاس لأفكار غالبية المجتمع الفلسطيني، ليسوا على استعداد لانتخاب النساء في الوقت الحاضر، ونحن لا نختلف عن المجتمعات العربية الأخرى، التي لا زالت تهمش النساء ولا توصلهن إلى مراكز صنع القرار إلا بالكوتا.

ربما يقول قائل إن الكوتا نظام غير ديمقراطي، وعلى النساء أن يبحثن أنفسهن من خلال المنافسة الشريفة مع الرجال.

ونقول أن هذا الكلام في جوهره صحيح، لكنه كقولة حق أريد بها باطلاً، وهذا الكلام يكون صحيحاً في المجتمعات التي تمتلك فيها النساء الفرص والحقوق المتساوية والإمكانات، وليس في المجتمعات المغلقة التي تهمش فيها النساء، والتي لا تربي أبناءها على الثقة بقدرة النساء.

تجربة الانتخابات التشريعية والمجالس المحلية السابقة خير دليل على فائدة وجود الكوتا النسوية، لتستطيع النساء الوصول إلى المواقع القيادية، فلولا وجود الكوتا في انتخابات المجالس المحلية، لما فازت العديد من النساء في عضويتها، ولولا وجود الكوتا في قوائم الأحزاب في انتخابات المجلس التشريعي، لما فازت امرأة واحدة لعضويته، لأن انتخابات الدوائر لم تفرز أي امرأة على الإطلاق.

لعله لم يفت الأوان بعد، ولعل الرئيس محمود عباس يعين بعض النساء لعضوية اللجنة المركزية لفتح، بحكم الصلاحيات المنوحة له، ولعل انتخابات المجلس الثوري لحركة فتح تفرز عدداً من النساء، لكن يبقى السؤال الأهم، هل التنظيمات والأحزاب الأخرى أفضل حالاً من حال فتح؟ التنظيم الأكبر، أم إنها في حال عقد مؤتمراتها ستحذو حذو فتح وتقصي النساء من عضوية هيئاتها القيادية هي الأخرى؟

بالرغم من أن بعض التنظيمات لديها نساء في مكاتبها السياسية، مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفداً، وبالرغم من وجود خمس وزيرات في الحكومة الحالية، إلا أن عدد النساء القياديات في الأحزاب بشكل عام ليس جيداً، بالرغم من دورهن الفاعل والمؤثر على مستوى القاعدة.

ربما مطلوب صحوه من المؤثرين في أحزابهم من كلا الجنسين، لإنصاف النساء، حتى تستقيم الأمور ولا يبقى الميزان مائلاً.

itaf1957@yahoo.com

للإتصال أو للمراسلة



تطبع في مطابع الأيام

المشرفة العامة: روز شوملي مصلاح
الحررة السؤولة: لبنى الأشقر



طاقم شؤون المرأة

شارع الإرسال - مركز اواد

ص.ب: ٢١٩٧ رام الله

هاتف: ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (wac__media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي أصحابها

وذكر لها أحدهم، أنه من أجل مناقصة يريد أن ترسو عليه، اضطر لإهدائه سيارة فاخرة، ليست له، إنما لابنه المراهق، الذي تشهد له المدينة كلها ببراعته في استخدام المكايح.

لكنها لا تستطيع إحضار هدية كتلك، فهي تبحث عن وظيفة، لن يزيد راتبها عن ثمن الهدية التي أحضرتها.

في مثل تلك اللقاءات الهامة، لا بد من حجز موعد مسبق، وقد اتصلت بمكتبه وأخبرتهم أنها فلانة من طرف فلان، ورد مدير مكتبه اللفظ في جوابه بأنه سوف يحدد لها موعداً ويتصل بها، لم يطل انتظارها، فقد اختار يوم الاثنين الساعة الثانية عشرة ظهراً.

أي بعد يومين فقط، وهذه فترة كافية لتجهيز نفسها بما يليق لمقابلة هذا الرجل المهم، وفرصة للتدريب على العبارات التي ستقولها، وفكرت بأنه من الأنسب ألا تذهب وحدها، فقد يطول وقت وجودها معه وتعرض نفسها للأقاويل، اتصلت بصديقتها وطلبت منها مرافقتها، ودون تردد وافقت، فقد أعطتها.. هي أيضاً.. فرصة لا تعوض.

لم تتأخر، وأمام مكتبه كانت قد وصلت قبل الموعد بخمس دقائق، استقبلها مدير مكتبه بعجرفة واضحة، وأشار لها أن تجلس، بينما طلب من رجل كان دوره قبلها أن يدخل لمقابلته.

هواجس كبيرة اعترتها هل غيروا الموعد؟ لا بد أن هذا الرجل سيعطيه شيئاً ويخرج، قالت لنفسها حتى تبذل الهواجس التي تسلسلت إلى قلبها، وفي الثانية عشرة تماماً خرج الرجل، وطلب منها مدير المكتب الدخول.

تسارعت دقائق قلبها فرحاً، لكنها كادت تتوقف عند رؤيتها للرجل أخيراً في مكتبه، كرسية أصغر من حجمه بكثير، وواضح أنه حشر نفسه في الكرسي حشراً، مما كور بطنه بشكل زائد عن الحد.

أمامه أوراق مهمة، لأنه لم ينظر اليهما ولم يقف لتحتيتهما.

نعم يا أختي؟

قدمت له الهدية وبطاقة الواسطة التي قرأها بسرعة، وقال لا بأس، سجلي اسمك عند مدير المكتب، وعندما يجدون عملاً لك سيتصلون بك، كانت تود أن تشرح له أنها مسجلة هناك منذ سنوات عدة، لكنه أنهى المقابلة قائلاً: مع السلامة نحنا في الخدمة. رجت دموعها ألا تنهمر قبل أن تغادر مقر المحافظة في الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق.